بين القاهرة والقدس

David Sultan

Between Cairo and Jerusalem

Translated by Amr Zakaria Khalil

سلطان، دافيد

بين القاهرة والقدس/دافيد سلطان.

ترجمة: عمرو زكريا خليل،

الطبعة الثانية 2017

رقم الإيداع / 2009/24058

327 صفحة ؛ 17*24 سم

الناشر/ المؤسسة المصرية للتسويق والتوزيع (إمدكو للطباعة والنشر) . 163 ش بورسعيد – السلسلة – خلف دار الهلال – السيدة زينب- القاهرة. محمول : 01004633770 - 01000751101 البريد الإلكترونى: emdco.press@yahoo.com – http://www.facebook.com/emdco

حقوق النسخة العربية محفوظة للمترجم

دافيد سلطان

بين القاهرة والقدس

تطبيع العلاقات بين الدول العربية وإسرائيل

النموذج المصري

ترجمة

عمرو زكريا خليل

مراجعة الكاتب الصحفي

حسين سراج

EMDCO Marketing & Distribution
المصرية للتسويق والتوزيع (إمدكو)

المحتوى

مدخل.....7

مقدمة.....15

تقديم.....21

الخلفية التاريخية.....27

التطبيع وحكومة رابين – بداية جديدة؟.....41

السياسة المصرية تجاه إسرائيل فى فترة حكومتى رابين وبيريز...55

الشعب المصرى والتطبيع.....97

عقبات فى الطريق.....141

تقدم عملية السلام فى السنوات 1992-1996.....203

العلاقات المصرية الإسرائيلية 1996-2007.....293

استنتاجات.....309

مدخل

أنا مهتم بقضية تطبيع العلاقات بيننا وبين جيراننا منذ خدمتى فى بداية الثمانينات كوزير مفوض فى السفارة الإسرائيلية فى القاهرة. واصلت الإهتمام بالموضوع، لفترة، كرئيس لإدارة الشرق الأوسط بوزارة الخارجية الإسرائيلية وبعدها كسفير لإسرائيل فى مصر فى السنوات 1992-1996. وأول استنتاج لكل من يشتغل بهذه القضية أن الموضوع معقد وحساس وأسباب ذلك كثيرة ومتنوعة، ذلك إلى جانب أن للقضية أهمية كبيرة بالنسبة لنا لارتباطها باندماجنا فى المنطقة وباحتمال إقامة علاقات جوار سوية ومثمرة حيث كتب علينا أن نحيا معا.

أدت زيارة الرئيس السادات للقدس وخطابه فى الكنيست إلى فترة من السعادة والإحساس بأنه من الممكن وفى غمضة عين وبإشارة يد، مثل العصا السحرية، إزالة جميع الحواجز وتحويل عشرات السنين من العداء والصراع المرير المخضب بالدماء إلى علاقات حميمة وتعاون وطيد. ولقد اشترك كثير من الإسرائيليين فى هذا الشعور رغم كونه دربا من الوهم. فهل ستؤدى عملية إعادة سيناء وحدها إلى مصر، إلى هذا التغيير الأساسى للواقع السائد حتى الآن؟ اعتقد كثير من الإسرائيليين ذلك واعتقد الكثيرون، حتى فى القيادة

الرسمية، أن مصر صنعت سلاما منفردا مع إسرائيل من منطلق القلق على مصالحها الشخصية فقط وأن كل كلامها عن حل للجوانب الأخرى للصراع بين إسرائيل وباقى جاراتها العرب – بما فى ذلك القضية الفلسطينية- هو بمثابة خداع مصرى. كانت هذه القراءة للسياسة المصرية تعبيرا عن رغبة داخلية أكثر من كونها دراسة دقيقة وأمينة للسياسة المصرية. لقد بادرت مصر حقا بالسلام من خلال الخروج على الإجماع العربى، لكن يتضح، وفقا لشواهد كثيرة أنها لم ترغب، وهناك شك فى قدرتها على التخلى عن التزامها ببقية جوانب الصراع خاصة التزامها بالقضية الفلسطينية. فقد دخلت مصر بسبب هذه القضية فى حروب كثيرة ضد إسرائيل وكرست موارد بشرية ومادية كبيرة على مدى عشرات السنين وذلك على حساب نموها الاقتصادى والإجتماعى الداخلى. إن سلاما منفردا مع إسرائيل دون التطرق إلى باقى جوانب الصراع معناه تخلى مصر عن دورها أو على الأقل عن طموحها فى قيادة وزعامة المعسكر العربى كله. ولا دليل على أن مصر، كانت مستعدة لتقديم مثل هذا التنازل أو حتى فكرت فيه. واستيقظت إسرائيل بعد تبدد لحظات الفرح الأولى على واقع صعب لا يمكن فيه تحقيق التطبيع "بعصا سحرية" عن طريق الانسحاب فقط من سيناء لكن ببذل الجهد المستمر والرغبة الطيبة من الجانبين، إلى جانب القراءة الصحيحة

لكل طرف لسياسة الطرف الآخر ومراعاة مشاعره. فهل التزم الطرفان بهذه المطالب؟ يحاول هذا الكتاب الإجابة عن هذا السؤال.

يرتكز الكتاب بشكل كبير على خبرتى الشخصية التى اكتسبتها فى السنوات التى عملت فيها فى هذا الموضوع فى السنوات 1992-1996 وهى سنوات خدمتى كسفير لإسرائيل فى مصر وهى فترة حكم كل من إسحق رابين وشمعون بيريز وهى أيضا الفترة التى يتناولها هذا العمل. وتتيح هذه الفترة إمكانية الدراسة المتعمقة لقضية تطبيع العلاقات حيث سادت فيها الظروف الطيبة والتى كانت على ما يبدو ضرورية لضمان تقدم سريع فى العلاقات بين مصر وإسرائيل. وعلى الساحة السياسية تحقق ولأول مرة اعتراف متبادل بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية والتوصل معها إلى اتفاق مرحلى وبدء تنفيذه. وشكلت السلطة الفلسطينية وقلت اليها صلاحيات واسعة والتى بدأت من جانبها فى بسط سلطاتها على كل المدن الفلسطينية التى انسحبت منها إسرائيل ثم أراضى فلسطينية أخرى. ومن ناحية أخرى تم التوقيع على اتفاق سلام بين إسرائيل والأردن. وكان من الممكن الاعتقاد بأن هذه الظروف سوف تلقى بظلالها بشكل إيجابى على العلاقات بين مصر وإسرائيل وأن هذه العلاقات ستشهد عصرا من الازدهار بعد فترة طويلة من التدهور والاضمحلال. على أية حال

كانت هذه توقعات الجانب الإسرائيلى. أما الجانب المصرى فكان مستعدا على ضوء هذه المستجدات، لدفع العلاقات مع إسرائيل بقدر محسوب.

سأحاول فى هذا العمل الوقوف على الشكل الذى تطورت فيه العلاقات بين مصر وإسرائيل فعليا فى تلك الفترة والغرض من ذلك ليس فقط الفهم الأمثل للماضى، وهو أمر مهم فى ذاته، بل طرح مادة للتفكير حول التساؤلات الكبيرة والتى من بينها التساؤل حول إمكانية التطبيع والعلاقات الكاملة بين إسرائيل ومصر بشكل خاص وبين إسرائيل وجيرانها العرب بشكل عام. فما هى الشروط المطلوب توافرها لتحقيق هذا الهدف؟. تبدو فترة رابين وبيريز، للأسباب التى عددناها سابقا هى الأمثل لإجراء مثل هذه الدراسة. وما حاولت إضافته بهذا العمل هو من خلاصة تجربتى الشخصية كشخص عاش فى المنطقة واهتم بقضية التطبيع وواجه ضرورة التعامل مع العقبات فى طريق طويل لتحقيق هذا التطبيع. ونظرا لارتكاز معظم المعلومات الواردة فى هذه الدراسة على معلومات وتجارب شخصية فلن يجد القارئ الكثير من الاشارات المرجعية التى يمكنه الرجوع اليها.

إن دراسة طريقة التعامل المصرى مع قضية العلاقات مع إسرائيل تطرح عدة تساؤلات: بواسطة من ووفقا لأية اعتبارات يتم

تحديد السياسية المصرية تجاه إسرائيل؟ ماذا كانت السياسة المصرية تجاه إسرائيل؟ هل لدى المصريين مخاوف من تطبيع العلاقات مع إسرائيل؟ هل لدى مصر خطوط حمراء فيما يتعلق بدفع عملية التطبيع، أم أن هناك ديناميكية إيجابية تتأثر بتبدل الظروف مثل حدوث تقدم فى عملية السلام؟ هل استخدمت مصر حقا قضية التسوية مع الفلسطينيين وقضايا أخرى، اختلفت فيها الدولتان فيما بينهما مثل قضية الأسلحة النووية، من أجل منع أو إبطاء أى تقدم فى عملية تطبيع العلاقات بين الدولتين؟ أى دور لعبته التصرفات أو الإخفاقات الإسرائيلية فى دفع عملية التطبيع أو وقفها؟ كيف تعامل الشعب المصرى بمختلف قطاعاته مع التطبيع؟. سأحاول فى هذه الدراسة الإجابة عن هذه الأسئلة وغيرها.

مصطلح "التطبيع" الذى أستخدمه فى هذه الدراسة مأخوذ من مفاوضات السلام بين مصر وإسرائيل وهو المصطلح الذى استخدمه الطرفان لتحديد شكل العلاقات فى مختلف المجالات بين الدولتين بعد التوقيع على معاهدة السلام وتنفيذ الانسحاب الإسرائيلى الكامل من سيناء. وأستخدم هذا المصطلح بعد تشكيل لجنة عليا لتطبيع العلاقات بين مصر وإسرائيل والتى صاغت لجانها الفرعية كل اتفاقيات التطبيع. إستخدم المصريون مصطلح Normalization Of Relations باللغة الانجليزية ومصطلح "تطبيع العلاقات" باللغة

العربية أى تحويل العلاقات بين الدولتين إلى علاقات "طبيعية" وعادية كالقائمة بين دول فى العالم تعيش فى سلام. واكتسب المصطلح العربى فى مصر بمرور السنين وبعد التوقيع على معاهدة السلام واتفاقيات التطبيع دلالة سلبية وذلك بسبب الادعاء بأن التطبيع، فرض على مصر كجزء من معاهدة السلام ولم ينبع من قرار مصرى حر. واستخدم مناهضو التطبيع تعبير "تطبيعى" ككلمة مستنكرة ولقب لمن يؤيد تطبيع العلاقات مع إسرائيل. وأنا أستخدم فى هذه الدراسة المصطلح بدلالته الأصلية الإيجابية، بمعنى إقامة علاقات طبيعية وعادية بين الدول.

سيشكك بعض القراء فى ضرورة الإهتمام بقضية التطبيع بين إسرائيل وجيرانها العرب فى الوقت الحالى وهو الوقت الذى تشهد فيه عملية السلام جمودا منذ سنواتٍ طويلة. لكن رغم الظروف يبدو أن التجربة المتراكمة على مر السنين بين الجانبين حول حدود استخدام القوة كوسيلة لدفع الحل الذى يرغبان فيه للقضايا المطروحة، فإن الإهتمام بهذه القضية من شأنه أن يساهم فى الرؤية التى تفيد جهود التوصل إلى تسوية فى المستقبل. على أية حال فأنا أؤمن أنه إن آجلا أم عاجلا، وعندما يزداد الانهاك من كثرة المواجهات ومن سفك الدماء المتبادل سيكون على الطرفين التوصل إلى طريقة للتعايش بها قدر من التعاون والعلاقات

الطبيعية. وحتى إن ابتعد هذا اليوم وإن اعتقد البعض أن كل هذا وهم، لكنه سيأتى. مر هذا العام ثلاثون سنة على زيارة الرئيس السادات التاريخية للكنيست فى القدس ولا يجب أن ننسى أن الكثيرين اعتقدوا حتى قبل فترة وجيزة من هذه الزيارة أن هذا الحدث غير واقعى لكنه حدث.

أتوجه بالشكر لكل من الدكتور موشيه سميونوف وسجى كوهين-بنعيم من المعهد الدبلوماسى والتعاون الاقليمى اللذين رافقا هذا الكتاب منذ بدايته كما أشكر الدكتور إيتامار رابينوفيتش الذى راجع الأصل المكتوب يدويا وأبدى ملاحظات مهمة ويعقوب سيتى الذى راجع جزءا كبيرا من النص الأصلى وأبدى ملاحظات مفيدة وآيليت يحيئاف لإسهاماتها خاصة فى الفصل الذى يتناول العلاقات المصرية الإسرائيلية حتى الوقت الحاضر وكذلك عوفاديا دانون وشيرلى بقشى لمساعدتهما فى كل ما يخص الصحافة المصرية. وفى الختام أتوجه بالشكر لأفيا موراج الذى أعد الكتاب وساهم فى إخراجه.

أبريل 2007، القدس.

مقدمة(1)

كتاب دافيد سلطان شاهد حى على المهمة الدبلوماسية الجريئة لبناء سلام بين المصريين والإسرائيليين. تكمن الصعوبة فى هذه المهمة فى ضرورة التعامل مع المواقف الباردة للمثقفين المصريين من "مبادرة السلام" كما وصفها لنفسيهما رائداها الأصليان، الرئيس السادات ورئيس الوزراء بيجن. بينما تطلع الإسرائيليون منذ وقت طويل إلى إتفاقية سلام وجد المصريون أنفسهم غير مستعدين له. ويضع عدم التماثل هذا تحديا كبيرا أمام دبلوماسى حازم مثل السفير سلطان.

وحقيقة أنى كنت نفسى جزءا من هؤلاء المثقفين الرافضين جعلتنى أقدر مؤخرا حجم التحدى الذى واجهه السفير سلطان. فقد استغرقت ثلاثة عشر عاما لأستجيب لواحدة من الدعوات الموجهه إلى على مدى السنين. واستجبت فى النهاية لدعوة، بعد اتفاق أوسلو، عندما سألنى الدكتور شمعون شامير وآخرون من جامعة تل أبيب حول إمكانية استقبالهم فى مركزى بالقاهرة – مركز بن خلدون للدراسات التنموية(ICDS) - وعندما عرضت على أعضاء إدارة المركز هذا الطلب أدى ذلك إلى حدوث جدل كبير بين الاثنين وعشرين عضوا. وللمساعدة فى اتخاذ قرار فى ذلك الأمر المثير للخلاف

ومن منطلق التمسك بتقاليد المركز طلبت إجراء تصويت سرى ونظرا لأنى امتنعت عن التصويت عن قصد كانت النتيجة متساوية. وبعد جولتين من النقاش والجدال بقيت النتيجة كما هى. والطريف أن الذى هيأ لنا فرصة الخروج من هذا الطريق المسدود هو أشرف بيدس ، زميل فلسطينى ، بعدما أخبر زملاءه أعضاء المركز أنه يصوت لصالح عقد اللقاء، فهو لم يشاهد من قبل إسرائيليا أو يتحدث معه والآن هو مشتاق للقاء إسرائيليين وجها لوجه. أجرينا تصويتا إضافيا وكانت النتيجة واحد ضد فى مقابل واحد وعشرين لصالح إجراء زيارة الإسرائيليين للمركز. تركت لدى النتيجة، التى جاءت بعد تجربة ديمقراطية قصيرة، شعورا بالرضا. وبعد أيام طلب نفس الشخص الذى تمسك بموقفه وصوت ضد اللقاء التغيب عنه. شعر الآخرون أن هذا من حقه. وبعد مرور أسبوع وصل الوفد الإسرائيلى إلى المركز وقضى طوال اليوم مع أعضائه فى تفاعل وحديث ونكات. إرتفعت أصوات الضحك المشترك بدرجة كبيرة وكانت أصداؤه تدوى فى كل أنحاء المركز مما جعل الشخص الرافض الذى صوت ضد اللقاء يطلب من زملائه أن يسمحوا له بمراقبة اللقاء وسعد زملاؤه بهذا التغيير فى موقفه.

كان هذا الحدث فى المركز بمثابة اكتشاف بالنسبة لى ولزملائى فقد أثبت أن المجموعات المتعادية، من الناحية التاريخية، ممكن

أن تستجيب لفرصة التفاعل مع بعضها فى جو من الاحترام المتبادل. العداء التاريخى لا يزول لكنه بالطبع يرقد ويبدأ فى التقلص مع الوقت. ولقد شاهدت نفس الظاهرة مع الفرنسيين والبريطانيين بعد حرب السويس 1956. أما فيما يخص بتعامل المصرى مع إسرائيل والإسرائيليين فالحديث هنا عن عملية أطول حيث أن الصراع مازال مستمرا ولم تندمل الجراح بعد.

لا يعتبر كثير من المثقفين المصريين الصراع العربى الإسرائيلى صراعا بين دول يمكن أن ينتهى بالتوقيع على إتفاق سلام بل هو صراع أشمل عرقى وثقافى على مدى السنين. وطور القادة من الجانبين عادات ومصالح مفهومة فى تشكيل الصراع، بمصطلحات من هذا النوع، على مدى قرن تقريبا. وأثارت العوامل النفسية المتراكمة ردود فعل عاطفية بين كثير من المصريين الذين قابلوا إسرائيليين. مع هذا فإن الاستعداد الجيد لمثل هذا اللقاء يخفف من ردود الفعل هذه بشكل واضح. ولقد تمرست بشكل شخصى فى ذلك ورأيت ذلك فى الجانبين.

على هذه الخلفية المعقدة كان على السفير سلطان العمل فى القاهرة. ولقد هددت فترة عمله(1992-1996) عدة أحداث سلبية، لم تكن تحت سيطرته كل خطوات السلام الهشة التى تم تحقيقها بعمل مضن. وممكن لمثل هذه الأحداث أن تستمر. كما أن الكشف

عن أعمال تم ارتكابها بقسوة أثناء الحرب يمكن أن يكدر الجو العام ويؤدى إلى نتائج مشابهة. فعلى سبيل المثال، فى أثناء كتابة هذه الكلمات(مارس 2007) عرض التلفزيون الإسرائيلى فيلما وثائقيا عن قتل أسرى مصريين فى حرب 1967 مما أثار غضبا شعبيا فى مصر واضطرت الحكومة المصرية تحت الضغط شعبى إلى طلب التحقيق فى الأمر وألغيت الدعوة الرسمية الموجهة إلى بنيامين بن إليعازر وزير البنية التحتية الإسرائيلى لزيارة مصر لوجود شبهات حول دوره فى "المذبحة" التى حدثت قبل40 سنة. ومن شأن مثل هذا الحدث أن يجمد عملية التطبيع لعدة شهور بل سنوات. ودعت أصوات مرتفعة من بين الصحافة المعارضة وكذا مجلس الشعب المصرى الحكومة إلى إلغاء معاهدة السلام مع إسرائيل واستدعاء السفير المصرى من تل أبيب وطرد السفير الإسرائيلى من مصر.

ولا أعتقد بشكل شخصى أنالسيناريو الذى سبق ذكره سوف يتحقق لأن المعاهدة واجهت بنجاح انفجارات شعبية غاضبة مماثلة فى الماضى. طغت الرؤية المتزنة من الجانبين فى الماضى ويبدو أنها ستستمر فى المستقبل القريب. وهذا بفضل عظماء أصحاب رؤى أمثال أنور السادات ومناحم بيجن اللذين جرؤا على صنع ما بدا مستحيلا قبل ثلاثين سنة.

وبنفس القدر يجب شكر الدبلوماسيين الأقل شهرة من الجانبين الذين دفعوا بصبر حلم السلام العظيم نحو الواقع. وإننا مدينون بالشكر لرجال مثل السفير دافيد سلطان لحمايتهم أمل العرب والإسرائيليين على السواء فى شرق أوسط يعيش فى سلام. وإنه لشرف لى أن يطلب منى السفير سلطان أن أساهم إسهاما متواضعا فى هذا الكتاب القيم وآمل أن يسلك دبلوماسيون آخرون نفس الطريق.

سعد الدين إبراهيم

10 مارس 2007

تقديم[1]

لقد ساد السلام بين مصر وإسرائيل لمدة ثلاثين عاما، لكنه لم يكن بأى حال من الأحوال سلاما كاملا. فالحماسة التى اجتاحت إسرائيل (ومصر بقدر معين) خلال الزيارة التاريخية التى قام بها الرئيس السادات إلى القدس عام 1977، خمدت فى أعقاب ذلك لفترة طويلة ورغم أن اتفاق السلام بين البلدين لم يشهد فى الواقع أى انتهاك من قبل أى من الجانبين، إلا أنه نوع من السلام البارد ذلك الذى ساد خلال تلك الفترة.

وصحيح أن العلاقة الدافئة بين البلدين لم تتحقق، رغم أن عددا كبيرا من الإسرائيليين زاروا مصر وصحيح أن العلاقة الدافئة بين البلدين لم تتحقق، رغم أن عددا كبيرا من الإسرائيليين زاروا مصر فى بداية الثمانينيات القرن الماضى، وأصبحوا متآلفين مع شعبها. وفى السنوات الأخيرة، تضاءلت السياحة بين البلدين. وبعض السياح من الشباب الإسرائيلى يترددون على المناطق المعروفة بانخفاض أسعارها فى مناطق سيناء المطلة على البحر الأحمر. لكنهم يحظون بلقاءات قليلة مع المواطنين المصريين. فكيف يمكن أن يصل بنا الواقع إلى هذا الحال؟ وكيف يمكن للأحلام الخاصة بتحويل الشراكة بين البلدين أن تتقلص لتصبح مجرد سلام إسمى أو رسمى بين الدولتين؟

[1] بقلم ساسون سوميخ، أستاذ متفرغ فى الأدب العربى – جامعة تل أبيب.

ودافيد سلطان وهو دبلوماسى إسرائيلى مخضرم، هو الشخص المناسب للمشاركة فى التحرى المتعمق للعلاقات بين مصر وإسرائيل، فقد عمل فى الفترة من 1992-1996 سفيرا لإسرائيل فى القاهرة، بالاضافة إلى أنه كان عضوا بارزا فى السفارة الإسرائيلية لسنوات سابقة. وهو فى كتابه الذى بين أيدينا (بين القاهرة والقدس) يحلل بقدر كبير من التفصيل، وانطلاقا من معرفته المباشرة بالأمور، التاريخ المعقد لهذه العلاقات وهو ما يجعل من الكتاب مرجعا خاصا لفترة عمله كسفير، وهى الفترة التى تزامنت مع حكومتى كل من رابين وبيريز.

ويمكن القول بأن تلك الفترة كانت من أقوى وأدفأ الفترات نسبيا فى العلاقات بين البلدين. فقد كانت زيارة رابين لمصر واجتماعه مع الرئيس مبارك ضمن أولويات جولاته، بعد وقت قصير من تشكيل حكومته فى القدس.

وحمل رابين على عاتقه فى تلك الزيارة وعدة زيارات أخرى قام بها فى السنوات اللاحقة، مهمة تعزيز التقارب بين الزعيمين وتيسير عدد من الخطوات التى تهدف إلى تحسين—فى الواقع، تطبيع – العلاقات بين الدولتين، وتبديد نقاط الخلاف.

وفى كتاب سلطان الذى بين أيدينا نجد عرضا تاريخيا غنيا بالقضايا الدبلوماسية المهمة، والصعوبات التى برزت سواء خلال فترة عمله بالقاهرة أو خلال السنوات التى تلت ذلك.

وهذا العرض الجدير بالدراسة لم يصغه مؤرخ محترف. لكن حميمية سلطان المؤثرة مع تقلب التفاعلات بين الحكومتين، تضفيان قيمة كبيرة للتسجيل السردى فى الكتابة. فلغة سلطان الأم هى العربية المصرية، كما أنه ضليع فى الثقافة والعادات المحلية وهو ما يضفى على روايته المصداقية وينطبق ذلك بصفة خاصة فى ضوء الكثير من الأحاديث التى ضمنها كتابه عن لقاءاته مع الرئيس مبارك، ووزير الخارجية، عمرو موسى، والدكتور أسامة الباز، مستشار الرئيس للشئون الخارجية.

وعلى الرغم من أن لقاءات السفير مع القيادة المصرية تم تضمينها الكتاب دون إشارة إلى كونه محاورهم. إلا أن هذا يعد دليلا على أن النصوص المشار إليها تمت ترجمتها تلقائيا لسرد الشخص الأول.

لقد كانت هناك العديد من القضايا محل الخلاف بلغت ذروتها خلال السنوات التى تواجد فيها سلطان بالقاهرة. ويرجع أصل الخلافات إلى شقين: الأول هو السلطات المصرية وبصفة خاصة وزير

الخارجية عمرو موسى وفريق عمله، والثانى هو الصحافة المحلية وخاصة صحف المعارضة.

والقضية التى أفسدت العلاقات بين الجانبين لسنوات عديدة هى تلك التى تبناها عمرو موسى والتى طالب إسرائيل فيها بالموافقة على الرقابة والتفتيش الدوليين على منشآتها النووية المزعومة. وقد ركز سلطان فى كتابه على هذه المشكلة وتداعيتها. وفى السنوات الأخيرة اختفى هذا الموضوع تقريبا لكن لا أحد يعلم بأى صورة وأين سيطفو على السطح مرة أخرى.

أما المسألة المرضية، فتلك التى أثارتها الصحف عندما وجهت انتقادها مباشرة لشخص دافيد سلطان، حيث اتهمه بقتل مائة من الأسرى المصريين خلال حرب سيناء – السويس 1956. وقد فجرت الصحافة هذا الاتهام السخيف غير راغبة فى نشر أى نوع من الدحض أو التفنيد تقدمه السفارة الإسرائيلية.

ومن جانبها، رفضت وزارة الخارجية المصرية الاستماع إلى شكوى السفارة، متخفية وراء ذريعة (حرية الصحافة). وفى النهاية، نجحت السفارة فى إقناع مكرم محمد أحمد، رئيس التحرير المحترم لمجلة (المصور) الأسبوعية، لكى يوفد واحدا من الصحفيين الذين يمكن

الاعتماد عليهم، لاجراء حوار صحفى مع السيد سلطان بخصوص هذا الموضوع.

وفى الواقع، تم نشر هذا الحوار المطول فى عدد المجلة الصادر فى 15 سبتمبر 1995، وهو ما أتاح الفرصة لسلطان فى النهاية لكى يشرح للجمهور المصرى كيف أن هذا الاتهام مبنى على سلسلة من الأكاذيب. فخلال حرب 1956 ، كان سلطان صبيا فى المرحلة الثانوية، وبالتالى لا يمكن أن يكون متورطا فى ذلك.

ورغم أن كتاب سلطان لا يتضمن شيئا عن سيرته الذاتية يغطى فترة وجوده فى القاهرة، إلا أن قرائه ربما يشعرون بقدر كبير من التعاطف مع هذا البلوماسى الإسرائيلى المولود فى القاهرة، والذى واجه مرارا مواقف فظة من بعض مضيفيه المصريين. وهناك العديد من الفصول فى كتابه مخصصة بالتساوى لسرد عشرات اللقاءات المحبطة له فى القاهرة. ورغم أن معظم القضايا المطروحة فى الكتاب هى قضايا (عامة) أكثر منها شخصية، إلا أن المرء لا يسعه إلا أن يعجب بهدوء الكاتب وهو يواجه كل ذلك (دونما نتيجة) رغم الجهد المبذول من جانبه.

إن كتاب سلطان يعد مقدمة جيدة جدا لمصر مبارك وهو فى نفس الوقت كتاب معلوماتى واضح، رشيق الأسلوب.

الخلفية التاريخية

يرتبط أحد الفصول البارزة فى تاريخ الشرق الأوسط فى المائة سنة الأخيرة بشكل العلاقة بين الاستيطان اليهودى فى فلسطين وبين محيطه العربى. كانت بداية هذه العلاقات بالمواجهة المتزايدة والمتفاقمة بين الاستيطان اليهودى الذى تطلع إلى التطبيع سواء من ناحية إدارة حياته القومية أو من ناحية إقامة علاقات مع البيئة المحيطة به وبين المحيط العربى الرافض له. ويرتبط استمرار هذه العلاقة بالتعايش التدريجى والجزئى من جانب البيئة العربية مع الكيان اليهودى المستقل فى إطار دولة إسرائيل وبالتطبيع الجزئى فى العلاقات بين إسرائيل ومحيطها العربى. والحقيقة التى يجب ذكرها هى أن التطور فى المواقف حول العلاقات المتبادلة بين الجانبين العربى والإسرائيلى كان وبشكل كبير نتيجة الدروس المستفادة من سلسلة المواجهات العسكرية العنيفة بين الطرفين على مر السنين.

الرؤية الإسرائيلية وتطورها

تميزت سياسة الاستيطان منذ المراحل الأولى لتوسيع الاستيطان فى فلسطين فى أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين كما وضعتها المؤسسات القومية المنشأة بالرغبة فى دمج تطوير الاستيطان، وفقا للحلم الصهيونى من خلال الاتفاق والتسوية مع

سكان المنطقة من العرب. وكان التطلع إلى إقامة علاقات طبيعية ترتكز على التعاون على قدر المستطاع مع السكان بدون إحتكاكات.

وكان هذا التطلع عنصرا رئيسيا فى بلورة السياسة البراجماتية لمؤسسات الاستيطان فى الثلاثينات والأربعينات من القرن الماضى ووصل إلى ذروته فى الاستعداد للتعايش مع الخطط الدولية لتقسيم أرض فلسطين بين الطائفتين الموجودتين فيها. ولم يمنع السعى لإقامة علاقات طبيعية والسياسة البراجماتية التى اتبعها الاستيطان اليهودى من اندلاع مواجهات مع السكان العرب الذين عارضوا توسيع الاستيطان اليهودى ورفضوا أية فكرة لتقسيم أرض فلسطين التى اعتبروها تخصهم وحدهم. وقرر العرب منع تحقيق تطلع الاستيطان اليهودى إلى حياة طبيعية وذلك عن طريق المقاطعة التى تحولت إلى سلاح رئيسى فى صراعهم.

كانت حرب 1948 بمثابة مفترق طرق، بالنسبة لشكل العلاقات المنتظر تطويرها ليس فقط بين دولة اليهود التى تأسست وبين الجماعات العربية الفلسطينية التى لم تتمكن من إقامة دولتها بل أيضا بين إسرائيل وجيرانها العرب الذين تبنوا صراع الجماعة العربية الفلسطينية وخرجوا للقتال من أجل منع قيام دولة إسرائيل. بذلك اتسع نطاق المواجهة وتحول إلى صراع بين إسرائيل وكل الدول العربية.(2)

ونتج عن حرب 1948، التى أدت إلى الارتكاز الأولى لدولة إسرائيل، مشكلة جديدة وهى مستقبل العلاقات بين الدولة الوليدة وبين الدول العربية التى حاربتها. كانت هناك فى المرحلة الأولى، حتى أثناء الحرب وفور انتهائها، عملية جس نبض بالنسبة لإمكانية الوصول إلى اتفاقيات سلام بين إسرائيل وجيرانها لكنها لم تنجح. وفى الحالة الأردنية، تقدمت المباحثات مع الملك عبد الله بشكل جيد لكن عندما جاءت المرحلة النهائية لبلورة تسوية والتوقيع عليها تراجع الملك خشية أنه لن يستطيع الخروج وحده ضد الاجماع العربى خاصة فى ظل المعارضة الداخلية. أما فيما يخص مصر وسوريا فقررت إسرائيل أن المطالب التى تم طرحها بخصوص الحصول على مناطق فى طبرية والنقب غير عادلة ومن شأنها أن تعرض الدولة الجديدة لخطر الفناء. وفضل بن جوريون رئيس الوزراء آنذاك الإمتناع عن التوقيع على أى اتفاق سلام يرتبط بتقديم تنازلات مبالغ فيها وغير معقولة والاكتفاء باتفاقيات الهدنة التى تمنح الوقت لترسيخ الدولة والعودة فى مرحلة متأخرة لمحاولة التوصل إلى اتفاقيات سلام من موقف قوى.

واتضح للقيادة الإسرئيلية، بعد المرحلة الأولى التى أعقبت حرب 1948، أن فرصة التوصل إلى اتفاقيات السلام تتضاءل فى ضوء الموقف العربى وسرعان ما أصبحت المهمة مستحيلة على ما يبدو.

ومن ناحية إسرائيل تحول السلام بينها وبين الدول العربية من مفهوم ملموس يمكن تحقيقه إلى مفهوم يتطلعون اليه لكنه يبدو بعيد المنال. استمرت هذه الحالة حتى حرب 1967 فقد أدت الأراضى التى احتلتها إسرائيل، سيناء المصرية والجولان السورية والضفة الغربية لنهر الأردن، إلى تغير الرؤية الإسرائيلية. فاعتقدت إسرائيل أن لديها أوراقا تمكنها من التوصل إلى اتفاق سلام مع جيرانها. كما حصلت من الإدارة الأمريكية على تأييد لموقفها الذى يرى وجود فرصة لتحقيق سلام بين إسرائيل وجيرانها فى ضوء هذه المستجدات وعلى أساس مبدأ "الأرض مقابل السلام". وأصبح السلام على هذا الأساس ممكنا من الناحية العملية وكان التوقع الإسرائيلى بعد الحرب أن الجانب العربى سيرغب فى استعادة أراضيه مقابل سلام مع إسرائيل. وقد عبر وزير الدفاع موشيه ديان عن هذا الشعور فى مقولته المشهورة إنه "ينتظر إتصالا تليفونيا" من الجانب العربى.

وعلى الرغم من أن السلام قد بد بعد حرب 1967 ممكنا من الناحية ا لعملية إلا أن إسرائيل لم تحدد لنفسها شكلا محددا لجوهر علاقاتها مع جيرانها بعد تحقيقها السلام المنشود. وأكد الجانب الإسرائيلى فى طلباته على مر السنين وحتى بعد حرب أكتوبر 1973 على الالتزامات الحرفية فى اتفاق سلام يتم التوصل اليه عن

طريق المفاوضات المباشرة بين إسرائيل وكل واحدة من جاراتها. فعلى سبيل المثال فصلت إسرائيل فى ردها يوم 26 فبراير 1971 على أسئلة مبعوث السكرتير العام للأمم المتحدة جونار يارنج(3) العناصر التى يجب أن يشملها أى اتفاق سلام مع مصر ومنها: قرار صريح بإنهاء الصراع، إنتهاء حالة الحرب، إحترام السيادة، سلامة أراضى إسرائيل واستقلالها، وإنهاء المقاطعة الاقتصادية(4). مع هذا لم يرد فى الرد الإسرائيلى أى شئ يخص العلاقات الطبيعية بين الدولتين أو مواطنيهما كعنصر أساسى فى السلام الذى سيتم التوصل اليه. ولم تحقق جهود يارنج السلام المنشود. وقدرت إسرائيل بالفعل إستعداد مصر الدخول فى اتفاق سلام مع إسرائيل كما عبر عنه الرد المصرى ليارنج فى فبراير 1971 ورغم ذلك اختارت الحكومة الإسرائيلية برئاسة جولدا مائير عدم اعتبار هذا الرد شهادة كافية على التغيير الحقيقى الذى طرأ على الموقف المصرى فيما يتعلق باقامة علاقات سلام مع إسرائيل. أظهر هذا الموقف الإسرائيلى، الذى يعتبر من المنظور التاريخى إهدارا لفرصة، عدم ثقة شديدة وتشكيكا فى المصريين إلى جانب التقدير الضعيف لمصداقية الرئيس السادات الذى تولى الحكم حديثا. بالاضافة إلى عدم استعداد إسرائيل فى تلك الفترة للإنسحاب الكامل من سيناء وجاء ذلك صراحة فى الرد

على يارنج(5). وأضطرت جهود إقرار السلام إلى الانتظار إلى ما بعد انتهاء حرب أكتوبر 1973 لتستأنف بعد ذلك وتؤتى ثمارها.

كان أول تطرق صريح من الجانب الإسرائيلى إلى ضرورة تطبيع العلاقات كجزء من اتفاق سلام فى مؤتمر السلام الذى عقد فى جنيف فى ديسمبر 1973 بعد الحرب التى نشبت فى أكتوبر من نفس العام. فقد ألقى وزير خارجية إسرائيل أبا إيبان، الذى مثل إسرائيل فى المؤتمر، خطابا أكد فيه أن سلاما دائما يجب أن يخلق "واقعا إنسانيا جديدا" حيث أن الحكومات التى تقيم علاقات سلام دائما ما تعرف نواياها من العلاقات المتبادلة فى المجالات الاقتصادية والتجارية والثقافية وكذلك السياسية. والعلاقات المتبادلة التى ينتج عنها مصالح مشتركة بالناس والتعاون على المستوى الاقليمى هى التى تبعد احتمال نشوب حرب فى المستقبل(6). بهذه الصيغ تظهر رغبة إسرائيل فى ضمان أن يشمل السلام تطبيع العلاقات مع جيرانها كهدف فى حد ذاته ووسيلة لضمان واستقرار السلام الذى سيتم التوصل اليه. وقد أتيحت الفرصة للعمل على تحقيق هذا التطلع الإسرائيلى بعد زيارة الرئيس السادات للقدس فى نوفمبر 1977 عندما بدأت مباحثات صياغة معاهدة سلام تشمل التطرق إلى تطبيع العلاقات بين الدولتين.

الرؤية العربية وتطورها

لم تسلم المجموعة العربية، التى حاولت منع إقامة دولة إسرائيل بالوسائل العسكرية، بوجود إسرائيل حتى عندما فشلت كل محاولة للقضاء عليها بالوسائل العسكرية. وكانت اتفاقيات الهدنة التى وقعت عام 1949 نهاية الحرب، التى أصبحت فيما بعد الأولى فى سلسة من المواجهات العسكرية. غير أن هذه الاتفاقيات لم تنه العداء والكراهية المتزايدة مع الوقت. وطبقا لأحد التعريفات فإن الصراع استمر فى التصاعد(7) فقد رفض الإجماع العربى الذى تم تشكيله، ليس فقط الاعتراف بشرعية إقامة إسرائيل بل حتى الاعتراف بمجرد وجودها. ثم جاءت سنوات المقاطعة لإسرائيل فى كل المجالات الممكنة إلى جانب المواجهات المسلحة. وحتى عام 1967 كان هناك إجماع عربى رافض لأى اعتراف بإسرائيل، فعلى سبيل المثال، عندما اقترح الرئيس التونسى الحبيب بورقيبة عام 1965 أن يعترف العرب بإسرائيل مع استمرار الصراع بالطرق السلمية أدين واستنكر كما لو كان قد خان القضية العربية.

غرست حرب الأيام الستة فى يونية 1967 بذورا من شأنها أن تؤدى فى المستقبل إلى تغير فى موقف العرب من إسرائيل. فأدت الحرب، على المدى القريب، إلى إجماع عربى رافض للمفاوضات أو

الاعتراف بإسرائيل أو السلام بين إسرائيل والعرب وذلك فى مؤتمر القمة الذى انعقد فى الخرطوم. وترددت نداءات مثل " ما أخذ بالقوة لا يسترد بغير القوة" وهو نداء ردده الرئيس المصرى عبد الناصر فى عدة مناسبات غير أن هذه الحرب، ومن بعدها بعامين حرب الاستنزاف، أقنعت الكثيرين فى المعسكر العربى أن الحل العسكرى للصراع بما يناسب تطلعات الجانب العربى ليس بالأمر الممكن فحرب 1967 وفقا لأحد التعريفات أدت إلى "تطبيع" الصراع نفسه فبدلا من أن يكون صراعا شاملا حول وجود إسرائيل تحول وبشكل كبير إلى صراع على الأرض والحدود وأجبر الأطراف المتصارعة إلى الدخول فى عملية الأخذ والعطاء مع إسرائيل(8).

كانت مصر، التى حملت بشكل أساسى عبء المواجهة مع إسرائيل ودفعت ثمنا باهظا بمفاهيم الموارد البشرية والاقتصادية، الأولى التى فكرت فى إمكانية الخروج من دائرة المواجهة مع إسرائيل. كان ذلك فى البداية، فى إطار محاسبة نفس قومية مصرية فقط، فى ظل الحالة الاجتماعية والاقتصادية الصعبة وبنية تحتية منهارة بعد توجيه معظم الموارد لغرض المواجهة مع إسرائيل. بذلك وبتفكير أولى، نجد غياب أى رغبة فى إقامة سلام مع إسرائيل أو حتى التسليم بوجودها.

وظهرت بوادر التحول فى السياسة المصرية مع تولى الرئيس السادات عام 1970. كان السادات، الذى أراد إجراء إصلاحات للوضع المصرى الداخلى، ،مصرا منذ المرحلة الأولى من توليه على إخراج مصر من دائرة المواجهة مع إسرائيل. ولقد ذكرت مصر فى ردها، فى 15 فبراير 1971 على مبعوث سكرتير عام الأمم المتحدة جونار يارنج إستعدادها "للدخول فى إتفاق سلام مع إسرائيل"، على أن تفى إسرائيل بالتزاماتها وفقا لقرار مجلس الأمن رقم 242 وتنسحب إنسحابا كاملا من سيناء ومن باقى الأراضى التى احتلتها فى حرب 1967(9).

وقد حالت عدة عوامل دون تحقيق مبادرة الرئيس السادات للخروج من المواجهة مع إسرائيل فى عام 1971 ومن هذه العوامل البرود الذى قابلت به إسرائيل المبادرة وعدم استعدادها فى تلك الفترة للإنسحاب الكامل من سيناء. وربما لم تكن هذه العوامل هى الوحيدة. فالسادات من جانبه لم يكن يفكر بعد فى تلك المرحلة بمفهوم السلام الكامل مع إسرائيل كما أن حدود مناوراته فى الإطار العربى كانت محدودة ولا تسمح له بالخروج عن الاجماع العربى. ولقد مكنته حرب يوم الغفران فى أكتوبر 1973 ونتائجها من الخروج من الطريق المسدود وحدوث انفراجة فى الجهود الدبلوماسية نحو تسوية سلمية بين مصر وإسرائيل. فقد حصل

الرئيس السادات الآن على مساحة مناورة كبيرة لتحقيق سياسته وذلك نظرا للتقدير الكبير الذى ناله. كما خففت عنه حقيقة أن الاجماع العربى مال نحو الجهود الدبلوماسية عندما استخدم مؤتمر القمة العربية فى نوفمبر 1973 كنوع من التصديق على الجهود السياسية للتوصل إلى تسوية. وهذه أول قمة عربية تشير إلى إمكانية السلام مع إسرائيل وإن كان مشروطا بالانسحاب الكامل من كل الأراضى المحتلة فى حرب 1967 و"إعادة الحقوق القومية الكاملة للشعب الفلسطينى"(10).

يعتبر مؤتمر السلام الذى انعقد فى جنيف فى دبسمبر 1973 علامة طريق فى العلاقة بين الدول العربية وإسرائيل. ورغم أنه لم ينته بتسوية للصراع إلا أنها كانت المرة الأولى التى يجلس فيها ممثلو الدول العربية التى حاربت إسرائيل (باستثناء سوريا التى لم تحضر المؤتمر) معا فى نفس القاعة مع ممثلى إسرائيل فى اجتماع الغرض المعلن منه هو دفع السلام بين إسرائيل وجيرانها.

أدت الجهود السياسية المبذولة بعد ذلك بمساعدة الولايات المتحدة فى عام 1974 إلى اتفاق فصل القوات بين إسرائيل من ناحية ومصر وسوريا من ناحية أخرى. وتوقفت سوريا عند هذه المرحلة لكن واصلت مصر التقدم. و بمساعدة وزير الخارجية الأمريكى كسنجر فى سبتمبر 1975 تم التوقيع على اتفاقية ثانية بين

مصر وإسرائيل. وأصبحت هذه الاتفاقية خطوة أخرى حقيقية نحو تسوية سياسية بينهما شملت الالتزام بعدم حل الصراع بين الدولتين بالطرق العسكرية ولكن بالطرق السلمية فقط كما ورد فى الاتفاقية أنها تشكل خطوة أولى نحو سلام عادل ودائم بين الدولتين(11).

أصر الرئيس السادات على الاستمرار والتقدم فى طريق التسوية مع إسرائيل. غير أن رؤيته كانت أبعد من الرؤية الإسرائيلية المتطلعة إلى سلام كامل بما فى ذلك تطبيع العلاقات. فاعتقد السادات حتى منتصف السبعينات أنه يمكن الفصل بين مسألة تطبيع العلاقات عن مسألة التسوية نفسها التى يمكن أن تنتظر إلى الأجيال القادمة. وأكد فى مناسبات عديدة على فكرة الفصل هذه مثلما فعل أيضا فى اللقاء مع مجموعة من المحاضرين الأمريكيين حيث قال: "لا تطالبونى بإقامة علاقات طبيعية مع إسرائيل فأنا مستعد لتوقيع اتفاق سلام وأن ألتزم به. لكن من الطبيعى بعد ستة وعشرين عاما من الحروب والكراهية وسفك الدماء ألا أقيم علاقات طبيعية فى لحظة. فلنترك للأجيال القادمة حرية التصرف بما تراه".(12) أدرك الرئيس السادات تدريجيا أنه من غير المعقول أن يقبل الجانب الإسرائيلى أمر الفصل بين السلام والتطبيع وأن عليه أن يدفع من أجل استعادة أراضى سيناء بعملة التطبيع.

عكف الدبلوماسيون والأكاديميون المصريون، بالتزامن مع التصريحات المعلنة للرئيس السادات عن سلام مع إسرائيل وعن طبيعة العلاقات معها، على دراسة الموضوع. فطلب الدكتور بطرس بطرس غالى، الذى شغل بعد ذلك منصب وزير الخارجية فى بداية عصر السلام مع إسرائيل التفريق، على سبيل المثال، بين الاعتراف (المقصود السلام) وبين تطبيع العلاقات مع إسرائيل فطبقا لأقواله المنشورة عام 1967 فإن اعتراف الدول العربية بإسرائيل أمر منتظر فى الوقت القريب. مع هذا فإن إقامة علاقات دبلوماسية وتجارية وثقافية أمر متروك للمستقبل الأبعد ومرتبط بعملية أكبر لتعريب إسرائيل. على أية حال فإن السلام مع إسرائيل فى رأى بطرس غالى يجب أن يأتى فى إطار إجماع عربى حيث يقول "لن يكون لأية صيغة سلام أية قيمة إن لم تقبلها المجموعة العربية"(13). ونشر محمد سيد أحمد، أحد المثقفين البارزين فى مصر، فى نفس الفترة كتابه "عندما تسكت المدافع"(14) وكان كتابا جريئا لا نظير له فى العالم العربى عرض فيه الكاتب رؤية تسوية سلمية عربية إسرائيلية يتم إشراك إسرائيل فى إطارها فى نظام التعاون الاقليمى وذلك لمصلحة المنطقة كلها. ولقد اعتقد سيد أحمد مثل بطرس غالى أنه من أجل تحقيق حلم السلام ستضطر إسرائيل إلى تغيير طبيعتها والاندماج فى الشرق الأوسط العربى. ويبدو أن الكاتبين (سيد أحمد وبطرس

غالى) إحتاجا إلى هذا التحفظ لتبرير الاستعداد للتعايش مع إسرائيل. غير أن هذا التحفظ فرغ الاستعداد للتعايش من معظم مضمونه وذلك بالطبع من وجهة النظر الإسرائيلية.

قرر الرئيس السادات فى النهاية أن يأخذ بالمبادرة من خلال الخروج على الاجماع العربى والبدء فى مفاوضات مباشرة مع إسرائيل حول اتفاق سلام. من دفع الطرفين نحو بعضهما بدون علمهما هو الرئيس الأمريكى كارتر الذى سعى منذ بداية توليه منصبه فى 1977 إلى عقد مؤتمر دولى بمشاركة الإتحاد السوفيتى للتوصل إلى تسوية للصراع العربى الإسرائيلى. لكن هذه المبادرة لم تعجب كل من مصر وإسرائيل فمن شأنها أن تمنح الاتحاد السوفيتى دورا فعلا فى جهود التوصل إلى تسوية. وأدت الاتصالات المباشرة بين مصر وإسرائيل إلى زيارة الرئيس السادات للقدس فى نوفمبر 1977 وبداية المفاوضات حول معاهدة سلام تشمل موافقة مصرية على تطبيع العلاقات، كما رغبت إسرائيل، فى مقابل الانسحاب الكامل من سيناء. وتم توقيع المعاهدة فى 26 مارس 1979.

التطبيع وحكومة رابين،

بداية جديدة؟

إثنا عشر علما تفصل بين التوقيع على اتفاقيات التطبيع حتى تولى حكومة رابين، سنوات خابت فيها الآمال وتحطمت فيها الأحلام على صخرة الواقع الصلبة. بالنسبة للجانب الإسرائيلى جاءت مرحلة الصحوة بعد المرحلة الأولى من التطلعات التى ارتفعت إلى عنان السماء حول شكل العلاقات المنتظر تطويرها مع مصر على وجه السرعة ثم هوت هذه التطلعات، لتأتى مرحلة تحقيق ما يمكن تحقيقه فى مجال التطبيع. أما الجانب المصرى فقد خابت لديه آمال توسيع عملية السلام وتقديم حل للقضية الفلسطينية.

وكانت العلاقات بين الدولتين فى تلك المرحلة، خاصة منذ عملية "سلام الجليل"(حرب لبنان الأولى 1982) قد شهدت تدهورا أكثر من التقدم. وزاد التطلع، مع تولى رابين الحكم، إلى تغيير هذا الواقع وكذلك الأمل فى فتح صفحة جديدة فى العلاقات بين مصر وإسرائيل.

التطبيع حتى تولى حكومة رابين

إلى جانب معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل الموقعة فى مارس 1979، تم التوقيع على عدة ملاحق. ووفقا للملحق الثالث المسمى "بروتوكول حول العلاقات بين الجانبين" إلتزمت كل من مصر وإسرائيل بإقامة علاقات اقتصادية وتجارة حرة بينهما، وكذلك علاقات ثقافية، فى كل المجالات، وحرية تنقل للمواطنين والعربات وعلاقات فى مجالات الاتصالات والنقل. تعهد الجانبان ببدء المفاوضات من أجل صياغة إتفاقيات تنظم العلاقات فى المجالات المذكورة فى فترة لا تزيد عن ستة أشهر من عملية استكمال الانسحاب المرحلى، أى قبل أن تكمل إسرائيل إنسحابها الكامل من سيناء. والتزم الطرفان بهذا التعهد وبالفعل تم تشكيل لجنة وزارية برئاسة وزير الدفاع الإسرائيلى عيزر فايتسمان ووزير الدفاع المصرى كمال حسن على وشكلت إلى جانب اللجنة الوزارية لجنة توجيه برئاسة اللواء أبراهام تامير واللواء طه المجدوب بغرض توجيه المفاوضات لإعداد الاتفاقيات. كما شكلت لجان فرعية لصياغة الاتفاقيات فى المجالات المختلفة. وبعد مفاوضات مضنية تم التوقيع على عشرات الاتفاقيات والبروتوكولات ومذكرات التفاهم تغطى جزءا كبيرا من المجالات فى العلاقات بين الدولتين.

كانت المفاوضات حول اتفاقيات التطبيع صعبة للغاية نظرا لاصطدام الرؤية الإسرائيلية التى تتطلع إلى توسيعها لتشمل كل المجالات الممكنة بالرؤية المصرية التى تتطلع إلى تقليصها سواء من ناحية عدد مجالات التعاون أو مضمونها. نبعت الرؤية المصرية، فى نظر إسرائيل، من عدم الإهتمام بإقامة علاقات طبيعية مع إسرائيل بشكل كبير. كما ثارت الشكوك حول توقيع مصر على هذه الاتفاقيات فقط من أجل ضمان استكمال الانسحاب من سيناء. حتى وإن كان هذا الإدعاء صحيحاكله أو بعضه فلا يجب تجاهل حقيقة أن مصر فى تلك الفترة كانت فى وضع صعب على الساحة العربية. وأن كل خطوة اتخذتها لإلغاء المقاطعة مع إسرائيل كانت تقابلها خطوة فى فرض مقاطعة على مصر من جانب الدول العربية (15).

ويبدو أن المخاوف المصرية من ردود الفعل العربية لعبت دورا فى تحديد الموقف المصرى أثناء مفاوضاتها مع إسرائيل حول اتفاقيات التطبيع بل وحتى بعدها. ولقد قال اللواء أبراهام تامير (الذى رأس من الجانب الإسرائيلى لجنة توجيه مفاوضات صياغة اتفاقيات التطبيع) عن ذلك فى فترة متأخرة، أن وزارة الخارجية المصرية وضعت سياستها حول كل ما يخص التطبيع مع إسرائيل وفقا لمشاكل مصر مع العالم العربى وليس وفقاللإتفاقيات الموقعة(16)

وبالإضافة إلى الإعتبارات المصرية المرتبطة بشكل العلاقات مع العالم العربى، تجدر الاشارة إلى أنه لم يبد أن القيادات المصرية التى تفاوضت مع إسرائيل وأيضا المستوى الأعلى منها، فى تلك الفترة، لم تستوعبوا فكرة العلاقات الطبيعية الكاملة مع إسرائيل. فقد أثارت الفكرة ذاتها مخاوف المصريين، بل واعتبرها الكثيرون خطرا يجب الاحتماء منه. وقد اعترف نبيل فهمى المستشار السياسى لوزير الخارجية بعد سنوات فى حوار فى المركز القومى لدراسات الشرق الأوسط تم إجراؤه فى أكتوبر 1993 وخلال تطرقه للتطبيع مع إسرائيل بأنه "لم يكن سيئا بالدرجة التى خشيناها".

ظهرت بوادر أولية، على مدى فترة قصيرة جدا لتطبيق اتفاقيات التطبيع. فقد وصف الدكتور ساسون سوميخ من جامعة تل أبيب، والذى عرف كثير من الكتاب والمثقفين المصريين بشكل شخصى، الواقع والجو العام لهذه المرحلة الأولية والتى استمرت حتى ربيع 1982 قائلا: "كانت هناك بوادر واضحة لمحاولة تقارب وفهم لدى الصحفيين والكتاب والباحثين ورجال الأعمال، فى الشهور التى سبقت الانسحاب النهائى من سيناء وبشكل أكبر فى الأسابيع التى تلته ظهرت ولأول مرة نبرة تعاطف مع مجالات معينة للحياة فى إسرائيل. وتوجه فى تلك الفترة عشرات الصحفيين والكتاب والفنانين والباحثين والطلاب إلى أصدقائهم فى إسرائيل يخبرونهم

برغبتهم فى زيارة إسرائيل. ولقد وفى كثير منهم بوعدٍ قديم حيث رفضوا فى الماضى فكرة زيارة إسرائيل بقولهم "طالما هناك جندى إسرائيلى واحد على أرض مصر فلست مستعدا أن أحطم جدارى وأظهر الصداقة ... وفى اللحظة التى يتم إعادة سيناء إلى أصحابها يمكن أن أزورك وأن أفتح صفحة جديدة". لكن غزو لبنان، بعد بضعة أسابيع من الانسحاب من سيناء، وضع نهاية لبوادر هذه التطورات"(17).

ولم تنفذ، فى أعقاب الغزو الإسرائيلى للبنان 1982، معظم اتفاقيات التطبيع أو نفذت بشكل محدود(18). واتهم كل طرف الآخر بمسؤليته عن هذا الوضع. فتزايدت فى الجانب الإسرائيلى الادعاءات بأن مصر لم تكن تنوى أبدا تنفيذ اتفاقيات التطبيع. وأنها اتخذت فى المقابل خطوات من أجل منع دفع حقيقى لتطبيع العلاقات بما فيها إنشاء هيئة وظيفتها منع تقدم من هذا النوع. وهى بذلك تكون قد فرغت هذه الاتفاقيات من مضمونها. أما الجانب المصرى، فزعم أنه عند التوقيع على اتفاقيات التطبيع مع إسرائيل كان هناك تفاهم بأنه سيحدث فى المقابل تقدم نحو حل القضية الفلسطينية. غير أن المفاوضات حول حكم ذاتى فلسطينى كامل، والتى دارت وفقا لبرنامج اقترحته إسرائيل نفسها وصلت إلى طريق مسدود حيث لم تسمح إسرائيل بحدوث أى تقدم فيها وتوقفت

هذه المفاوضات فى النهاية تملما. كما رأت مصر فى مشكلة طابا، والتى أثيرت قبيل الانسحاب الكامل، محاولة غير لائقة من إسرائيل لاقتطاع أجزاء من الأراضى عن طريق تحطيم الحجر الحدودى سرا. ولقد ألقت هذه المشكلة بظلالها على العلاقات بين الدولتين فى السنوات الأولى من إتفاقية السلام. هذا بالاضافة إلى خروج إسرائيل فى صيف 1982، بعد فترة قصيرة من إكمال الانسحاب، لمحاربة لبنان فى عملية "سلام الجليل" ودخل جنود الاحتلال فى إطار هذه العملية إلى عاصمة عربية وهى بيروت فوجدت مصر نفسها فى مأزق فى ظل الاتهامات العربية التى تقول ان إتفاقية السلام الموقعة بين مصر وإسرائيل هى التى سمحت لإسرائيل بمهاجمة لبنان واحتلال عاصمة عربية وهو ما لم يحدث طوال سنوات المواجهة التى سبقت السلام بين إسرائيل ومصر. ولقد واجه النظام الحاكم فى مصر اتهامات مماثلة من عناصر المعارضة المحلية وكذلك من عناصر أيدت السلام حتى ذلك الحين. واستمرت الحكومة الإسرائيلية فى المقابل فى بناء المستوطنات على أراضى الضفة الغربية وقطاع غزة وتوسيع المستوطنات القائمة. فمن الناحية المصرية لم تسمح هذه الظروف بتوطيد علاقات التطبيع بين مصر وإسرائيل وازداد الوضع سوءا بعد اندلاع الانتفاضة الأولى عام 1987 . وترى مصر ان طبيعة العلاقات بين الدولتين لا يمكن أن

تكون منعزلة عن الواقع العام وعن أحداث المواجهات بين إسرائيل والدول العربية الأخرى وبين إسرائيل والفلسطينيين.

وقالت إسرائيل أنه من الناحية القانونية لم يرتبط الملحق الثالث فى معاهدة السلام واتفاقيات التطبيع بأى تطورات أو أى أمور خارجة عن الاتفاقيات نفسها. من هنا يتضح أن مصر لم تف بالالتزامات التى أخذتها على نفسها فى هذه الاتفاقيات. وزعمت مصر فى المقابل أن إسرائيل لم تف بالالتزام الصريح بالتفاوض المستمر من منطلق النوايا الحسنة لإنهاء مفاوضات الحكم الذاتى للفلسطينيين بأسرع وقت ممكن وموقع على هذا الالتزام رئيس حكومة إسرائيل مناحم بيجن ومشتمل فى تبادل الخطابات الذى تم فى يوم التوقيع على معاهدة السلام.

ويحدد التفسير القانونى المقبول للطرفين أن التعهدات الموجودة فى تبادل الخطابات جزء من معاهدة السلام. على أية حال يبدو أنه فى حالة التطبيع تفوق الواقع السياسى على الجدل القانونى. ومن السخرية أنه فى عام 1984 على وجه الخصوص فى الوقت الذى اتضح فيه أن معظم إتفاقيات التطبيع بين مصر وإسرائيل لا تطبق أصدرت وزارة الخارجية المصرية كتابا أبيض جمعت فيه كل اتفاقيات التطبيع بنصها الكامل(19). ويصعب عدم الاندهاش من توقيت النشر. لكن يبدو أن التوجيه الخاص باعداد الكتاب كان قد

، لمطى قبل ذلك بوقت طويل غير أن عملية الإعداد نفسها طالت أكثر مما كان متوقعا. وأدى صدور هذا الكتاب إلى حرج كبير فى وزارة الخارجية المصرية التى سارعت بجمع كل النسخ ووقف توزيعها.

بقيت طبيعة العلاقات بين مصر وإسرائيل بلا تغيير حتى تولى حكومة رابين فى صيف 1992 فقد تم الحفاظ، حتى هذه الفترة، على الإطار العام للسلام إلى جانب بعض العناصر المنفردة من علاقات السلام مثل فتح السفارات وخطوط المواصلات وأدنى مستوى من العلاقات على مستوى القيادات.

وسجلت فترة ما قبل تولى حكومة رابين أدنى مستوى للعلاقات بين الدولتين منذ التوقيع على معاهدة السلام. ورغم عقد مؤتمر السلام فى مدريد فى أكتوبر 1991 وبدء مباحثات السلام بين إسرائيل والدول العربية والفلسطينيين إلا أن مصر كان لديها شكوك حول فرص نجاح المؤتمر والمفاوضات التى أعقبته. مع هذا كانت مصر مهتمة بحدوث تقدم فى كل ما يخص عملية السلام بين إسرائيل والدول العربية والفلسطينيين. ولتوسيع قاعدة التأييد الشعبى للسلام ضمت مصر إلى وفدها شخصيات عامة كان تحفظها على السلام معروفا أمثال الكاتب الصحفى لطفى الخولى الذى غير موقفه بمرور الوقت وأصبح مؤيدا للسلام مع إسرائيل.

عقد رئيس الحكومة الإسرائيلى إسحق شامير الذى رأس الوفد الإسرائيلى للمؤتمر لقاء مع وزير الخارجية عمرو موسى رئيس الوفد المصرى وساد انطباع لدى كل من حضر اللقاء بأنه كان خاليا من المضمون باستثناء التأدب فى الحوار حيث ساد جو من عدم الثقة التامة بين الرجلين. وكانت الرؤية المصرية أنه لا توجد فرصة لنجاح المفاوضات التى بدأت طالما استمرت السياسة العدائية التى اتبعتها حكومة الليكود برئاسة إسحق شامير. واستخدم بطرس غالى تعبير "السلام البارد" فى كل ما يتعلق بالعلاقات بين مصر وإسرائيل فى السنوات العشرة بين حرب لبنان وحتى حكومة رابين وذلك وصف دقيق للوضع.

حكومة رابين والأمل فى عهد جديد فى العلاقات المصرية الإسرائيلية

وصلت العلاقات بين مصر وإسرائيل فى صيف 1992 إلى أدنى مستوى لها. حيث وساد جو متبادل من انعدام الثقة بين قيادات الطرفين ووقفت الاتصالات والحوارات فيما بينهما تقريبا. وهوت فى مصر انتقادات حادة للسياسة التى اتبعتها الحكومة الإسرائيلية إزاء القضية الفلسطينية بشكل عام والإسراع فى عملية بناء المستوطنات فى الضفة الغربية وقطاع غزة بشكل خاص. فقد

اعتبرت مصر المستوطنات عاملا يعوق ويصعب من عملية إيجاد حل للقضية الفلسطينية ومن شأنه أن يعوق حلها فى النهاية.

وقد أدى انسحاب حزب العمل من حكومة الوحدة الوطنية إلى انهيار الحكومة فى مارس 1990 وقامت على أنقاضها حكومة صغيرة من "المعسكر القومى" برئاسة زعيم حزب الليكود إسحق شامير. وعملت الحكومة بنشاط وفقا للبند الرابع من بنود تأسيسها على توسيع وتطوير الاستيطان اليهودى فى كل أراضى الضفة الغربية وغزة. بل إن بنود تأسيسها رفضت إقامة أى اتصال بمنظمة التحرير الفلسطينية وأى احتمال لإقامة دولة فلسطينية. وبعد مؤتمر مدريد الذى عقد فى أكتوبر 1991 بدأت مفاوضات السلام بالفعل لكنها لم تؤد إلى حدوث أى تقدم حقيقى. توصلت مصر التى ربطت عملية التطبيع وتقدمه بتقدم عملية السلام إلى استنتاج مؤداه أنه لا مجال لتطوير العلاقات مع إسرائيل فى الوقت الذى لا يوجد لدى حكومتها أى برنامج يعطى الفرصة لإنجاح العملية. واختارت الانتظار بتطلع على أمل أن تؤدى الإنتخابات الإسرائيلية التى كان من المقرر لها أن تجرى فى صيف 1992 إلى تغيير الأجندة الإسرائيلية. وجاء التغيير بالفعل فقد أدت الإنتخابات الإسرائيلية إلى فوز حزب العمل وتشكيل حكومة برئاسة إسحق رابين الذى كانت لديه أجندة مختلفة تماما عن الحكومة التى سبقته. وأكدت

الخطوط العريضة للحكومة الجديدة على تركيز الجهود لصنع السلام. وقررت الحكومة، فى ظل التغيير فى الأولويات القومية، أن توجه مواردها من أجل تقوية الإستيطان فى خطوط المواجهة على حساب الاستيطان فى الضفة الغربية وقطاع غزة. وعلى عكس مبادئ الحكومة السابقة، لم تشمل مبادئ الحكومة الجديدة، فى هذه المرة، رفض الاتصال بمنظمة التحرير الفلسطينية أو رفض أى احتمال لإقامة دولة فلسطينية. ولم يكن هذا هو التغيير الوحيد الذى بشرت به الحكومة الجديدة فقد حدث تغيير فى كل ما يخص مصر فذكر البند 2.14 من مبادئ الحكومة "أن الحكومة ستستمر فى اعتبار مصر شريكا فى جهود إحلال السلام فى منطقتنا وسنعمل على دفع التفاهم والصداقة بين الشعبين الإسرائيلى والمصرى"(20). وقال رابين عند عرضه لتشكيل الحكومة على الكنيست إن حكومته ستطلب مساعدة مصر فى صنع السلام كما ستبحث عن وسائل أخرى لتحسين العلاقات وتوطيد التعاون مع مصر وزعيمها الرئيس حسنى مبارك. كان هذا بلا شك تحولا جوهريا فى علاقة الحكومة الإسرائيلية بمصر بشكل عام ودورها فى تحقيق السلام بشكل خاص. ولقد كانت مصر على دراية بهذه التغيرات وباركتها.

توجه رابين فى 21 يولية 1992 وبعد أسبوع فقط من حصوله على ثقة الكنيست، فى زيارة رسمية إلى القاهرة وكانت هذه أول زيارة

له كرئيس للحكومة خارج البلاد ولم تكن هذه أول زيارة له لمصر فقد زارها قبل سنوات كوزير للدفاع أما هذه الزيارة فكانت بادرة طيبة ليرى الجانب المصرى أن الحكومة الجديدة فى إسرائيل تعطى أهمية كبيرة لمصر سواء لدورها فى المنطقة أو لجهودها فى دفع عملية السلام وقد قدر المصريون ذلك. دار اللقاء بين الزعيمين فى جو ودى حيث استمع الرئيس مبارك برضا تام لبرنامج الحكومة الجديدة كما شعر وتأثر بالرغبة الحقيقية لرابين فى دفع عملية السلام. ومثل الزيارة السابقة فإن الصورة التى عرض بها رابين رؤيته أعجبت الرئيس مبارك حيث كان له أسلوبه الواضح البسيط والمباشر وعباراته قصيرة بدون أى تحليل مجرد. ولقد ارتاح الرئيس مبارك لهذا الأسلوب العسكرى قليلا فى شكله لأنه هو أيضا صاحب ماض عسكرى. يمكن استنتاج من المؤتمر الصحفى الذى عقد بعد اللقاء بأن صفحة جديدة فى العلاقات الباردة بين الدولتين قد فتحت وسنحت الفرصة من جديد لتحسين العلاقات المتدهورة حتى ذلك الحين. وأكد رابين فى حديثه على الدور المهم الذى يمكن أن تلعبه مصر فى عملية السلام كجسر للتفاهم بين الأطراف وأشار الرئيس مبارك فى تصريحاته لوسائل الإعلام أنه لا خلاف جوهرى بين وجهة نظره ووجهة نظر رابين. وتعقيبا على كلامه وإجابة عن سؤال حول ما إذا كانت الزيارة فتحت بالفعل صفحة جديدة فى

العلاقات بين الدولتين رد مبارك بالايجاب(21). ولقد فسر الرئيس مبارك، فى فترة متأخرة وفى حديث مع شخصية إسرائيلية، علاقته الايجابية مع الحكومة الجديدة، بأن حكومة رابين-بيريز هى أكثر حكومة ملائمة لدفع عملية السلام. وكان للتصريحات العلنية للرئيس مبارك أهمية كبيرة فقد كانت بمثابة تلميح أو رسالة ذات أثر كبير على تعامل الكثير من الجهات الحكومية وخارجها مع إسرائيل. وبالفعل بدا أن المرحلة الجديدة فى العلاقات بين الدولتين تحمل معها الأمل من جديد فى دفع تطبيع العلاقات بينهما.

السياسة المصرية تجاه إسرائيل فى فترة حكومتى رابين وبيريز

كان واضعو السياسة فى مصر طوال الفترة التى كانت فيها العلاقات بين مصر وإسرائيل فى جمود فى حلٍ من إبداء الرأى بشكل فعال ومستمر فى كل ما يتعلق بالسياسة تجاه إسرائيل. ولقد تغير ذلك الوضع فى فترة حكومتى رابين وبيريز اللتين منحت أجندتهما الأولوية لدفع عملية السلام. وسجل بالفعل تقدم فى هذا الاتجاه فى شكل اتفاقيات مع الفلسطينيين وسلام مع الأردن.

واجه واضعو السياسة فى مصر فى ظل هذا الواقع ضرورة موائمة السياسة تجاه إسرائيل مع الظروف الجديدة والمتغيرة وكان هناك حاجة، على وجه الخصوص، إلى تحديد الشكل والمعدل الذى يتم على أساسه تطوير العلاقات مع إسرائيل. وقد تم ذلك بالصورة التى تلبى فى رأى واضعى السياسة سواء المصالح المصرية أو مصالح النظام القائم. كما حددت السياسة المصرية من منطلق مراقبة الدول العربية الأخرى التى بدأت الحوار مع إسرائيل، حتى لا تتخلف مصر عنها وكى لا تقيم هذه الدول علاقات مع إسرائيل بالشكل الذى تعتبره مصر متعجلا.

عملية اتخاذ القرار – الشخصيات الفاعلة

تتسم عملية اتخاذ القرارات فى مصر من أجل رسم السياسة المصرية بالتركيز الشديد وانحصارها فى عدد معين من المشاركين. وبرزت هذه السمات خاصة لدى واضعى السياسة المصرية تجاه إسرائيل. وتشير التجربة الطويلة إلى أن القرارات الأساسية التى تحدد الأطر التى تتحكم فى العلاقات مع إسرائيل يتخذها الرئيس بنفسه. وينبع ذلك، بغض النظر عن طبيعة النظام، من حساسية الموضوع وتأثيره على كثير من القضايا المطروحة على جدول الأعمال فى مصر.

أحضر الرئيس مبارك معه إلى سدة الحكم رؤية معتدلة فى كل ما يتعلق بالعلاقات مع إسرائيل وفسر ذلك بأنه أعطى الأولوية الكبرى مع توليه الحكم لتحسين العلاقات بين مصر والدول التى قاطعتها بعد إتفاقية السلام مع إسرائيل. لكن هذا التفسير غير كافٍ حيث استمرت الرؤية المعتدلة للرئيس مبارك حول العلاقات مع إسرائيل حتى بعد عودة العلاقات مع الدول العربية إلى طبيعتها. لكن هناك حقيقة فعلية وهى أنه لم يزر إسرائيل أبدا كرئيس فرغم مرافقته للرئيس السادات فى زيارته لبئر سبع عام 1979 إلا أنه امتنع عن زيارتها كرئيس حتى فى فترات دفء العلاقات أو الفترات التى شهدت

تقدما فى عملية السلام رغم الثقة الكاملة التى منحها لرئيس الحكومة رابين وثناءه على سياسته فيما يخص عملية السلام حتى فى العلن. لقد كان الرئيس بالتأكيد على دراية بأن مثل هذه الزيارة من الممكن أن تساعد رابين لدى الرأى العام فى إسرائيل وفى صراعه مع المعارضين لسياسته فى الداخل وتساعد فى دفع عملية السلام غير أن الزيارة الوحيدة له كرئيس كانت بغرض المشاركة فى جنازة رابين وحتى فى ذلك الوقت حرص على توضيح أن هذه الزيارة كانت فقط للمشاركة فى جنازة وليس لزيارة إسرائيل.

وأكد الرئيس مبارك فى المباحثات المغلقة واللقاءات غير الرسمية على أهمية التعاون مع إسرائيل بالنسبة لمصر ومن المبررات التى قدمها لذلك حقيقة أن إسرائيل دولة مجاورة لديها قدرات فى المجالات التكنولوجية والبحثية المختلفة وأن التعاون معها من شأنه أن يساعد مصر. وأشار فى حوار مع وزير إسرائيلى بعد الاعتراف المتبادل بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية وإتفاقية المبادئ إلى أ نه ذكر كلاما بهذا المضمون فى جلسة الحكومة المصرية مضيفا أنه يجب التخلى عن حساسية الماضى بالنسبة للتعاون مع إسرائيل. ومع ذلك فقد امتنع مبارك عن تشجيع بشكل علنى إعلامى إقامة علاقات مع إسرائيل فلا داعى، على حد قوله، لإثارة الجدل

ومعارضى التطبيع، لكن يبدو أن مثل هذا المبرر وإن كان حقيقيا فى بعضه يظل فى جزء منه فى إطار الذرائع.

على أية حال فإن المحصلة النهائية هى أن الرئيس مبارك أظهر صورة من الاعتدال، إن لم يكن التحفظ من تطبيع العلاقات مع إسرائيل. ولذلك مدلول كبير فى دولة تتابع فيها سواء العناصر الحاكمة أو الشعب الإيماءات والتلميحات التى يرسلها الرئيس من خلال أفعاله وتعبيراته للعمل وفق ذلك.

كان عدد الأشخاص المشاركين فى تلك الفترة، بشكل فعال، فى وضع السياسة المصرية تجاه إسرائيل، باستثناء الرئيس قليلا جدا من بينهم وزير الخارجية عمرو موسى والدكتور أسامة الباز الذى شغل منصب مستشار الرئيس لشئون السياسة الخارجية ورئيس المخابرات العامة المصرية عمر سليمان والدكتور مصطفى خليل رئيس الوزراء الأسبق الذى عمل نائبا للرئيس مبارك فى رئاسة الحزب الوطنى الديمقراطى الحاكم ووزير الإعلام صفوت الشريف. أما دور رؤساء الحكومات الذين تولوا فى تلك الفترة فكان هامشيا فيما يتعلق بالسياسة الخارجية بشكل عام والسياسة تجاه إسرائيل بشكل خاص.

كان الدكتور يوسف والى، الذى شغل منصب نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة وأمين عام الحزب الوطنى الديمقراطى الحاكم من المؤيدين بحماس شديد للتعاون مع إسرائيل لإيمانه الشديد بأهمية هذا التعاون بالنسبة لمصر. ولقد بذل كل ما فى وسعه أثناء توليه منصبه لدفع العلاقات مع إسرائيل وكان من المدافعين فى المناقشات الداخلية عن العلاقات مع إسرائيل. مع هذا لا دليل على أنه كان من بين واضعى السياسة المصرية تجاه إسرائيل.

كان إسهام وزير الخارجية عمرو موسى كبيرا لمكانته القوية التى استطاع أن يبنيها لنفسه عند الرئيس مبارك منذ تعيينه فى هذا المنصب. موسى دبلوماسى موهوب له خبرة كبيرة يتسم باللباقة وسرعة البديهة قدم للرئيس مبارك ردودا سريعة ومختارة للتساؤلات المتعلقة بقضايا السياسة الخارجية ولا أبالغ إن قلت أنه منح منصبه كوزير للخارجية، علاوة على الإصرار والثقة بالنفس، رؤية تحمل تشجيعا للتراث العربى الناصرى ويحتمل أن لم يكن ذلك مصادفة حيث زوج ابنته عام 1996 من حفيد جمال عبد الناصر.

أكد عمرو موسى فى مباحثات مع إسرائيليين وفى مناسبات عديدة أن الإسرائيليين مخطئون لو اعتقدوا أن العروبة كشعور بالهوية المشتركة يربط كل العرب قد ماتت. يبدو أن هذه الرؤية قد

أثرت على تطرقه لمسألة العلاقات مع إسرائيل. لقد شك أحد سفراء الولايات المتحدة فى القاهرة أن موسى لا يريد دفع العلاقات مع إسرائيل وأنه يستغل المشكلات التى تظهر من حين لآخر بغرض منع تطوير العلاقات.

وانتقد موسى علنا الدول العربية المتعجلة لإقامة علاقات مع إسرائيل مستخدما تعبير "الهرولة" ويرجع إليه الفضل فى تطوير العلاقات فى الفترة التى نحن بصددها. قال فى حوار أجراه مع وزير الخارجية الإسرائيلى آنذاك إيهود باراك أنه لا يجب أن تحول القضايا محل الخلاف العلاقات بين الدولتين كالتى تتنقل من عائق إلى آخر لكنه كان نفسه فى بعض الأحيان من أسباب تأزيم بعض هذه القضايا. أبرز مثال على ذلك القضية النووية التى سنناقشها فيما بعد.

وأكتفى فى هذه المرحلة بالإشارة إلى أن الوزير موسى رأى فى ممارسة الضغوط على إسرائيل فى هذه القضية وسيلة للوصول إلى هدف استراتيجى وهو تقليص قوة إسرائيل. وتعود بهذه الطريقة إلى "حجمها" حيث لا تشكل تهديدا لمصر أو مصالحها ويكون التعايش معها أكثر راحة بالنسبة لمصر. حتى أن موسى فرغ تفاهما تم التوصل إليه بين الرئيس مبارك وبيريز من مضمونه كان أساسه تأجيل مناقشة القضية النووية إلى ما بعد التوصل إلى سلام مع

سوريا. ويعتقد البعض فى مصر أن موسى لعب دورا مهما فى منع الرئيس مبارك من زيارة إسرائيل.

وكانت رؤية الوزير عمرو موسى حول التعاون مع إسرائيل ذات وجهين. فقد اعترف من ناحية بالمصلحة المصرية فى التعاون معها فى مجالات معينة ومن ناحية أخرى لم تتبدد لديه المخاوف من النتائج المحتملة لهذا التعاون التى من شأنها أن تبعد مصر عن دورها المركزى فى المنطقة وتؤدى فى المقابل إلى ارتفاع مكانة إسرائيل وحجمها. يرى الوزير موسى أن العلاقات الفاترة بين الدولتين التى تشهد انخفاضا فى المستوى لا تناقض تطبيع العلاقات. وأعرب أكثر من مرة لمحاوريه الإسرائيليين عن أن العلاقات بين مصر وإسرائيل أصبحت طبيعية وأنه من الطبيعى أن يكون هناك خلاف بين الدول التى تعيش فى سلام فالإسرائيليون، على حد قوله، مخطئون لو اعتقدوا أنه لا يوجد "طريق وسط" بين العداء وبين الصداقة. ويعتقد موسى بالفعل أن هناك مساحة كبيرة بينهما وأن العلاقات بين مصر وإسرائيل تقع فى هذه المساحة. ورغم أن موسى معروف بشخصيته الجذابة وروح الدعابة إلا أن مباحثاته مع الإسرائيليين كانت تتم فى جو مشحون بسبب الخلط بين المواقف نفسها وبين مزاجه الشخصى الثائر. ولقد وصل الأمر إلى تطرق إسحق رابين

ذات مرة إلى "الرياح الشريرة" التى تهب من جهة وزارة الخارجية المصرية(22).

ويعتبر الدكتور أسامة الباز من الشخصيات المقربة جدا من الرئيس مبارك ويأتى تأثيره على الرئيس مبارك، من حقيقة عمله مرشداله فى المجال السياسى عندما أحضره الرئيس السادات من الجيش وعينه نائباله. الباز دبلوماسى مخضرم اكتسب خبرة طويلة سواء فى وزارة الخارجية المصرية أو من عمله كمستشار للرئيس مبارك لشؤون السياسة الخارجية. يتمتع بروح دعابة عالية ولاذعة ويتميز بالسخرية. كما أنه مقرب من الكثير من المثقفين ويجرى معهم حوارا مستمرا سواء من منطلق الاهتمام الشخصى أو مبعوثا من قبل النظام وسياسته. وحول موقفه من السلام مع إسرائيل يقول إنه لم يؤيد فقط مبادرة الرئيس السادات بل هو الذى كتب الخطاب الذى ألقاه السادات فى الكنيست وبذلك ينضم إلى قائمة الشخصيات التى تدعى ذلك. وعلى العكس، هناك رواية مختلفة للأحداث لوزير الخارجية إسماعيل فهمى الذى استقال من منصبه عشية سفر الرئيس السادات إلى القدس، حيث يقول أنه عندما أخبر الباز عن نية السادات السفر إلى القدس "إنفجر" الباز قائلا إن هذا جنون وإن هذا الرجل غير متزن ويجب منعه من الذهاب إلى القدس حتى ولو بالقوة(23). على أية حال أظهر الباز فى الفترة التى

نناقشها رؤية واقعية حول كل ما يرتبط بالعلاقات مع إسرائيل. رؤية إيجابية فى أساسها لا تحمل أى مضمون أيديولوجى. ولقد شهدت مشاركته فى هذه الفترة نشاطا وانخفاضا على خلفية تغيبه عن العمل للعلاج من المرض الذى أصابه. يمكن القول بشكل عام أن أسلوبه أظهر ارتياحا أكبر من أسلوب عمرو موسى و أظهر بالنسبة للقضايا المطروحة على الأجندة اليومية وعلى رأسها الخلافات المرتبطة بالعلاقات مع إسرائيل رؤية معتدلة ومتزنة تخلو من الاندفاع العاطفى. وحول إسهامه فى عملية وضع السياسة تجاه إسرائيل يمكن القول أن الباز الذى يعتبر من أمناء سر الرئيس مبارك الذين يعتقدون أن التعاون مع إسرائيل فى صالح مصر لم يرتح للصورة التى اشتد فيها الخلاف مع إسرائيل حول الموضوع النووى والتى أخذ ينفخ فيها وزير الخارجية عمرو موسى رغم اعتقاده أن موقفه من الموضوع لم يختلف عنه. فقال أكثر من مرة لمحاوريه من الإسرائيليين أنه لا يجب أن تكون العلاقات بين الدولتين مرهونة بهذه القضية بل حاول تهدئة الإسرائيليين بعد حواراتهم المنفعلة مع وزير الخارجية عمرو موسى.

تدخل الباز فى عدة مناسبات لتحسين العلاقات مع إسرائيل والمعروف أنه شجع كبار رجال الأعمال المصريين على التعاون مع إسرائيل وأنه حسن العلاقات مع إسرائيل فى مجال الطب وحاول

تبديد مخاوف المثقفين المصريين من التعاون معها. كما شجع الممثل المعروف عادل إمام على التصريح علانية لصالح العلاقات مع إسرائيل بل أنه رأى فى تلك الفترة تطابقا فى المصالح بين مصر وإسرائيل فى كثير من المجالات. مع هذا فقد كانت هناك، فى بعض الحالات، فجوة واضحة بين التصريحات التى يدلى بها أو يعد بها الإسرائيليين وبين التنفيذ الفعلى.

من العناصر البارزة فى النظام المصرى أيضا رئيس المخابرات العامة المصرية عمر سليمان الذى يتمتع باتصال مباشر بالرئيس مبارك ويلعب دورا ليس بالهين فى عملية اتخاذ القرارات فيما يخص السياسات. ورؤيته بالنسبة لإسرائيل مهمة وموزونة فهو لا يعارض التعاون مع إسرائيل حتى فى المجالات التى تعتبر "حساسة". مع هذا يشار إلى أن مشاركته المباشرة فى الشأن الإسرائيلى، فى الفترة موضوع البحث، كانت محدودة مقارنة بالمشاركة التى تطورت فى السنوات التى تلتها، خاصة فى كل ما يرتبط بالعلاقات بين إسرائيل والفلسطينيين.

الدكتور مصطفى خليل هو بلا شك أحد أكثر الشخصيات احتراما فى الحياة السياسية المصرية. فقد وصل إلى القمة سواء فى النشاط السياسى أو فى المشاركة فى القضية الإسرائيلية قبل الفترة التى نناقشها. لعب كما ذكرنا دورا مهما كرئيس للوزراء فى فترة

المفاوضات مع إسرائيل، فى كل ما يتعلق بالحكم الذاتى الفلسطينى. واستمر الدكتور خليل بعد ذلك فى شغل مناصب رسمية مثل نائب الرئيس مبارك فى رئاسة الحزب الوطنى الديمقراطى الحاكم وكان من منطلق ماضيه ومكانته ومنصبه أيضا من أمناء سر الرئيس مبارك. ولم يخف تأييده المنطقى وبلا أى تحفظ تقريبا لدفع العلاقات مع إسرائيل، قما حتى فى فترات تدهور العلاقات ومن منطلق الإيمان بأن العلاقات مع إسرائيل والتعاون معها مصلحة قومية مصرية، تجاهل الإنتقادات التى وجهت إليه من قبل دوائر المعارضة للعلاقات مع إسرائيل الذين لقبوه "بسفير إسرائيل فى القاهرة". تحفظ من رؤية بعض الشخصيات الكبيرة فى النظام التى أرادت عرقلة عملية تحسين العلاقات مع إسرائيل فأعرب على سبيل المثال عن استيائه من انتقاد وزير الخارجية المصرى عمرو موسى للدول العربية المسارعة لاقامة علاقات مع إسرائيل واستخدام تعبير "هرولة". واعتبر هذا الإنتقاد ليس سلبيا فقط فى حد ذاته بل فى استخدام التعبير نفسه المقتبس من المعجم الدينى الاسلامى.

اعتاد خليل زيارة منزل السفير الإسرائيلى فى مناسبات مختلفة مثل حفلات الاستقبال على شرف كبار الضيوف من إسرائيل أو لقاء شباب وزارة الخارجية الإسرائيلية وشرح السياسة المصرية لهم.

كما لعب بعمله الهادئ والديمقراطى دورا مهما فى الجهود المبذولة من أجل تقليل الأضرار فى فترات الأزمات فى العلاقات بين الدولتين.

وقدركز صفوت الشريف وزير الإعلام آنذاك فى يديه قوة كبيرة من منطلق سلطته على وسائل الإعلام. يعتبر الشريف، طبقالشهادة الكثيرين من المتعاطفين مع التراث الناصرى. كانت له السيطرة التامة على التلفزيون، الذى يتبع الدولة فى مصر كما كان الموجه الرئيسى لرؤساء تحرير الصحف القومية الكبرى وبذلك حدد موقف وسائل الإعلام من قضايا الساعة. كان الشريف إلى جانب الرئيس مبارك المسئول الرئيسى عن السياسة الإعلامية السلبية تجاه إسرائيل، وهى السياسة التى اتبعها باخلاص شديد. ويبدو أن التاثير السلبى للشريف على الرئيس مبارك فيما يخص إسرائيل لم يكن قاصرا على مجال الإعلام فقط.

تولى اثنان فى مصر فى الفترة موضوع البحث منصب رئاسة الوزراء وهما عاطف صدقى وكمال الجنزورى. ورغم أن رئيس الحكومة لعب دورا هامشيا فى تحديد السياسة الخارجية فى مصر إلا أن لموقفه ورؤيته للأمور تأثيرا على الجو العام الذى يعمل فيه النظام الحكومى. أما صدقى فقد أبدى تحفظا وبرودا وابتعادا عن

كل ما يمس العلاقات مع إسرائيل وامتنعت زوجته التى على ما يبدو تشربت موقف زوجها عن مصافحة الإسرائيليين حتى تلقت ملحوظة من رئاسة الجمهورية مفادها أن إحراج الإسرائيليين ليس من السياسة المصرية. وعلى العكس تماما كان موقف الجنزورى مختلفا تماما. فقد آمن بأهمية التعاون مع إسرائيل بالنسبة لمصر وشجع الوزراء على العمل من أجل دفع العلاقات معها. وعكس سابقه فقد قابل شخصيات إسرائيلية بارزة زارت مصر وقال فى لقاء عقد بين وزير الطاقة الإسرائيلى ونظيره المصرى أنه يجب من أجل ترسيخ السلام أن يمتد التعاون الوطيد فى مجال الطاقة إلى مجالات أخرى. فالتعاون بين مصر وإسرائيل على حد قوله يمكن أن يشكل نواة لتعاون إقليمى مشيرا إلى تزايد التكتلات بين الدول فى العالم. قال رئيس الوزراء فى لقاء عقد فى يناير 1996 مع نائب الرئيس الأمريكى آل جور أنه يجب أن "ترتدى العلاقات بين مصر وإسرائيل ثوبا جديدا" وأكد على موقفه بأن مصر يجب أن تقود التكامل الاقتصادى فى المنطقة من خلال التعاون الوطيد مع إسرائيل. غير أن الرؤية الإيجابية التى أظهرها الجنزورى تجاه إسرائيل جاءت فى مرحلة متأخرة من مراحل فرص دفع العلاقات معها، فبعد بضعة شهور تغيرت الحكومة فى إسرائيل وتغيرت معها الظروف بين الدولتين.

يتوجه الرئيس مبارك أحيانا قبل اتخاذ أى قرار خاص بالعلاقات مع إسرائيل إلى الوزير المختص المسئول عن المجال الذى يخصه القرار والغرض من هذا التوجه هو الحصول على معلومات أكثر من الحصول على توصيات. مع هذا ففى بعض الحالات يتخذ الرئيس قراراته بعد التشاور مع وزير الخارجية وليس الوزير المختص. فعلى سبيل المثال قرر الرئيس منح تسهيلات فى العلاقات الاقتصادية ورفع القيود عن سفر المصريين إلى إسرائيل بعد حديثه مع وزير الخارجية عمرو موسى. والمعلوم أن وزيرى الاقتصاد والداخلية تلقيا معلومات حول هذا التغيير بعد صدور القرار.

وزير الخارجية له أهمية كبيرة فى عملية اتخاذ القرار على المستوى الذى يلى المستوى الرئاسى فيحرص الوزراء المتخصصون على التوجه إليه قبل اتخاذهم أية خطوة مرتبطة بالشأن الإسرائيلى. وحتى فى الأعمال الإدارية الحكومية يلعب وزير الخارجية دورا مركزيا. فتشير التجربة إلى أن عند توجه موظف حكومى إلى إدارة إسرائيل فى وزارة الخارجية المصرية للتشاور أو الحصول على ضوء أخضر لعمل معين يحول العمل بشكل تلقائى إلى مكتب الوزير الذى هو فى ذاته وزارة خارجية مصغرة وهناك يتخذ الوزير القرار بنفسه.

هناك انطباع، باستثناء بعض الحالات، فى أن دور مساعد الوزير فى عملية اتخاذ القرارات ليس كبيرا. ونبيل فهمى من الحالات النادرة فقد عمل مستشارا سياسيا للوزير وشارك فى مباحثات مصر مع إسرائيل حول المسألة النووية.

تلعب العناصر الأمنية فى كثير من الأحوال دورا مهما فى عملية اتخاذ القرار بالنسبة لإسرائيل. فيطلب أحيانا من العناصر الأمنية الرأى عند احتمال مشاركة إسرائيلية فى أى عمل أوحدث له طابع شعبى كبير. ولا يبدو أن للجيش، الذى لا يعد بصفة عامة طرفا فى اتخاذ القرارات السياسية، أى دور حقيقى فى اتخاذ القرارات المرتبطة بإسرائيل. مع هذا، يستمع فى بعض القضايا المحدودة إلى رأى الجيش مثل موضوع الحدود بين مصر وإسرائيل والقوات المتعددة الجنسيات(MFO) الموجودة كفاصل بين مصر وإسرائيل فى سيناء والقضية النووية.

الاعتبارات التى تراعى فى عملية تحديد السياسة المصرية تجاه إسرائيل

تحدد السياسة المصرية تجاه إسرائيل ومعدل تطوير العلاقات معها بواسطة عملية مراقبة ومنسقة تتأثر بعدة اعتبارات على رأسها المصلحة المصرية وتهدم عملية السلام الإقليمى والأوضاع الداخلية.

وتتجسد المصلحة المصرية وعدم ارتباطها بأى عناصر أخرى فى موضوع بيع البترول لإسرائيل. فقد التزمت مصر وفقا لإتفاقيات السلام ببيع البترول لإسرائيل ولم يتوقف ضخ هذا البترول يوما واحدا حتى عند تدهور العلاقات بين الدولتين وعندما شنت إسرائيل حربا على لبنان ودخلت قواتها إلى عاصمة عربية وهى بيروت فكان بيع البترول فى هذه الفترة مصلحة مصرية تفوق أى اعتبارات أخرى. غير أنه لم يكن للمصلحة المصرية دائما تأثيرا إيجابيا على علاقاتها مع إسرائيل مثال على ذلك المصلحة المصرية فى توطيد العلاقات مع دول عربية تضمن لمصر دورها القيادى أو على الأقل المركزى ولقد زادت هذه المصلحة، فى بعض الأحوال، من اتجاه الاعتدال والحذر فى دفع العلاقات مع إسرائيل.

ويأتى التطلع المصرى إلى إقامة علاقات طيبة مع الولايات المتحدة وضمان مستوى المساعدات المدنية والعسكرية الأمريكية فى إطار المصالح المصرية. فمصر تعلم جيدا أن الولايات المتحدة تعطى أهمية كبيرة لإقامة علاقات طيبة بين مصر وإسرائيل سواء كهدف فى حد ذاته يساهم فى استقرار المنطقة أو كحافز لإسرائيل لدفع عملية السلام. ومع ذلك، تشير التجربة إلى أن المصلحة المصرية فى إقامة علاقات طيبة مع الولايات المتحدة لها تأثيرها المحدود فقط على العلاقات المصرية الإسرائيلية. ويبدو أن دور هذا الاعتبار هو

منع تدهور العلاقات مع إسرائيل إلى مستوى معين أكثر من دفعها. والدليل على ذلك أن كثيرا من الوعود التى قدمتها مصر للجانب الأمريكى حول دفع العلاقات مع إسرائيل لم تنفذ أبدا. وقد علق دبلوماسى أمريكى كبير على هذا بقوله "إن المشكلة مع المصريين أنهم يقولون الصواب، فى كثير من الأحيان، لكنهم لا يفعلوه".

إن المصلحة المصرية فى نظر النظام ومصلحته الشخصية شئ واحد. لذلك تشمل المصلحة المصرية الرغبة فى ضمان استمرارية أو بقاء هذا النظام. وتحتم الإمتناع عن القيام بأى فعل أو خطوة من شأنهما أن تضعفاه مثل، تقليص قاعدة الإجماع الشعبى التى يتمتع بها النظام، وفيما يخص العلاقات مع إسرائيل فعادة ما يكون تأثير ذلك سلبيا. من ناحية أخرى لا يجب أن ننسى السياسة الإعلامية التى اتبعتها مصر بنفسها وساهمت بذلك فى ازدياد تيار معارضة الشعب المصرى لعملية دفع العلاقات مع إسرائيل.

أصبح تقدم أو عدم تقدم عملية السلام، فى ظل غياب مصلحة مصرية واضحة، هو الإعتبار الحاسم فى تحديد السياسة(المصرية) تجاه إسرائيل. وهذا صحيح بصفة خاصة فى كل ما يرتبط بالعملية السياسية مع الفلسطينيين التى تشعر مصر تجاهها بالتزام خاص حيث تعتبر العلاقات مع إسرائيل ثمرة السلام والفكرة كما عبر عنها ممثلون مصريون رسميون وعلى رأسهم وزير الخارجية عمرو موسى

هى أنه لا يجب السماح لإسرائيل بالتمتع بثمار السلام قبل تحقيق سلام مع الفلسطينيين وباقى الدول العربية. وقد أكدت مصر الرسمية أن السلام الشامل فقط هو الذى سيؤدى إلى علاقات كاملة بين مصر وإسرائيل والمبرر الذى قدمه المتحدثون الرسميون هو أنه ليس معقولا أن تكون العلاقات بين مصر وإسرائيل دافئة وكاملة ومثمرة فى الوقت الذى لم يحصل فيه الفلسطينيون بعد على حقوقهم. أى أنهم يستخدمون دفع العلاقات مع إسرائيل كوسيلة للضغط عليها من أجل دفع التقدم فى العملية (السلمية) مع الفلسطينيين. كما زعموا أن دفع العلاقات مع إسرائيل من شأنه أن يمنح الرئيس السورى شعورا بالعزلة أثناء إجرائه لمفاوضات السلام.

شهدنا فى الفترة موضوع البحث أنه عند حدوث تقدم فى عملية السلام وعندما تبدو فرص السلام جيدة تتحسن الأجواء العامة للعلاقات بين الدولتين عندها تتخذ مصر خطوات محسوبة لدفع العلاقات مع إسرائيل، كما سنرى لاحقا. وبنفس الدرجة فعندما تتدهور العلاقات بين إسرائيل وجيرانها العرب إلى درجة المصادمات والمواجهات يكون لذلك الأثر السلبى على العلاقات مع مصر وأبرز مثال على ذلك عمليات الجيش الإسرائيلى فى لبنان والمواجهات مع الفلسطينيين.

يرتبط الاعتبار الثالث المؤثر على تحديد السياسة المصرية تجاه إسرائيل بالظروف الداخلية أى مراعاة السلطات للموقف السلبى لبعض القطاعات المحددة فى الشعب المصرى تجاه كل ما يرتبط بتحسين العلاقات مع إسرائيل. ورغم أن هذا الاعتبار يقل أهمية عن الاعتبارين الآخرين إلا أنه يلعب دورا مهما فى عملية تحديد السياسة تجاه إسرائيل. وهذا صحيح على الأخص عندما لا يكون للسلطات موقف حاسم، فى أمر معين، وعندما يعانى النظام من متاعب داخلية ولا يريد أن يضيف إليها أسبابا تزيد من حجم الاستياء العام. كما استخدم النظام هذه الظروف الداخلية، أكثر من مرة، ذريعة عندما أراد ذلك. وساهم أحيانا فى تأزيم هذه الظروف الداخلية. أبرز مثال على ذلك السياسة الإعلامية تجاه إسرائيل التى زادت من حدة المعارضة الداخلية للعلاقات مع إسرائيل.

ومن القطاعات التى كان لها موقف سلبى من العلاقات مع إسرائيل النقابات المهنية والجماعات الإسلامية المتشددة التى تتسم بالأصولية وأحزاب المعارضة والمثقفين والطلاب. وسوف نستعرض بالتفصيل فيما بعد موقف هذه القطاعات من السلام والعلاقات مع إسرائيل. أما فى هذه المرحلة فسنعرض فقط لتأثيرها على عملية تحديد السياسة تجاه إسرائيل.

لا شك فى أن النقابات المهنية عنصر رئيسى فى كل ما يخص العلاقات مع إسرائيل. ولقد كنا شاهدين، فى الفترة التى نستعرضها على وجود صعوبات لدى النظام فى السيطرة على هذه النقابات التى تخضع فى معظمها لتأثير، إن لم يكن لسيطرة، العناصر الدينية من حركة الإخوان المسلمين والعناصر اليسارية والناصرية المتعاونة فيما بينها. ورغم جهود النظام فى السيطرة أو على الأقل ممارسة التأثير على هذه النقابات إلا أنه غير راغب فى إثارة الإستياء ضده فى أمور غير جوهرية أو مهمة بالنسبة له. وكان لذلك تأثيره على كل ما يخص العلاقات مع إسرائيل فعلى سبيل المثال، فى أثناء زيارة وزير الصحة الإسرائيلى لمصر 1995، قال له نظيره المصرى أنه يرغب فى دفع التعاون مع إسرائيل لكن يجب أن يتم ذلك ببطء وبحذر لعدم إغضاب نقابة الأطباء التى يسيطر عليها الإخوان المسلمون فهو على حد قوله مهتم بـ"الهدوء المهنى".

فى المقابل زادت قوة الجماعات المتطرفة لدى الأصوليين الاسلاميين "الجماعات الاسلامية" و"الجهاد" والجماعات المنشقة عنهما التى صعدت من عملياتها الإرهابية داخل القاهرة فى السنوات 1992-1994. وكان هدفها الإضرار بالاقتصاد المصرى من خلال مهاجمة السائحين والمساس باستقرار النظام عن طريق عمليات الإغتيالات لرجال الأمن ورجال النظام. وقد جرت بالفعل عام 1993

محاولات لاغتيال رئيس الوزراء ووزير الداخلية ووزير الإعلام. وعثر أثناء تفتيش المتهمين بمحاولة اغتيال رئيس الوزراء على قائمة لشخصيات على رأسها سفير إسرائيل فى القاهرة.

ورغم الأضرار التى سببتها هذه الجماعات إلا أنها لم تشكل تهديدا على وجود النظام. وبدأت المقاومة الشديدة لرجال الأمن لهذه الجماعات تؤتى ثمارها وانحصر نشاطها فى صعيد مصر عام 1995 حيث سجل رجال الأمن هناك نجاحات غير قليلة. حاول النظام فى عدة مناسبات، تدريجيا وأثناء محاربة المتطرفين الإسلاميين، التوصل إلى تفاهم مع ممثليهم، مثل محاولة عام 1993 إجراء حوار مع هذه الجماعات لكنها باءت جميعها بالفشل.

ويحاول النظام ألا يقدم الذرائع للجماعات الأصولية التى تثير استياءهم لكن هذه السياسة حولتهم إلى وسيلة ضغط على النظام فى كل ما يخص العلاقات مع إسرائيل. واستخدم النظام ذلك أحيانا ذريعة لتبرير عدم إمكانية اتخاذ خطوة معينة أو أخرى فيما يخص العلاقات مع إسرائيل.

لم تكن أحزاب المعارضة فى هذه الفترة قوة سياسية حقيقية. وكان تمثيلها فى مجلس الشعب محدودا ولم يشكل مشكلة ذات وزن للنظام. تطورت فى بعض الأحيان مشادات كلامية فى البرلمان

نتيجة لنشاط عناصر المعارضة واعتبر النظام ذلك شيئا من "التنفيث". وكان نشاطهم فى الشارع، الذى عبروا عنه أحيانا بمظاهرات شارك فيها الكثيرون، مجرد إزعاج للسلطات ليس إلا. ولقد حرص رجال الأمن ألا تخرج هذه المظاهرات عن السيطرة وتدخلوا بقوة عند خروجها عما يمكن للنظام تحمله.

علمت الأحزاب أن النظام يحتمل المظاهرات ضد إسرائيل والعلاقات معها أكثر من المظاهرات ضد النظام لذا كان من السهل عليها إثبات وجودها على الساحة السياسية المصرية من خلال نشاطها ضد إسرائيل. وليس هناك أى دليل على أن نشاط أحزاب المعارضة أدى بشكل مباشر إلى اتخاذ النظام خطوات لتقييد العلاقات مع إسرائيل. ويظهر نصيب المعارضة فى تحديد السياسة تجاه إسرائيل فى ازدياد حجم التحفظ من العلاقات مع إسرائيل والحذر والتباطوء الذى تبنته مصر الرسمية فى كل ما يخص تحسين العلاقات معها.

لم يشكل المثقفون فى مصر فى كل ما يتعلق بالعلاقات مع إسرائيل كتلة متجانسة ذات موقف موحد رافض للسلام والعلاقات مع إسرائيل. صحيح أن الكثيرين منهم كانوا من المعارضين للسلام غير أن الحقيقة هى أن هناك شخصيات بارزة جدا من المثقفين أيدت السلام منذ إقراره أو انضموا إلى صفوف

المؤيدين له فى مرحلة متأخرة. وأدى ذلك إلى التخفيف قليلا عن النظام لكنه لم يقلل من حجم المثقفين كعنصر يجب على النظام أن يضع موقفه فى الحسبان عند بلورته لأية خطوات لتحسين العلاقات مع إسرائيل. ويبدو أن الموقف السلبى لكثير من المثقفين كان له أثره الملموس على النظام خاصة فى مجال العلاقات الثقافية التى امتنع النظام عن دفعها.

ويشكل الطلاب عنصرا له وزن معين فى كل ما يخص العلاقات مع إسرائيل. فالنظام القلق من سيطرة العناصر الدينية واليسارية من الطلاب مهتم بالحفاظ على الهدوء داخل الحرم الجامعى. وعلى الرغم من استخدامه العنف لقمع المظاهرات إلا أنه لا يرغب فى أن يمدهم بأسباب تثير استياءهم يكون نتيجتها المظاهرات والاضطرابات. ولقد استفاد النظام من التجربة بأن التظاهرات الطلابية ضد إسرائيل سرعان ما تتحول إلى مظاهرات ضد النظام.

ويمكن القول أن الطلاب أصبحوا عامل ضغط له تأثير سلبى، إن لم يكن كبيرا فيما يخص موضوع العلاقات مع إسرائيل. فمنعت مصر على سبيل المثال مشاركة إسرائيل فى معرض القاهرة الدولى للكتاب وتذرعت إلى جانب الذرائع الأمنية بذريعة أنه من المنتظر أن يرتاد المعرض عدد غير قليل من الطلاب ومن المتوقع أن يتظاهروا ويتسببوا فى خرق النظام، وذلك فى حالة مشاركة إسرائيل فى

المعرض. مع هذا يعتقد أن النظام إذا أراد السماح بمشاركة إسرائيلية لاستطاع التغلب على هذا الضغط الطلابى. كما تشير التجربة هنا أيضا إلى أن النظام إذا أراد اتخاذ خطوة معينة فإنه يفعل ما يريد حتى إن كان ذلك على حساب إثارة استياء الطلاب.

باختصار يعتبر تأثير كل قطاع من القطاعات التى عددناها سابقا على عملية تحديد السياسة المصرية تجاه إسرائيل ليس كبيرا غير أن تأثيرها مجتمعة ليس بالهين وتشكل بالفعل وسيلة ضغط على عملية تحديد السياسة تجاه إسرائيل. كما أن هذه الوسيلة استخدمها النظام كذريعة عندما أراد، لاعتبارته الخاصة به، لعدم تحسين العلاقات مع إسرائيل. كما ساهم النظام نفسه فى تضخيم هذا الضغط خاصة من خلال سياسته الإعلامية وسنناقش هذه الظاهرة فيما بعد.

تحولات واستمرارية فى السياسة المصرية تجاه إسرائيل

أدى تشكيل حكومة رابين-بيريز فى صيف 1992 إلى عدة تحولات فى السياسة المصرية تجاه إسرائيل. كان التحول الأول والفورى فى التعامل مع الحكومة الإسرائيلية الجديدة هو حلول التعامل الإيجابى محل التعامل السلبى الذى ميز السياسة المصرية تجاه الحكومة السابقة. فلقد اعتاد الرئيس مبارك القول فى مباحثاته مع

إسرائيليين وأمريكيين وغيرهم أن لديه ثقة كاملة فى القيادة الجديدة فى إسرائيل وامتدح تعامل رئيس الوزراء رابين ووزير خارجيته بيريز مع عملية السلام وآمن بصدق نواياهما فى دفعها.

لقد اتسمت الاتصالات الرسمية على مختلف المستويات بأجواء طيبة وتفاؤل حول المستقبل. وتحول الحوار بين الدولتين، الذى كان يتم حتى ذلك الوقت فى إطار محدود جدا إلى حوار مكثف. والتقى كل من الرئيس مبارك ورئيس الوزراء رابين كل عدة شهور واتفق وزيرا الخارجية على عقد لقاءات شهرية بينهما كما التقى نوابهما بشكل متقطع ودعى كثير من الوزراء الإسرائيليين إلى زيارة القاهرة. لم يقم وزراء آخرون بزيارة إسرائيل فى تلك المرحلة باستثناء وزير الخارجية عمرو موسى والدكتور أسامة الباز اللذين زارا إسرائيل عدة مرات لإجراء مباحثات مع نظرائهم الإسرائيليين.

لم تنعكس الأجواء الطيبة والحوار المتحسن فى المرحلة الأولى فى مضمون العلاقات. صحيح أن الرئيس مبارك اعتاد أن يردد على مسامع الإسرائيليين الذى حاورهم أنه يؤيد التعاون مع إسرائيل حيث أن ذلك فى مصلحة مصر والمنطقة كلها. لكن بقيت الأمور فى إطار الكلام فقط دون أى تأثير حقيقى على العلاقات الفعلية وأول تحول حقيقى سيحدث فقط بعد حدوث تقدم كبير فى المباحثات بين إسرائيل والفلسطينيين. لكن قبل ذلك الوقت وضع النظام

المصرى فى الاعتبار أنه فى ظل الظروف الجديدة التى ستشهد تقدم عملية السلام فإن العلاقات مع إسرائيل سوف تتطور كذلك. ولقد درس هذا الموضوع واضعو السياسة بشكل فعال. فعلى سبيل المثال فإنه بعد شهرين من تشكيل حكومة رابين جمع وزير الخارجية عمرو موسى فى مكتبه مجموعة من الشخصيات التى ارتبطت أو عملت فى الشأن الإسرائيلى للتشاور ودراسة أى المجالات وبأى مدى يستحب دفع العلاقات. كان من بين المشاركين فى هذا الاجتماع رئيس الوزراء الأسبق كمال حسن على الذى لعب دورا مهما فى المباحثات حول اتفاقيات التطبيع وكان أثناء الحوار من بين مؤيدى تحسين العلاقات مع إسرائيل. بدت المجالات الاقتصادية والتجارية والزراعية فى المناقشات بأنها المجالات التى يمكن البدء بها والتقدم فيها حيث أن حدوث تقدم من هذا النوع، من وجهة النظر المصرية، من شأنه أن يخدم المصلحة المصرية دون إثارة معارضة حقيقية من الداخل.

جدير بالذكر أن المتحدثين المصريين حرصوا، منذ بداية فترة رابين، على التفسير بشكل واضح لمحاوريهم الإسرائيليين أن هناك بالفعل أجواء إيجابية فى العلاقات بين الدولتين وأنه بعد فترة جمود طويلة فإن لدى الجانب المصرى الرغبة السياسية فى دفع العلاقات مع إسرائيل وإن ذلك سيحدث عند حدوث تقدم فى

عملية السلام. غير أن العلاقات الكاملة بين الدولتين ستقام فقط عند إقرار السلام الشامل. ولقد وضحت هذه الرسالة بشكل لا يقبل تأويلا آخر من خلال الوزراء المصريين الذين التقاهم السفير الإسرائيلى وكذلك من خلال الإدارة المصرية التى كانت على اتصال مستمر مع السفارة الإسرائيلية.

إلتقى رئيس الوزراء رابين، بعد عدة أيام من التوقيع على الاتفاق بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية الذى شمل أيضا الإعتراف المتبادل وإعلان المبادئ بخصوص ترتيبات الحكم الذاتى للفلسطينيين، مع الرئيس مبارك فى الأسكندرية. ولقد قوبل رابين بترحاب كبير وهى أول مرة يحظى فيها زعيم إسرائيلى بجمهور يهتف له فى طريقه لمقابلة الرئيس المصرى. وصرح الرئيس مبارك رداً على ملحوظة رابين حول ضرورة دفع تطبيع العلاقات بين مصر وإسرائيل، أنه أمر "بإزالة كل القيود". غير أنه وبعد مرور شهر فقط اتخذت مصر قرارين مهمين حول دفع العلاقات مع إسرائيل ففى بداية شهر نوفمبر 1993، ألغى القرار الذى يطلب من كل مصرى يرغب فى السفر إلى إسرائيل الحصول على تصريح خاص "البطاقة الصفراء" ، والتى لا تعطى فى كثير من الأحيان. تم تطبيق هذا الالغاء فى المرحلة الأولى على رجال الأعمال فقط لكن شمل القرار الجديد بعد بضعة أيام، فى 10 نوفمبر 1993، كل المواطنين، وألغيت

فى الأسبوع التالى كل الاجراءات الخاصة بالنسبة لتصدير واستيراد البضائع من إسرائيل. كان هذان القراران أبرز قرارين إتخذهما الجانب المصرى بخصوص دفع العلاقات مع إسرائيل فى فترة حكومة رابين. ولقد زاد هذان القراران من حركة الزائرين المصريين لإسرائيل ومن العلاقات التجارية والاقتصادية بين الدولتين.

يبدو أن الاتفاقيات الأولية بين إسرائيل والفلسطينيين والتطلع إلى استمرار تقدم عملية السلام، تركت لدى الجانب المصرى، علاوة على القرارين الملموسين المذكورين سلفا شعورا بالتفاؤل انعكس بإيجابية على التعامل المصرى مع إسرائيل، والدليل على ذلك يتمثل فى حالة رجل الأعمال السكندرى وعضو مجلس الشعب أحمد خيرى، الذى أقام علاقات تجارية وطيدة مع إسرائيل (بما فى ذلك تمثيل شركة "تسيم" ZIM لنقل الحاويات) وأراد أن يتقدم فى إطار الحزب الوطنى الديمقراطى للترشح لمنصب الأمين العام فى الأسكندرية غير أن جهوده صدت على مر السنين وقيل له صراحة أن علاقاته مع إسرائيل لاتسمح له بتقدمه فذلك يضر بصورة الحزب لدى الجماهير. لكن فى ديسمبر 1993 أى بعد ثلاثة شهور فقط من التوقيع على اتفاقيات أوسلو تم تعيينه أمينا للحزب فى الأسكندرية بتصديق شخصى من الرئيس مبارك. وكان الشعور أن

علاقات خيرى مع إسرائيل فى ظل الظروف الجديدة لم تعد تمس الصورة العامة للحزب.

لم يتحقق التطلع الإسرائيلى باتساع التعاون وامتداده إلى مجالات أخرى ولقد وعد الرئيس مبارك وزيرة الثقافة الإسرائيلية شولاميت ألونى التى زارت القاهرة فى بداية 1994 أنه مع التوقيع على اتفاق غزة-أريحا سيسمح بالتعاون فى المجال الثقافى. ،وقعت الاتفاقية مع الفلسطينيين فى القاهرة فى الرابع من مايو 1994 غير أن العلاقات الثقافية لم تتحسن.

وفى مجال الإعلام كان التحول ضئيلا جدا وقد ظهر فى السماح بعدد قليل من المقابلات مع إسرائيليين فى الصحف القومية والتلفزيون الحكومى. ولهذا المجال مدلول كبير بالنسبة للتطبيع مع إسرائيل لسببين رئيسين: الأول، تعتبر الصحافة القومية الرسمية والتلفزيون بالنسبة للشعب، وهذا حقيقى، المعبرة عن سياسة الحكومة. الثانى، كان من المفروض أن يلعب الإعلام دورا فى نضر ثقافة السلام السلام ولقد اختارت مصر لاعتبارات خاصة بها الإبقاء على سياسة النشر المتبعة قبل عصر السلام مع إسرائيل فقد حصل الإعلام على الحرية الكاملة لتقبيح صورة إسرائيل ونشر مقالات معادية للسامية والامتناع عن كتابة أى شئ إيجابى عنها. وقال دبلوماسى أمريكى كبير ذات مرة فى هذا الخصوص "أن من

يقرأ الصحافة القومية المصرية التى تمول الحكومة رؤساء تحريرها يشعر أن مصر مازالت تعيش عصر المواجهة والحرب مع إسرائيل". حتى عندما كان تعامل الحكومة المصرية مع حكومات رابين وبيريز إيجابيا بقيت السياسة الاعلامية عدائية.

و المجال الزراعى هو المجال الوحيد الذى اتسع فيه التعاون بشكل كبير. ولقد تجسد التعاون فى هذا المجال خاصة فى مشاركة مئات المتدربين المصريين فى دورات تدريبية عقدت فى إسرائيل. ويبدو أن مصر اعتقدت أن الظروف غير سانحة خاصة فى كل ما يخص تقدم عملية السلام، لإجراء تحولات أساسية فى موضوع تطبيع العلاقات مع إسرائيل.

ظلت عملية دفع العلاقات مع إسرائيل طوال الفترة موضوع البحث عملية مراقبة ومحكمة يرتبط فيها معدل التقدم بتقدم عملية السلام. فقد أرادت مصر أن تكون لديها السيطرة على هذه العملية ليس فقط فى الشأن المصرى الإسرائيلى بل أيضا فى الشأن العربى الإسرائيلى الأشمل. لهذا السبب لم يعجب مصر بداية العلاقات بين إسرائيل ودول المغرب العربى ودول الخليج خاصة ما كان سيبدو علاقات حميمة بين الأردن وإسرائيل. حيث خشيت مصر من الوضع الذى تسبق فيه الدول العربية بل والفلسطينيون

أنفسهم مصر فى العلاقات مع إسرائيل ويفقدوها السيطرة على معدل ومضمون دفع العلاقات معها.

هل وجد الاستياء المصرى تعبيراله فى محاولة وقف الاتصالات بين إسرائيل ودول عربية أخرى؟. إعتقدوا فى إسرائيل ذلك وطرح الأمر على القيادة المصرية على أعلى مستوى حيث اعتقدت إسرائيل أن من أهداف القمة الثلاثية لمصر وسوريا والسعودية التى عقدت فى الأسكندرية فى ديسمبر 1994 العمل على إبطاء التطبيع مع إسرائيل لإرضاء الرئيس السورى. ولقد شاركت الولايات المتحدة إسرائيل هذا الاعتقاد رغم إنكار الرئيس مبارك وجود أية علاقة بين القمة وبين إبطاء التطبيع. وفى المقابل يشهد دنيس روس الذى رأس الطاقم الأمريكى لدفع عملية السلام فى فترة رئاسة كل من جورج بوش وبيل كلينتون، أن وزراء الخارجية العرب من تونس وحتى الأردن وقطر أكدوا على أن الأمر نوقش فى إطار القمة(24). وزعم كل من رئيس الوزراء رابين ووزير خارجيته بيريز أن هناك نشاطا مصريا على ساحات أوسع مثل الساحة الإسلامية والأفريقية من أجل منع إقامة أو استئناف العلاقات مع إسرائيل وأنكر الجانب المصرى ذلك تماما رغم الدلائل التى تملكها إسرائيل مثل الضغط الذى مارسته مصر لمنع استئناف العلاقات بين إسرائيل وتنزانيا. وقد أعرب الرئيس مبارك من جانبه أمام مسئولين إسرائيليين كبار عن

استيائه من هذه الادعاءات. ومع هذا فقد اهتمت مصر بالادعاءات الإسرائيلية وأرسل الدكتور أسامة الباز إلى مسئولين إسرائيليين كبار قائلا بأن مصر توجهت إلى عمان وقطر وتونس لتوضح لهم أنها لا تعارض إقامة علاقات بينها وبين إسرائيل. كما أرسل المصريون منشورا من وزارة الخارجية إلى كل أفراد الممثليات المصرية بتوجيهات لتوخى الحذر أثناء كلامهم والتأكيد أنه ليس من السياسة المصرية أن تعمل ضد إقامة علاقات مع إسرائيل. وتدل حقيقة اتخاذ المصريين هذه الخطوة على ضرورة اتخاذها فرغم أن هذا المنشور لم يأت ليلغى منشورا سابقا له مضمون مختلف لكن يحتمل أن بعض السفراء عملوا وفقا لرأيهم الشخصى ضد إقامة علاقات مع إسرائيل. وفى هذا الخصوص تجدر الإشارة إلى أن هناك كثير من السفراء المصريين يقيمون مع نظرائهم الإسرائيليين علاقات عمل طبيعية ويشاركون فى مناسبات السفارة الإسرائيلية فى حين يقاطعها آخرون ويمتنعون عن إقامة الحد الأدنى من العلاقات المتبعة بين السفراء العاملين فى نفس الدولة مع سفراء إسرائيل.

نشرت الصحافة القومية الرسمية مقالات ضد الدول العربية "المهرولة" لإقامة علاقات مع إسرائيل وضد الفلسطينيين الذين يتحدثون عن التطبيع حتى قبل أن تحل مشكلاتهم(25). وكان لذلك أثره على الشعب المصرى الذى يعتبر الصحف القومية الكبرى

كما ذكرنا معبرة عن موقف السلطة. وإن كان الصحف قد عكست بشكل غير مباشر السياسة المصرية فإن وزير الخارجية عمرو موسى قام بذلك مباشرة وصراحة فانتقد فى القمة الاقتصادية التى عقدت فى عمان فى أكتوبر 1995 "هرولة" الدول العربية نحو إسرائيل. واستخدم الوزير لفظ "الهرولة" تعبيرا عن العجلة. كما استخدم الشاعر العربى المعروف نزار قبانى هذا اللفظ فى قصيدة تحمل نفس العنوان وكان لها أصداء كبيرة فى أنحاء العالم العربى ونشرتها صحيفة الأهرام قبيل قمة عمان.

وأدى تصريح موسى إلى ردود فعل غاضبة من الملك حسين وأثارت جوا من الاستياء بين وزراء الاقتصاد ورجال الأعمال فى الوفد المصرى. وشعر الوزير موسى على ضوء ردود الفعل أنه قد بالغ فعمل بشكل مستمر أثناء القمة على تصحيح الانطباع القاسى الذى تركته تصريحاته على المشاركين على الرغم من عدم تغييره رأيه.

لم يعبر انتقاد "الهرولة" نحو إسرائيل عن موقف مصرى سلبى من مبدأ التطبيع لكنه عبر فقط عن المخاوف من أن تفقد مصر مكانتها القيادية وسيطرتها على معدل التقدم. أما فيما يخص مبدأ التطبيع نفسه فقد عبر عنه موسى بإيجابية كبيرة لكن ليس بايجابية أقل فى العلن. فقد تطرق على سبيل المثال، فى أحد

المقابلات إلى العلاقات مع إسرائيل وقال إنه لا يجب الخوف من تطبيع العلاقات معها حيث أن مصر ليست الجانب الأضعف فى المعادلة(26). ورد موسى بذلك على الادعاءات القائلة أن التعاون بين مصر وإسرائيل لن يكون كالذى بين النظراء وذلك للمستوى التكنولوجى المتقدم فى إسرائيل.

قام النظام، عندما ساد جو من التفاؤل حول فرص التقدم السريع فى عملية السلام، بمبادرة من خلال وسائل الإعلام، لها هدف مزدوج: الوقوف على الرأى العام فى كل ما يخص تطبيع العلاقات مع إسرائيل وتمهيد الطريق لمثل هذا الاحتمال فى المستقبل. فقد كان النظام هو الذى يقف وراء الحوار الشعبى الذى دار على صفحات جريدة "أخبار اليوم" على مدى أكثر من شهرين من نهاية يناير وحتى بداية أبريل 1994. بدأ الحوار رئيس التحرير إبراهيم سعدة فى مقال بعنوان " مرحبا بالتحدى"(27) دعا فيه المتخصصين فى المجال السياسى والاقتصادى والإجتماعى والمفكرين والمؤرخين إلى دراسة القضية والتعبير عن رأيهم ولقد استجاب كثيرون ومن بينهم عدد غير قليل من الشخصيات البارزة فى الحياة العامة فى مصر إلى الدعوة ونشروا رأيهم فى الجريدة، وأعرب كثير منهم، ومن بينهم رجال سلطة، عن رأيهم لصالح العلاقات والتعاون مع إسرائيل فى ظل واقع يسود فيه السلام الشامل والعادل. ويمكن ملاحظة

التعامل الايجابى المبدئى للسلطة من التطبيع فى ظل السلام فى أقوال شخصيتين مركزيتين ألا وهما رئيسى مجلسى الشعب والشورى. فقد كتب الدكتور فتحى سرور رئيس مجلس الشعب أنه لا يجب الخوف من تعاون شامل مع إسرائيل ويجب ألا تخضع مصر للمشاعر الناتجة عن الصراع والتنازل عن العلاقات مع إسرائيل فهذا العصر ليس عصر أيديولوجيات، على حد قوله، بل المصلحة والتعاون فى إطار تكتلات إقتصادية إقليمية(28). أما الدكتور مصطفى كمال حلمى رئيس مجلس الشورى فقد أعرب هو الآخر عن موقف إيجابى عندما قال إن التحدى الحقيقى الذى تواجهه كل الدول العربية هو تحدى السلام والتنمية والتفاهم المتبادل والتعاون مع باقى دول المنطقة(29). وهاجم بعض المشاركين فى الحوار ومن بينهم رجال أحزاب المعارضة أى علاقات مع إسرائيل وظهر فى أقوال بعضهم الخوف من التفوق التكنولوجى والعلمى لإسرائيل.

واختتم هذا النقاش باستطلاع للرأى العام، نشرت نتائجه بالبنط العريض فى الصفحة الأولى من جريدة أخبار اليوم(30). ولقد أجرى الاستطلاع الذى شارك فيه حوالى خمسة آلاف شخص من مختلف الطبقات، مركز التنمية الإدارية بكلية التجارة جامعة الأسكندرية. وكان من أبرز النتائج أن 94% من المشاركين أعربوا عن

استعدادهم للتغلب على رواسب الماضى المرتبطة بالعلاقات بين الدول العربية وإسرائيل ووافق 81% على أن هناك مجالا لأن تدار العلاقات بين مصر ودول المنطقة بما فيها إسرائيل بتفكير منعزل عن التفكير التقليدى. وأعرب 95% عن رأيهم لصالح علاقات معلنة مع إسرائيل ودول المنطقة وتعاون كامل مع هذه الدول. كما اعتقد 79% أنه يجب ربط التعاون الوطيد مع إسرائيل بالتوصل إلى سلام شامل. واعتقد 79% أن الأعمال العدائية من جانب إسرائيل تؤثر على العلاقات معها. ورفض 96% التعاون مع إسرائيل الذى يرتكز على "العقلية اليهودية والثروة العربية". إن كان الأمر كذلك فإن هذا الاستطلاع يشير إلى أن الغالبية العظمى من الشعب المصرى مستعد لقبول علاقات كاملة مع إسرائيل على أن ترتكز هذه العلاقات على المساواة وأن يسود السلام الكامل بين إسرائيل وجاراتها. قال الدكتور صالح الحناوى الذى أشرف على إجراء الاستطلاع أنه يثبت أن الشارع المصرى يقبل التحدى وسواء كان مستعدا لنسيان رواسب الماضى أو عدم نسيانها إلا أنه مستعد لقبول الواقع المتغير والجديد. ويجب أن نؤكد أن مثل هذه الأقوال لم تكن لتنشر أبدا إلا برغبة السلطات فى نشرها. ونفترض أن السلطات كانت مهتمة بإبراز التأييد الشعبى الكبير الذى تحظى به العلاقات مع إسرائيل وإن كان بقيود معينة تشارك السلطات فى وضعها.

نشر إبراهيم نافع رئيس تحرير جريدة الأهرام فى فترة قريبة من نشر سلسلة " مرحبا بالتحدى" بمبادرة رئيس تحرير أخبار اليوم والتى ذكرناها سابقا سلسلة مقالات بعنوان "مصر بعد السلام". لم يأت القرب الزمنى (بين السلسلتين) مصادفة و يقوى مضمون السلسلتين الاعتقاد بأن الأمر جاء بتوجيه من النظام الذى اهتم بإعداد الرأى العام لعصر العلاقات الكاملة مع إسرائيل فى ضوء التفاؤل حول فرص التقدم فى عملية السلام. وعلى عكس إبراهيم سعدة الذى فتح جريدته منبرا للحوار العام فإن إبراهيم نافع كتب سلسلة المقالات بنفسه وكان رأيه الرئيسى هو أنه قد حان الوقت لتستعد مصر للانتقال من مرحلة السلام البارد مع إسرائيل إلى تعاون بناء وإن كانت مصر(إلى الآن) لم تتقدم سوى فى علاقات اقتصادية أساسية فإن السلام الشامل يستلزم إزالة القيود والتحفظات التى أبطأت أو منعت تطور العلاقات نحو الاتجاه الذى يضمن المصالح المشتركة(31). ويرى الكاتب فى التعاون الاقتصادى الوطيد بين كل دول الشرق الأوسط، بما فيها إسرائيل، ضرورة لهذه الدول لمواجهة التحديات الجديدة للعولمة. ولإقناع المترددين فى التعاون مع إسرائيل يعرض إبراهيم نافع لنموذج دول شرق أسيا فإنه رغم الرواسب المريرة لحروب الماضى إلا أنها نجحت فى التعاون فيما بينها لمصلحتها المتبادلة. ويطرح الكاتب إمكانية التعاون بين

إسرائيل ودول المنطقة على أساس التكنولوجيا الإسرائيلية فى مقابل الطاقة والأسواق العربية. وعلى غرار السلسلة التى نشرتها أخبار اليوم فإن سلسلة مقالات الأهرام ما كان لها أن تنشر إلا إذا كان النظام مهتما بنشرها.

على الرغم من التفاؤل الذى ساد فى معظم عام 1994 حول فرصة التقدم السريع فى عملية السلام إلا أن الواقع أشار إلى أن العملية سوف تكون طويلة ومليئة بالصعوبات. وفى عام 1995 زادت الموضوعات محل الخلاف بين مصر وإسرائيل كما ظهرت مشكلات عكرت الجو العام بين الدولتين: الجدال حول القضية النووية والجدال حول موضوع القدس على خلفية قرار الحكومة الإسرائيلية بمصادرة الأراضى وتسريب مضمون وثيقة مصدرها قسم التخطيط بوزارة الخارجية بالقدس تدعو إلى اتخاذ خطوات ضد مصر لسياستها تجاه إسرائيل وكذلك تصريحات رئيس الوزراء رابين والتى أسئ فهمها فى مصر والكشف فى إسرائيل عن قتل أسرى مصريين فى حرب سيناء 1956. وسوف نقف فيما بعد على تأثير هذه الموضوعات على العلاقات بين الدولتين أما فى هذه المرحلة فسنستعرض موضوعا واحدا مهما لتأثيره على السياسة المصرية تجاه إسرائيل ألا وهو التقدم فى عملية السلام مع الفلسطينيين بشكل بطئ على خلفية أعمال العنف الفلسطينية عندما أصبح

الشعور فى إسرائيل أن رئيس السلطة الفلسطينية ياسر عرفات لا يبذل الجهد الكافى لمحاربة هذه الأعمال. ولقد شب خلاف حول هذا الموضوع وكذلك حول الرد الإسرائيلى الذى أعقب هذه الأعمال بين مصر وإسرائيل. كما لعب هذا الخلاف دورا فى تباطؤ تحسين العلاقات بين الدولتين فقد اعتقدت مصر أن على مفاوضات التسوية الإسرائيلية الفلسطينية أن تستمر تحت أى ظرف وهو الموقف الذى لم يتغير حتى فى ضوء أحداث مثل المذبحة التى قام بها باروخ جولدشطاين فى الجليل فمصر ترى أن الرد على العمليات الإرهابية هو استمرار المفاوضات وتنسيق أفضل بين الجانبين لمنع تكرار مثل هذه العمليات كما عارضت مصر الإجراءات الإسرائيلية التى تضر بالسكان بما فيها سياسة الاغلاق. وفى تصريح شبه تنبؤى قال الرئيس مبارك لوزير الصحة آنذاك إفرايم سنيه إن الاجراءات الإسرائيلية المتشددة ضد السكان ستزيد من قوة المتطرفين أى رجال حماس والجهاد الإسلامى ولا مفر من الاستمرار ودفع الاتفاق مع الفلسطينيين حيث أن الفشل فى التوصل إلى تسوية مع الفلسطينيين، كما يقول الرئيس مبارك سوف يخلق "أفغانستان جديدة" وسيحول الأراضى الفلسطينية إلى منطقة جذب رئيسية للعناصر الإرهابية من جميع أنحاء العالم بما فيها إيران.

لم تتخذ مصر على خلفية الأحداث التى سادت معظم عام 1995 أية خطوات حقيقية أخرى من أجل تحقيق رؤيا التعاون مع إسرائيل وحتى نهاية فترة حكم شمعون بيريز كرئيس للحكومة وتشكيل حكومة بنيامين نتانياهو فى مايو 1996 ولم تضف قرارات مركزية جديدة أخرى حول سياسة العلاقات مع إسرائيل غير رفع القيود على السفر إلى إسرائيل والعلاقات التجارية معها.

التحولات والتطورات الوحيدة التى حدثت كانت صغيرة جدا فقد امتنع النظام المصرى طوال الفترة عن التشجيع بشكل مباشر وعلنى وغير مقيد لاقامة العلاقات مع إسرائيل وامتنع الرئيس مبارك نفسه كما ذكرنا عن تقديم نموذج شخصى ورمزى من خلال القيام بزيارة لإسرائيل. مع هذا وإن لم يكن علنا لم يكن هناك نقص فى التصريحات غير العلنية عن إيجابية العلاقات مع إسرائيل فقد قال الرئيس مبارك فى تلك الفترة لوزير فى حكومة بيريز أن مصر لن تعدل عن التعاون مع إسرائيل وأنها لا تعترف بأية قيود فى هذا المجال. كما سمع نفس الوزير من وزير الخارجية عمرو موسى أن مصر مهتمة بإقامة علاقات "متزنة" وذات مغزى مع إسرائيل لأن هذه العلاقات بمثابة ضرورة استراتيجية للدولتين. وأضاف الوزير موسى أن مصر انتقلت من مرحلة "لماذا؟" إلى مرحلة "لم لا؟" فى كل ما يخص علاقاتها مع إسرائيل.

بشكل عام فإنه رغم التعبيرات الإيجابية إلا أن الخطوات الملموسة لدفع العلاقات مع إسرائيل كانت مهملة. ظهرت على مدى الفترة كلها موضوعات عكرت الجو بين الدولتين. وفى مثل هذه الحالات فإن مصر الرسمية ردت بشكل عام بتعليق النشاطات ومنع تطوير العلاقات مع إسرائيل. وعلى المستوى الشعبى فإنه فى معظم الأحوال، شن حملة إعلامية شعواء ضد إسرائيل. و لاحظ الإسرائيليون الذين أقاموا علاقات مع مصريين، فى أكثر من مرة، أن المصريين "يختفون" حتى هدوء الأجواء. وفى حالة حدوث شئ قبيل حفل اسقبال يوم الاستقلال فى السفارة الإسرائيلية يمتنع الكثيرون عن المشاركة خاصة المسئولون فى النظام. وحتى عندما ساد جو إيجابى كانت مشاركة مسئولين مصريين فى حفل استقبال يوم الاستقلال (ذكرى إعلان دولة إسرائيل) محدودة. وكان هذا تناقضا واضحا مقارنة بالحضور الإسرائيلى فى الحفل الذى يقيمه السفير المصرى فى إسرائيل فى العيد القومى المصرى (23 يولية) والذى تحضره كل قيادات الدولة وعلى رأسها الرئيس ورئيس الحكومة ومعظم الوزراء وآلاف الحاضرين.

الشعب المصرى والتطبيع

يقال أحيانا أن السلام بين مصر وإسرائيل ليس إلا سلام بين الحكام وأن قلب الشعب المصرى غير مشارك فيه. الجزء الأول من هذا الإدعاء صحيح من الناحية الواقعية فقرار التوقيع على اتفاقية سلام مع إسرائيل اتخذه الرئيس السادات بمفرده دون التشاور مع الشعب أو ممثليه. وكان من بين المعارضين للقرار بعض المستشارين المقربين إليه بما فيهم وزير الخارجية إسماعيل فهمى الذى استقال من منصبه عشية سفر السادات إلى القدس. أما الجزء الثانى من الإدعاء بأن قلب الشعب ليس مع السلام فيثير أحد التساؤلات الرئيسية حول السلام والتطبيع: ما هو حجم معارضة الشعب المصرى للسلام والتطبيع مع إسرائيل؟. للإجابة عن هذا السؤال علينا أن نضع فى الحسبان طابع النظام الحاكم فى مصر والذى يصعب من الحصول على تقدير كمحول مواقف الشعب، وكذلك حقيقة أن معارضى السلام والتطبيع يمثلون الصوت العالى والصاخب فى الشعب المصرى عندما يسمح لهم النظام بالتعبير عن هذه المعارضة بلا عوائق. من هنا يبدو الاتجاه إلى إعطاء معارضة التطبيع حجما أكبر بكثير من حجمها الحقيقى.

قال الرئيس مبارك فى ديسمبر 1995 لأحد وزراء حكومة شمعون بيريز إن معظم الشعب المصرى اليوم يؤيد التعاون مع إسرائيل. وفى المقابل قدر الدكتور أسامة الباز قبلها بفترة قصيرة فى حوار مع شخصيات إسرائيلية أنه من بين أربعين إلى خمسين بالمائة من الشعب المصرى يعارضون التطبيع مع إسرائيل. من بين هذين التقديرين يكون تقدير الرئيس مبارك هو الأقرب إلى واقع تلك الفترة فهو يؤكد على نتائج الاستطلاع الذى أجرته جامعة الأسكندرية الذى أشرنا إليه فى الفصل السابق. فكما ذكرنا فى هذا الاستطلاع نجد أن معظم الشعب المصرى مستعد للتغلب على رواسب الماضى لصالح علاقات حميمة مع إسرائيل فى ظل السلام الشامل.

والنقطة التى يجب الاشارة إليها هى مدى التأثير الكبير للنظام الحاكم فى مصر على موقف الشعب. فموقف قطاع عريض من الشعب المصرى من التطبيع مع إسرائيل يتحدد أو على الأقل يتأثر بشكل كبير بثلاثة عوامل رئيسية: 1- موقف النظام الحاكم من العلاقات مع إسرائيل أو الاتصال بها. 2- ما يكتبه الإعلام المصرى أو يقوله عن إسرائيل. 3- تقدم عملية السلام خاصة مع الفلسطينيين.

على ضوء حقيقة أن الإعلام المصرى ينتمى فى معظمه إلى النظام الحاكم (الإذاعة والتلفزيون) أو يوجهه النظام (الصحف القومية الكبرى) فإنه يكون، فى المجمل، لموقف النظام الحاكم أثر كبير على

بلورة موقف قطاع عريض من الشعب المصرى من التطبيع مع إسرائيل. فعندما يكون للنظام موقف إيجابى فى هذا الشأن فإنه ينعكس أيضا بشكل عام على موقف قطاع كبير من الشعب علاوة على أنه فى تلك الفترة كان مازال لدى كثير من المصريين ذكريات طيبة تركها رجال الطائفة اليهودية التى عاشت فى مصر فى الماضى والتى وصلت إلى حوالى مائة ألف شخص وساهمت بشكل غير قليل فى جميع مناحى الحياة الاقتصادية والإجتماعية والثقافية فى مصر ولقد ارتبطت هذه الذكريات الإيجابية الآن بالعلاقة مع إسرائيل.

مع هذا هناك قطاعات فى الشعب المصرى تعارض التطبيع بشدة، كما كتب المثقف العربى فؤاد عجمى إن السلام وجد ألد خصومه فى جعبة "المجتمع المدنى": النقابات المهنية للمهندسين والمحامين والأطباء والصحفيين والإتحادات الأدبية وغيرها(32). يذكر أن تقدم عملية السلام وخاصة على المسار الإسرائيلى الفلسطينى فى بعض هذه القطاعات يؤدى إلى ضعف المقاومة للتطبيع مع إسرائيل.

النقابات المهنية

بقيت النقابات المهنية ثابتة على معارضتها للسلام والتطبيع مع إسرائيل منذ التوقيع على معاهدة السلام. وبصفة عامة، ينتمى

كثيرون من أعضاء هذه النقابات إلى معارضة النظام: عناصر أصولية لم يسمح لها القانون بالعمل كحزب بما فى ذلك الإخوان المسلمون اللذين بذلوا جهودا كبيرة لخلق مواطن قوة فى النقابات المهنية وعملت العناصر اليسارية والناصرية من أنصار القومية العربية بشكل مماثل. وكانت النتيجة صعوبة سيطرة النظام على النقابات المهنية حتى وإن لم يفقد نهائيا القدرة على التأثير عليها. ولقد اتخذت النقابات المختلفة، قرب التوقيع على معاهدة السلام، قرارا بمقاطعة السلام والتبرؤ من العلاقات مع إسرائيل. ويبدو أن النظام لم ينزعج من هذه القرارات بل شجع النقابات على اتخاذ هذا الموقف. فالنظام تمنى، كما يبدو، أن تشكل معارضة النقابات المهنية كابحا للتطبيع الذى يخشاه النظام بشكل كبير.

استمرت المقاطعة التى فرضتها النقابات على التطبيع حتى عند حدوث تقدم فى عملية السلام كما ساهمت النقابات بشكل فعال فى المظاهرات ضد إسرائيل والتى كانت تندلع من حين إلى آخر سواء بمبادرة منها أو بمبادرة أحزاب المعارضة. نجحت النقابات بهذه الطريقة فى منع الكثيرين من إقامة علاقات مع إسرائيل أو السفر اليها فمن يخرق المقاطعة يعرض نفسه لخطر الطرد من النقابة أو تعليق عضويته فيها. وينبع الموقف السلبى للنقابات من السلام والتطبيع مع إسرائيل من دمج عاملين أساسين وهما: العامل الأول

التطبيقى الاقتصادى، فالدول العربية التى ليس لها اتفاقيات سلام مع إسرائيل هى هدف للنشاط الاقتصادى للنقابات وأعضائها فالآلاف من المحامين والأطباء والمدرسين وأصحاب المهن الحرة يعملون فى هذه الدول. كما تمثل هذه الدول سوقا مهما للكتب والأفلام والمجلات والصحف المصرية. الثانى: يعارض الكثيرون السلام مع إسرائيل لأسباب أيديولوجية فالسلام فى نظر كثير من أعضاء النقابات هو سلام منفرد لا يحمى المصالح المصرية والعربية أو أنه مرفوض من حيث المبدأ كما يزعم الأصوليون الاسلاميون. يضاف إلى هذين العاملين العامل الشخصى وذلك عندما يرأس النقابة أو يكون من بين عناصرها الرئيسية شخص لديه مشاعر عدائية قوية ليس فقط ضد إسرائيل لكن ضد اليهود بشكل عام. أبرز مثال على ذلك سعد الدين وهبة رئيس نقابة المهن التمثيلية فافتخر هذا الشخص المعروف بآرائه السلبية ضد إسرائيل واليهود بأنه يساعد على نشر الأدب المعادى للسامية مثل "بروتوكولات حكماء صهيون".

شارك بعض رؤساء النقابات المهنية فى الحوار الشعبى حول التطبيع مع إسرائيل والذى دار على صفحات جريدة "أخبار اليوم" فقد صرح الدكتور حمدى السيد نقيب الأطباء أن النقابة التى يرأسها تعارض التطبيع لسببين: الأول: أشار إلى حقيقة وجود 7000

طبيب يعملون فى الدول العربية ولا يجب تعريض عملهم هناك للخطر. والثانى: أنه لا مجال للتطبيع قبل أن يحل السلام فى المنطقة كلها. وأضاف الدكتور السيد أنه ليس متفائلا بخصوص السلام فإسرائيل على حد قوله تطمح فى التوسع والتحول إلى قوة إقليمية عظمى. كما زعم أن لدى إسرائيل مخزونا من الأسلحة النووية ولا يعتقد أن إسرائيل ستصبح يوما ما دولة داعية للسلام تحرص على تنمية المنطقة(33). أما سعد الدين وهبة رئيس نقابة المهن التمثيلية فقد برر رفضه للسلام والتطبيع مع إسرائيل بأنه علاوة على الوعود الفارغة لم تتنازل إسرائيل أبدا عن أحلامها الإستعمارية أو عن الأسلحة النووية التى تمتلكها وأن الاتصالات بين إسرائيل وعناصر من الدول العربية تتم سرا لأن الشعوب فى هذه الدول لا تؤيد التطبيع وإن فشل التطبيع فى مصر ينبع من أنه فى ذاكرة كل مصرى مئات الآلاف من الشهداء وحتى إن وافقت كل الدول العربية على التطبيع مع إسرائيل فإن ذلك لن يؤدى إلى دفء علاقاتها مع مصر(34).

إتخذت نقابة الصحفيين قرارا برفض التطبيع مع إسرائيل لكن أعضاء النقابة لا يتفقون فى الرأى فى هذا الموضوع فقد دار نقاش حول مسألة الحدود بين التطبيع الذى يجب مقاطعته وبين واجب المهنة فى تغطية الأحداث فى المنطقة. ويمكن التمييز منذ بداية عملية

السلام بين ثلاث نظريات رئيسية فى الحوار الذى دار فى النقابة، الأولى تعارض أى اتصال بإسرائيل أو السفر اليها أو إلى بعض مناطق السلطة الفلسطينية فى بعض الأحيان، والثانية أقل تشددا فتؤيد الاتصال بـ"قوى السلام" فى إسرائيل والسماح بتغطية الأحداث فى إسرائيل ومناطق السلطة الفلسطينية وذلك من منطلق الواجب المهنى. أما الثالثة فتؤيد القبول المبدئى للتطبيع وإعادة تقييم سياسة المقاطعة خاصة فيما يخص منع السفر إلى مناطق السلطة الفلسطينية(35). والدليل على ذلك أنه فى أثناء 1994 عندما تقدمت عملية السلام وساد التفاؤل حول استمرار هذا التقدم درست النقابة إلغاء المقاطعة على السلام أو التطبيع لكن عندما ظهرت صعوبات فى العلاقات بين الدولتين فى بداية 1995 تقرر عدم طرح الموضوع فى الجمعية العمومية للنقابة.

إن العقوبة الرسمية، كما ذكرنا، لخرق المقاطعة التى فرضتها النقابات على التطبيع مع إسرائيل هى الطرد من النقابة. غير أنه فى بعض الحالات لم يتم تطبيق العقوبة رغم خرق هذه المقاطعة وذلك لاعتبارات خاصة بالنقابة أو لتدخل السلطات. فقد زار بالفعل بعض الصحفيين إسرائيل دون أى رد فعل من النقابة ومن بين الصحفيين الذين زاروا إسرائيل أحمد نافع شقيق إبراهيم نافع الذى رأس النقابة إلى جانب منصبه رئيسا لتحرير جريدة الأهرام.

كما كان هناك أيضا أطباء زاروا إسرائيل وفى بعض الحالات كانت الزيارة بتشجيع من السلطات ولم تطبق أى عقوبات ضد الأطباء الذين أجروا حوارات مع وزير الصحة الإسرائيلى إفرايم سنيه حول إمكانية التعاون بينهم. وفى المقابل عوقب الكاتب والمسرحى على سالم الذى زار إسرائيل وألف كتابا عن انطباعاته من هذه الزيارة بل وأعرب عن تأييده لتطبيع العلاقات مع إسرائيل.

لم يكن القرار دائما بطرد شخص من النقابة بمثابة نهاية الأمر فعلى سبيل المثال تقرر طرد المخرج حسام الدين مصطفى من نقابة المهن التمثيلية بعد زيارته لإسرائيل ومشاركته فى المهرجان السينمائى فى حيفا ودعا فى برامج تلفزيونية فى التلفزيونين المصرى والإسرائيلى إلى التطبيع مع إسرائيل فى مجالات الفن والثقافة. ولقد اعترض المخرج على القرار وقال أمام لجنة التحقيق فى النقابة أن حرية التنقل حق مكفول لكل شخص وأن البند رقم 47 من الدستور المصرى يكفل حرية الرأى والتعبير وأعرب عن معارضته لاشتغال النقابات المهنية بالسياسة على حساب المشاكل المهنية لأعضائها. ووصف نفسه بالمناصر للسلام عندما قال "نحن المصريون إستعدنا 15كم من سيناء بالحرب و230كم بالسلام"(36). وفى نهاية هذا الحوار المطول تمت تبرئته وألغى قرار طرده من نقابة المهن التمثيلية.

يبدو أن مدى مرونة تطبيق المقاطعة على التطبيع اختلف من نقابة إلى نقابة فنقابة المحامين على سبيل المثال والتى للإخوان المسلمين تأثير قوى فيها، معروفة بموقفها الصارم فى تطبيق المقاطعة. وفى المقابل فإن نقابات مثل الصحفيين لم يكن فيها اتفاق تام بين أعضائها وكان التطبيق أقل صرامة كما كان للجو العام للعلاقات بين مصر وإسرائيل وموقف الحكومة أثره. فعندما كانت العلاقات طيبة كان تطبيق المقاطعة أقل صرامة. ولقد قال المسرحى عزت الأمير فى حديث مع سفير إسرائيل عام 1995 أن المعارضة من داخل النقابات المهنية للتطبيع ليست تفسيرا كاملا لظاهرة معارضة التطبيع فى مجملها، فعلى حد قوله فإن للنظام مصلحة أو حتى دور فى هذه المعارضة فعندما يكون النظام مهتما بالأمر فإنه يعرف جيدا كيف يوجه النقابة فى الاتجاه الذى يريده.

أحزاب المعارضة

إن مجال نشاط أحزاب المعارضة محدود فى الواقع السياسى المصرى. حيث تضيق السلطات الخناق على الأحزاب سواء بواسطة القانون، المصحوب بإجراءات إدارية معقدة أو الشرطة وبقية عناصر الأمن الداخلى. وسرعان ما تعلمت أحزاب المعارضة عندما انتقلت مصر من نظام الحزب الواحد إلى نظام تعدد الأحزاب أن

السلطة تظهر تسامحا أكبر لنشاطها ضد السلام والتطبيع مع إسرائيل أكثر من نشاطها ضد السلطة نفسها. ولقد أدى هذا الوضع إلى زيادة نشاط أحزاب المعارضة ضد السلام والتطبيع مع إسرائيل وأصبح الأمر كذلك مع أحزاب لم يكن لها من البداية موقف سلبى قاطع من السلام وعلاقات السلام مع إسرائيل مثل حزب الوفد والحزب الليبرالى (الأحرار) وكان من السهل على هذه الأحزاب تنظيم المظاهرات ضد إسرائيل التى تتحول مع الوقت إلى مظاهرات ضد النظام. مع هذا أدى التقدم فى عملية السلام خاصة على المسار الفلسطينى إلى اعتدال فى الموقف السلبى من إسرائيل ومن إقامة أحزاب المعارضة علاقات معها.

كانت الساحة السياسية المصرية فى الفترة التى نتناولها شاهدا على تقارب وأحيانا انسجام بين التيار القومى وبين التيار الإسلامى ذلك نتيجة الحاجة إلى مواجهة الأخطار والتحديات التى تواجه التيارين وأحد هذه التحديات، فى رأى هذه التيارات، هو السلام مع إسرائيل(37) فقد عارض التياران هذا السلام: لم يكن للتيار الاسلامى والذى أساسه حركة الإخوان المسلمين تنظيم حزبى ولقد جعل قانون الأحزاب الذى لم يسمح للأخوان المسلمين بتأسيس حزب، عناصر من الإخوان تنافس على قوائم أحزاب المعارضة من التيار القومى. وزاد التقارب الذى حدث بين التيارين

الاسلامى والقومى من هذه الظاهرة. كما شاركت عناصر من الإخوان المسلمين فى أحزاب من التيار الليبرالى القومى مثل الوفد والأحرار ولقد زادت هذه الظاهرة من الاتجاه المعادى لإسرائيل فى هذه الأحزاب.

حزب الوفد

كان حزب الوفد فى الفترة التى نتناولها أكبر حزب معارض والدليل على ذلك توزيع جريدة الوفد الذى بلغ حوالى نصف مليون نسخة. كما كان الحزب صاحب الماضى الكبير، حيث أنه فى الفترة التى سبقت ثورة الضباط الأحرار عام 1952، أكبر حزب قاد النضال القومى ضد الاحتلال الانجليزى ورأس زعماؤه الحكومة المصرية عدة مرات رغم أنف الملك. ومع استئناف نشاط أحزاب المعارضة عاد الوفد إلى الموروث الذى ميزه فى الماضى: حزب قومى علمانى ليبرالى. لم يكن للحزب موقف سياسى ضد السلام مع إسرائيل لكنه زاد من مواقفه المعادية لإسرائيل لأن هذه كانت أسهل طريقة لإظهار تواجده وترسيخ نشاطه ضد النظام. كما ساهم رجال الإخوان المسلمين الذين تنافسوا وانتخبوا فى انتخابات مجلس الشعب من قبل الوفد فى زيادة الموقف المعادى لإسرائيل، مع هذا فإنه مع تقدم عملية السلام دار حوار بين السفير الإسرائيلى وعناصر من الحزب

فقد التقى السفير فى تلك الفترة بمدير مركز أبحاث الوفد أيمن نور الذى أوضح أنه أخبر رئيس الحزب فؤاد سراج الدين مسبقا بالمقابلة وأنه أعطاه الضوء الأخضر لإجرائها. وأوضح نور فى اللقاء الذى تم بعد اعتراف إسرائيل بمنظمة التحرير الفلسطينية والتوقيع على اتفاق المبادئ أنه كان للحزب فى الماضى موقف سلبى من التطبيع مع إسرائيل ويأتى هذا الموقف تضامنا مع الفلسطينيين غير أنه منذ حدوث هذا التحول فإن الحزب راض عن التقدم فى العملية السياسية بين إسرائيل والفلسطينيين. كما أجرى محمود قاسم مستشار الشئون الخارجية بالحزب والسفير السابق بوزارة الخارجية المصرية حوارا مع سفير إسرائيل.

الحزب الليبرالى (الأحرار)

حزب المعارضة الذى كان موقفه من السلام مع إسرائيل وإقامة علاقات معها إيجابيا جدا هو حزب الأحرار. فقد اعتاد رئيس الحزب مصطفى كامل مراد الذى كان من الضباط الأحرار الذين قاموا بثورة 1952 لقاء السفير الإسرائيلى كما حضر عناصر من الحزب عدة مرات لقاءات فى السفارة الإسرائيلية وظهروا بوفد كبير فى المناسبات الإسرائيلية بما فيها حفل استقبال يوم الاستقلال. حدث تحول فى الفترة التى نتناولها فى موقف الحزب وأصبح متحفظا تجاه

إسرائيل والعلاقات معها وتحولت جريدة الحزب "الأحرار" تدريجيا إلى جريدة معادية لإسرائيل فامتلأت صفحاتها بالمقالات المعادية لها. وأكد مراد فى الحوار الشعبى الذى دار على صفحات جريدة أخبار اليوم حول مسالة تطبيع العلاقات مع إسرائيل على أنه لا يمكن إقامة علاقات مع إسرائيل فى أى مجال ولا يمكن أن تحمل هذه العلاقات أى شكل من الاستمرارية إلا إذا تحقق السلام الشامل والعادل والانسحاب الكامل من كل الأراضى العربية المحتلة والحق الكامل للشعب الفلسطينى فى تقرير مصيره وإقامة دولته وبدون هذا وقبل هذا لن تكون هناك علاقات تجارية حقيقية أو أى تعاون علمى وثقافى بين إسرائيل والعرب(38). وعندما سأل السفير الإسرائيلى مراد عن أسباب تحول موقف الحزب أجاب إن الحزب لم يغير أبدا موقفه الأساسى لصالح السلام مع إسرائيل مع هذا ولأسباب تكتيكية حدثت تحولات هدفها جذب مؤيدين من المعارضة من الاتجاه الإسلامى معروفين بموقفهم السلبى من السلام مع إسرائيل إلى الحزب.

الحزب العربى الناصرى

يضم هذا الحزب بقايا مؤيدى عبد الناصر والأيديولوجية العربية الخاصة به. كان هذا الحزب منذ تأسيسه منتقدا للسلام

الذى وقع مع إسرائيل ورافضا لأية علاقات معها فهو فى رأيه سلام منفرد ويعتبر خيانة لالتزامات مصر تجاه الأمة العربية. ولقد أعرب رئيس الحزب ضياء الدين داود فى النقاش الذى دار حول التطبيع فى جريدة "أخبار اليوم" عن رأيه بشكل قاطع قائلا إن ظاهرة الهرولة تجاه إسرائيل هى ظاهرة مضرة بكل المقاييس تعارض التاريخ العربى كل المعارضة(39). كما أعرب ناصر أبو طاحون، أحد كبار رجال الحزب، فى نفس الحوار عن رأيه الرافض ليس فقط للسلام والعلاقات مع إسرائيل ولكن لوجود إسرائيل ذاته كدولة قائلا إن الحاجة إلى علاقات مع إسرائيل للاستفادة من التكنولوجيا والاقتصاد باطلة ويتساءل ما الفائدة التى يمكن الاستفادة بها من عدو حاربنا خمسين عاما ودمر جيوشنا؟ إن الحقيقة التاريخية والجغرافية ترفض وجود الكيان الصهيونى بيننا(40).

حزب العمل

كان لحزب العمل مثل الحزب العربى الناصرى موقف متطرف ضد إسرائيل. والحديث ليس فقط عن رفض السلام والعلاقات مع إسرائيل بل رفض وجودها كدولة والدعوة إلى مواجهتها. قال إبراهيم شكرى رئيس الحزب فى الحوار الشعبى فى "أخبار اليوم" إن التحدى الذى تواجهه مصر هو الوجود الإسرائيلى فى قلب المنطقة العربية

فقد أقيمت إسرائيل كى تفصل بين مصر وباقى العالم العربى فهذه الدولة، التى تعتبر ولاية من الولايات المتحدة فى المنطقة، لم تغير أهدافها وجوهرها العنصرى القائمة عليه وعلى مصر أن تعيدها إلى داخل أسوارها لكن ليس بالوسائل العسكرية. ففى ضوء النظام العالمى الجديد يمكن أن يستخدم الجيش المصرى كدرع لحرب عصابات ضد إسرائيل. يجب أن نسترجع ونتعلم من العدوان الإسرائيلى وعنصريته على المدارس وندعو الناس إلى مقاطعة البضائع الإسرائيلية. أما بالنسبة للحوار القومى المصرى فإن موضوعه الرئيسى يجب أن يكون المواجهة مع إسرائيل(41).

حزب التجمع

حزب يسارى يرأسه خالد محيى الدين وهو من الضباط الأحرار الذين قاموا بثورة 1952. يذكر أن الحزب أيد السلام مع إسرائيل حتى قبل مبادرة الرئيس السادات وكان خالد محيى الدين من بين الداعين إلى عقد "مؤتمر العدل والسلام فى الشرق الأوسط" الذى عقد فى إيطاليا عام 1972 والتقى فيه لأول مرة يساريون إسرائيليون وممثلون عن منظمة التحرير الفلسطينية(42). نشرت اللجنة المركزية للحزب بعد زيارة السادات للقدس منشورا أعربت فيه، من ناحية، عن تأييد الحزب للسعى إلى سلام عادل يوقف

فظائع الحروب وانتقد من ناحية أخرى مبادرة السادات التى لا تعد بسلام "حقيقى" بل تسهل أهداف الامبرياليين الطامعين فى تدمير وحدة العالم العربى وتنميته الاجتماعية والاقتصادية(43). وللحزب انتقادات قاسية لشكل السلام الذى وقعه الرئيس السادات مع رئيس الوزراء بيجن. يوضح ذلك حسين عبد الرازق سكرتير اللجنة السياسية للحزب فيقول إن مصر استعادت سيناء بسيادة منقوصة لسببين: الأول نزع سلاحها ووضع قوة متعددة الجنسيات على أرض سيناء لأمر يمس السيادة المصرية. الثانى ألزمت الاتفاقية مصر بإقامة علاقات دبلوماسية واقتصادية وتجارية وسياحية وثقافية مع إسرائيل وهى موضوعات فى صميم سيادة كل دولة. و(محاولة) إلزام مصر بإقامة هذه العلاقات أمر يمس بالسيادة فضلاعن أن الاتفاق راعى أمن إسرائيل وليس أمن مصر وهذا ليس سلاما حقيقيا بل سلام إسرائيلى-أمريكى. فالسلام الحقيقى معناه سلام شامل وعادل بانسحاب إسرائيلى من كل الأراضى العربية المحتلة وإقامة دولة فلسطينية على كل الأراضى الفلسطينية وإخلاء المنطقة من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل وإلغاء كل ما يمس سيادة دول المنطقة(44).

ورغم أن الحزب عارض فى ظل غياب سلام حقيقى كما يراه أى تطوير فى العلاقات والتطبيع مع إسرائيل إلا أن التقدم الذى تحقق

على المسار الفلسطينى أدى إلى نوع من الاعتدال فى موقف الحزب فعلى سبيل المثال لم يمنع الموقف الرئيسى للحزب محمد سيد أحمد وهو أحد أبرز المثقفين فى مصر وعضو فى الحزب من المشاركة فى لقاء وزير الخارجية إيهود باراك فى منزل السفير الإسرائيلى فى ديسمبر 1995 ولقد ذكر سيد أحمد قبل مجيئه أنه أخبر رئيس الحزب خالد محيى الدين وأنه لم يعارض مشاركته فى اللقاء.

حزب الأمة

حزب إسلامى صغير حصل على تصريح بالعمل فى بداية الثمانينات. وقال أحمد الصباحى رئيس الحزب وعضو مجلس الشورى للسفير الإسرائيلى أن حزبه حزب إسلامى لا يريد إسقاط النظام الحاكم لكنه يريد التقدم بدون استخدام العنف بما يتماشى مع تعاليم الشريعة الاسلامية. ولقد كان للحزب موقف معادى لإسرائيل بل ودعا إلى إلغاء إتفاقيات كامب ديفيد. غير أن الإعتراف الإسرائيلى بمنظمة التحرير الفلسطينية واتفاق المبادئ الذى وقع معها أدى التى تغيير هذا الموقف. وفى بيان له أعرب الحزب عن تأييده للاتفاق وبارك الطرفين الموقعين عليه وقال الصباحى للسفير الإسرائيلى فى اللقاء الذى عقد فى مقر الحزب إن التقدم فى عملية السلام وخاصة على المسار الفلسطينى خلق واقعا

جديدا وأن الحزب لم يعد يعارض قيام علاقات مع الاسرائيلين وتطبيع العلاقات بين الدولتين. وأنه كمسلم مؤمن بإنه يساند علاقات الأخوة بين الأديان الثلاثة التوحيدية.

المؤسسة الدينية والحركات الإسلامية

من القطاعات الشعبية المصرية التى بها كثير من الرافضين للسلام والعلاقات مع إسرائيل قطاع المؤسسة الدينية الإسلامية وكذلك العناصر الإسلامية خارج هذه المؤسسة. تتكون المؤسسة الدينية فى مصر من رجال الدين ورجال النظام الحكومى فى وزراة الأوقاف. يرأس رجال الدين رجلان يتم تعيينهما بشكل مباشر من قبل الحكومة وهما شيخ الأزهر ومفتى الديارالمصرية. ويعتبر شيخ الأزهر وهو الأعلى مقلما بين الاثنين، أكبر شخصية دينية ليس فقط فى مصر بل فى العالم السنى أجمع. وقد شغل هذا المنصب فى الفترة التى نتناولها الشيخ جاد الحق على جاد الحق الذى يعتبر من المحافظين فى آرائه وأحكامه. وعلى الرغم من كونه رجل المؤسسة الدينية إلا أن موقفه من إسرائيل ومن العلاقات المصرية معها كان أكثر سلبية من موقف الحكومة. ويبدو أن شيخ الأزهر، لمكانته الدينية الكبيرة، قد نجح فى أن يحتفظ لنفسه بنوع من الاستقلالية فيما يخص مواقفه الرسمية حتى وإن كان ذلك يعارض موقف

النظام الحاكم. فعلى سبيل المثال لم يسارع الشيخ فى تأييد مكافحة السلطات للجماعات الإسلامية المتطرفة والعنيفة. وأعرب أكثر من مرة عن تأييده للسلطات وذلك فقط بعد ضغوط مورست عليه من قبل الحكومة.

ولم يفوت الشيخ جاد الحق مناسبة لانتقاد إسرائيل وسياستها. لكن يبدو أنه لم يقيد نفسه بالنقد الكلامى اللاذع فقط. ففى أكتوبر 1994 أصدر فتوى تقول أن المصرى عصام الجوهرى الذى قتل فى عملية (إرهابية) فى القدس شهيد ومقاتل فى سبيل الله ، لمتشهد فى معركة الجهاد. وقوبل احتجاج السفير الإسرائيلى لدى وزارة الخارجية بتفاهم بل أدت هذه الفتوى إلى استياء وإرباك بين رجال الوزارة. ولقد اتصل وزير الخارجية موسى بعد إصدار الفتوى بالشيخ وطالبه بتوخى الحذر فى أقواله فيما يتعلق بالقضايا الحساسة المرتبطة بالعلاقات مع إسرائيل. وبعد عام من هذا الحدث ذكر على لسان الشيخ فى مقابلة إعلامية أنه قال أن اليهود لم يحترموا أبدا عهودا لأنهم غير أمناء بل أنهم ليسو بشرا. وأما بالنسبة إسرائيل فإنها تشكل خطرا على الأمتين العربية والإسلامية(45).

أما الشيخ محمد سيد طنطاوى الذى شغل منصب مفتى الديار المصرية فى ذلك الوقت فقد اختلف تماما عن الشيخ جاد

الحق فهو يعتبر رجلا معتدلا متسامحا صاحب رؤية ليبرالية أكثر فى فتاويه. كما كانت رؤيته للشأن الإسرائيلى أكثر إيجابية رغم أنه نشر فى الماضى بحثا أكاديميا بعنوان "اليهود فى القرآن والسنة" لم تغب عنه أسس معاداة السامية التى تنسب الخيانة إلى اليهود.

وافق طنطاوى على مقابلة إسرائيليين وساهم فى فترة معينة فى حوار الأديان إلى جانب رجال دين يهود ومسيحيين. وفى لقاء معه ترك لدى السفير الإسرائيلى انطباعا طيبا لرؤيته المعتدلة والموزونة فيما يخص القضايا التى طرحت فى الحوار. عين طنطاوى فى أبريل 1996 شيخا للأزهر بعد وفاة الشيخ جاد الحق.

كان من بين عشرات الآلاف من الشيوخ ورجال الدين الذين عملوا فى المساجد الكثير من مؤيدى حركة الإخوان المسلمين والجماعات الاسلامية المتطرفة. ورغم إشراف الحكومة على المساجد من خلال وزارة الأوقاف التى تمول رجال الدين فى وظائفهم وتراقب كل ما يقال فى خطب يوم الجمعة إلا أن كثيرا من الشيوخ المتطرفين نشروا آراءهم بشكل حر جدا سواء فى المساجد أو الشرائط التسجيلية التى تباع بأعداد كبيرة فى المحلات والدكاكين حول المساجد. كان هؤلاء المشايخ عنصرا مهما فى نشر معاداة السامية بين السكان وبرز من بين أصحاب الآراء المتطرفة رجل الإخوان المسلمين الشيخ محمد الغزالى. فى عام 1992 أعطى الشيخ

الغزالى الموافقة الشرعية بما يفسر باغتيال الكاتب الليبرالى العلمانى فرج فودة كما قام بنشر أرائه المتطرفة فى وسائل الإعلام المحلية. وفى صيف 1993 وفى إطار محاربة السلطات للجماعات الإسلامية العنيفة تم تشديد الرقابة على الشيوخ فى المساجد ومنع الشيخ الغزالى من نشر آرائه فى وسائل الإعلام. لكن عمل إلى جانب الأربعين ألف مسجد المسجلين فى تلك الفترة حوالى خمسين ألف مسجد غير مسجل مما جعل مهمة الإشراف أكثر تعقيدا. ولقد بذلت السلطات جهود كبيرة من أجل الاشراف عليها لكنها واجهت مشكلة قلة المشايخ الذين يمكن تعيينهم.

وإن كان الإرتباط وإشراف السلطات قد جعل من معارضة سياسة الحكومة أكثر ا عتدالا فى المؤسسة الإسلامية فإن الحركات الإسلامية خارج المؤسسة الدينية الرسمية قد غابت عنها هذه العناصر فقد عارضت حركة الإخوان المسلمين التى تحظى بتأييد وتشجيع كبير من الشعب السلام مع إسرائيل والعلاقات معها بشكل مستمر فالحركة ترفض فى الأساس الوجود الإسرائيلى وتعتبر كل أرض فلسطين التاريخية من نهر الأردن وحتى البحر المتوسط أرضا إسلامية وتؤمن بأنه لا يجب إقامة سلام مع من سلب أجزاء من هذه الأرض. ولقد أعرب عمر التلمسانى الذى رأس هذه الحركة عن معارضته العلنية لمبادرة الرئيس السادات للسلام وقال فى حوار

تلفزيونى أنه إذا اختلف مع شخص ما فإنه يشكوه إلى الحاكم لكن عندما يختلف مع الحاكم نفسه – أى السادات- فإنه يشكوه إلى الله(46). لقد كان رد الإخوان المسلمين السلبى على مبادرة السادات للسلام نهاية فترة من التعاون بين الرئيس السادات والإخوان المسلمين الذين احتاج اليهم فى صراعه من أجل تركيز مكانته فى مواجهة قوى اليسار والناصرية. ولقد ساند موقف الإخوان المسلمين من السلام مع إسرائيل الفتاوى الدينية مثل فتوى الشيخ القرضاوى التى حرمت زيارة إسرائيل أو أى اتصال مع الإسرائيليين مؤكدا على الخطر الذى يشكلونه(47). وظهر نفس الموقف السلبى من إسرائيل لدى الجماعات الاسلامية المتطرفة والتى حاربها النظام بسبب الأعمال الإرهابية والعنيفة التى قاموا بها. كما طاردت السلطات جماعة الإخوان المسلمين التى امتنعت بشكل عام عن أعمال العنف خشية وجود تعاون بينها وبين الجماعات العنيفة. ورغم محاربة السلطات للحركات الاسلامية خارج المؤسسة الدينية إلا أنها أبدت حساسية تجاه المزاج العام لهذا القطاع. فعندما انتقد هذا القطاع على سبيل المثال مشاركة الرئيس مبارك فى جنازة رئيس الوزراء رابين نشرت جريدة الأهرام مقالا يشرح لماذا كان على الرئيس مبارك المشاركة فى الجنازة(48). أى أن السلطات تنزعج من المواقف المعادية لها من جانب هذا القطاع مثله مثل أحزاب

المعارضة والنقابات المهنية، أكثر من المواقف المعادية لإسرائيل والتى تتسامح معها وأحياناتتفهمها.

لم تلعب المؤسسة القبطية وعلى رأسها البابا شنودة الثالث دورا كبيرا فى موضوع التطبيع مع إسرائيل فعند التوقيع على معاهدة السلام مع إسرائيل كان البابا شنودة قيد الإقامة الجبرية فى دير بعيد فى الصحراء الغربية بأمر من الرئيس السادات وأطلق سراحه فقط بعد تولى الرئيس مبارك الحكم. وامتنع البابا بعد إطلاق سراحه عن اتخاذ أى موقف فى الموضوعات السياسية. والقرار الوحيد الذى اتخذه فى موضوع التطبيع مع إسرائيل كان القرار بمنع الأقباط من السفر إلى إسرائيل طالما لم تعد كنيسة دير السلطان فى القدس إلى الكنيسة القبطية وهى القضية التى سنتناولها فيما بعد. لكن يبدو أن هذا المنع كان له تأثير محدود على الأقباط فعندما قررت الحكومة المصرية رفع القيود عن السفر إلى إسرائيل سافر آلاف الأقباط إليها فى زيارة للأماكن المقدسة. مع هذا يحتمل أنه لولا هذا المنع الذى فرضه البابا لكان عدد الحجاج المسيحيين أكبر بكثير. لم يمتنع البابا شنودة فى هذه الفترة عن لقاء الإسرائيليين ومحاورتهم فقد التقى بالسفير الإسرائيلى فى عدة مناسبات وكذلك بوفود إسرائيلية زارت القاهرة.

رجال الأعمال

إن رجال الأعمال هم بشكل عام القطاع صاحب الرؤية الايجابية جدا فيما يتعلق بالسلام مع إسرائيل وإقامة علاقات معها من بين الشعب المصرى. لقد تطور هذا القطاع المكون من رجال الأعمال واتسع سريعا بعد الاصلاح الاقتصادى الذى اتبعه الرئيس السادات. فلقد أوجدت هذه الإصلاحات اقتصادا أكثر حرية من الماضى عن طريق التوسع فى القطاع الخاص على حساب القطاع العام. وكثيرون فى هذا القطاع أصحاب رؤية براجماتية بعيدة عن الأيديولوجية. وبالنسبة لإسرائيل فإنهم متحررون بشكل كبير من رواسب عداء الماضى.

وعلى الرغم من كونهم رجال أعمال فرادى وأنه من المهم لمعظمهم الرسالة التى يبعثها النظام حول إقامة علاقات تجارية واقتصادية مع إسرائيل إلا أنه بمجرد أن أزيلت القيود التجارية مع إسرائيل وألغى حظر السفر اليها لم يتردد كثير من رجال الأعمال فى المبادرة بإقامة مثل هذه العلاقات بأنفسهم. زار رجال الأعمال إسرائيل بأعداد متزايدة بما فيهم سعيد الطويل رئيس اتحاد رجال الأعمال و فريد خميس رئيس اتحاد رجال الصناعة. وكان من بين رجال الأعمال من استغل قربه من القيادة ليطلب انفتاحا أكبر

وتحسينا للعلاقات الاقتصادية والتجارية مع إسرائيل. فلقد بذل فريد خميس على سبيل المثال جهودا كبيرة لتذليل الصعوبات التى واجهت رجال الأعمال الإسرائيليين الذين أرادوا الحصول على تأشيرة دخول لمصر لأكثر من مرة. والتقى لهذا الغرض مع شخصيات كبيرة فى النظام كما التقى بوزير الداخلية المسؤل عن الموضوع ونجح فى التوصل إلى تسوية حلت على الأقل جزءا من هذه المشكلات.

أعرب عدد كبير من رجال الأعمال عن رأيهم فى موضوع تطبيع العلاقات مع إسرائيل فى الحوار الشعبى الذى دار على صفحات "أخبار اليوم" وأعربوا جميعا بلا استثناء عن موقفهم الايجابى من إقامة علاقات تعاون مع إسرائيل. وقال كامل دياب، من كبار رجال الأعمال، والذى تمتلك أسرته مزارع بتكنولوجيا إسرائيلية، أنه قد حان الوقت لعهد جديد فى العلاقات بين مصر وإسرائيل، عهد سلام، تحل فيه الرفاهية والتقدم محل العداء والكراهية وأضاف دياب أن السلام بين مصر وإسرائيل كان باردا حتى الآن وهذا أمر طبيعى لعدم وجود تسوية للقضية الفلسطينية أما الآن فيبدو أن السلام الشامل على الأبواب وحان الوقت لعهد جديد. ورد دياب على معارضى التعاون مع إسرائيل الذين يزعمون "أنه ليس مقصودا علاقات ترتكز على أساس المساواة" قائلا إن

مصر وإسرائيل متنافستان متساويتان فى القوة. فعظمة مصر تنبع من تفوقها العددى ومساحتها ومواردها الطبيعية وتاريخها حيث أن تاريخ مصر يعود إلى بدء الحضارة البشرية. وذكر دياب فى كل ما يخص التعاون مع إسرائيل العلاقات الطيبة التى كانت فى الماضى بين المصريين والطائفة اليهودية فى مصر كما أكد أنه يأسف لأن المصريين يعلمون القليل عن إسرائيل. فالعلاقات السليمة فى رأيه يجب أن تقوم على المعرفة. وبهذا ينضم إلى دعوة أنيس منصور التى ناشد فيها المصريين بزيارة إسرائيل والتعرف على الإسرائيليين وثقافتهم وانجازاتهم الزراعية والصناعية والعلمية(49). يلاحظ فى أقوال كامل دياب نقد رمزى للسياسة الإعلامية المصرية التى تمنع المواطن المصرى من الحصول على معلومات وصورة حقيقية لما يجرى فى إسرائيل.

وذكر حسين صبور رئيس الغرفة التجارية المصرية - الأمريكية فى نفس الحوار الفائدة التى سيحصل عليها المصريون من التعاون مع إسرائيل فأشار إلى السياحة والبناء والاستشارات والتسويق وجمع الأموال للإستثمار فى مجالات يمكن أن تعمل فيها مصر وإسرائيل معا لمصلحتهما المشتركة فإن لكل جانب ميزاته ودمج هذه الميزات معا سيكون فى صالح الجانبين. ويرى صبور أن مصر فى حاجة ماسة

إلى التقدم الاقتصادى حيث أن الواقع الصعب يشير إلى أن متوسط دخل الفرد فى مصر أقل من الفلسطينى(50).

ويعتقد محمد شفيق جبر نائب رئيس الغرفة التجارية المصرية الأمريكية أننا شهود على بداية عصر جديد فى الشرق الأوسط، عصر لن يكون فيه الاستقرار والسلام الشامل حلما بعيد المنال فالسلام فى نظره ليس فقط عدم وجود حروب أو نزاعات بل له وجه من التعاون الاقتصادى والتجارى بين دول المنطقة من أجل تنميتها والتعاون اللازم هو ثنائى بين مصر وإسرائيل ومتعدد الجوانب فى إطار أشمل للمنطقة كلها. فمصر التى كانت رائدة فى كل ما يتعلق بالسلام مع إسرائيل يجب أن تكون كذلك أيضا فى كل ما يرتبط بتنمية المنطقة. ولا يرى جبر مشكلة فى التعاون بين مصر وإسرائيل على أساس دمج الأيدى العاملة المصرية مع التكنولوجيا الإسرائيلية وهو ما يخشاه الكثيرون لانعدام التكافوء. واقترح جبر تشكيل عدة أطر تساعد على تحقيق التنمية الإقليمية بما فيها هيئة مالية للشرق الأوسط على غرار البنك الأسيوى للتنمية تقوم بتمويل المشاريع التنموية الإقليمية ولجنة اقتصادية إقليمية تهتم بتسوية النزاعات الاقتصادية بين الدول وتطوير البنى التحتية الإقليمية وكذلك مركزا للمعلومات يخدم رجال الأعمال فى المنطقة.

وهذا الحلم حول التعاون مع إسرائيل مشروط بتحقيق السلام الذى يبدو على الأبواب(51).

وأعرب محمود عبد العزيز وهو شخصية مركزية فى عالم البنوك المصرية وعمل رئيسا لمجلس إدارة البنك الأهلى عن رأيه فى نفس الحوار قائلا إنه فى العصر الجديد الذى نعيشه تكون المصلحة الاقتصادية هى العنصر الحاسم. وإن فكرة التعاون الشرق أوسطى على حد قوله هى واقع مفروض علينا ولا مجال اليوم لرفض دائم فالسلام بين الدول فى المنطقة يساهم فى زيادة قوتها الاقتصادية من خلال تعبئة الموارد التى وجهت حتى الآن إلى الحروب. وإن مصر فى رأى عبد العزيز يجب أن تحصد ثمار السلام بعد أن دفعت ثمنا باهظا لتحقيقه(52).

ومن الشخصيات البارزة والفريدة بين رجال الأعمال فى مصر الأستاذ طارق حجى وهو رجل أعمال ومثقف ومبدع آمن بأن السلام مع إسرائيل والعلاقات معها حاجة ضرورية وملحة للعرب أنفسهم فيرى. أن نهاية الصراع مع إسرائيل هى السبيل الوحيد أمام كل جاراتها العربيات لتستطيع أن تتفرغ للإصلاحات الديمقراطية والتنمية الاقتصادية والعدالة الإجتماعية وهى أيضا السبيل لحمايتها من الخطر الكامن فى القوى المعارضة لقيم التقدم، يقصد بذلك الأصوليين الاسلاميين. وفى رأيه أن هناك حاجة إلى تغيير

جوهرى فى طريقة التفكير العربية من الاندفاع نحو الغوغائية والشعارات الفارغة من أى مضمون إلى سلوك يوجهه المنطق. ويرى أن هذه مسألة حياة أو موت بالنسبة للعالم العربى. ويستمر طارق حجى فى نشر آرائه على موقعه الخاص على شبكة الانترنت بشجاعة ومنطقية فى مقالات ولقاءات رغم مهاجمة معارضيه له.

وكان من بين رجال الأعمال فى مصر من قاموا بعلاقات اقتصادية تجارية مع إسرائيل حتى قبل أن تبارك السلطات ذلك. وأبرز مثال على ذلك صلاح نبهان المعروف بين رجال الأعمال فى مصر برجل المبادئ المستقيم. يقوم نبهان بتشغيل خط طيران العال من القاهرة إلى مطار بن جوريون ومنذ أن بدأ فى تشغيل الخط وهو فى علاقات دائمة مع إسرائيل والإسرائيليين حتى فى الفترات التى قامت السلطات فيها بوضع العراقيل أمام كل من أراد إقامة علاقات معها. لكنه قام بذلك لأنه، بالاضافة إلى العامل الاقتصادى، لديه اعتقاد راسخ بضرورة السلام بين مصر وإسرائيل وتطبيع العلاقات بين الدولتين وبين الشعبين.

المثقفون

لم يكن المثقفون فى مصر فى كل ما يخص السلام والتطبيع مع إسرائيل كتلة واحدة لها موقف موحد. صحيح أن هناك الكثيرين

من المثقفين الذين لهم موقفهم السلبى من السلام والتطبيع مع إسرائيل لكن هناك أيضا مثقفون غير قليلين من بينهم شخصيات كبيرة لهم موقفهم الإيجابى من الموضوع. ولقد تبلور هذا الموقف لدى بعضهم حتى قبل مبادرة الرئيس السادات. وفيما يخص الموقف السلبى لجزء كبير من المثقفين، فيشير البعض إلى أن السلام جاء بغتة قبل أن يمهد له. فضلا عن أن كثيرين منهم لم يشاركوا فى الرؤية البراجماتية التى تبناها الرئيس السادات فالجزء الأكبر منهم موال للأيديولوجية الناصرية وللقومية العربية والسلام فى نظرهم خيانة لهذه المبادئ وكان بعضهم من اليساريين المعارضين للحكومة وسياستها والبعض الآخر من رجال المعارضة الذين جاءوا من الدائرة الدينية. كما كان هناك مثقفون ليبراليون وجدوا فى معارضة السلام مع إسرائيل طريقا للإعراب عن معارضتهم للنظام الحاكم. وهكذا، أصبحت معارضة السلام قاسما مشتركا لأصحاب الرؤى المختلفة والمتناقضة: اليسار الأيديولوجى، اليمين الدينى الأصولى والليبراليون. كما كان هناك دافع مادى لكثير من المثقفين الذين عارضوا السلام مع إسرائيل وإقامة علاقات معها: الجمهور المستهلك للأدب والمسرحيات والأعمال الأدبية الأخرى الموجودة فى العالم العربى. وكانت هناك مخاوف من أن يؤدى موقف إيجابى من السلام مع إسرائيل إلى فقدان هذا الجمهور.

يزعم فؤاد عجمى أنه تم التوصل إلى تفاهم بين النظام الحاكم والمثقفين يقوم النظام بمقتضاه بالتوصل إلى حل دبلوماسى ويحصل المثقفون على الضوء الأخضر فى التحريض ضد هذا السلام. ونتج عن هذا الاتفاق الخفى السلام البارد(53). ولاشك فى أن وجود طبقة من المثقفين المتحفظين من التطبيع مع إسرائيل أمر مريح للنظام الحاكم الذى يخشى من التطور السريع للعلاقات مع إسرائيل ويفضل التقدم المحسوب والمحدود. مع هذا فقد بذل النظام الحاكم م جهودا كبيرا لتقريب المثقفين منه ومن سياسته. وفى الفترات التى تقدمت فيها عملية السلام بين إسرائيل والفلسطينيين وظهرت امكانية لمواصلة العملية أيضا مع باقى جارات إسرائيل. أجرى النظام الحاكم حوارا مع المثقفين للتمهيد لتسخين معين فى العلاقات مع إسرائيل فلقد قال الدكتور أسامة الباز، على سبيل المثال، فى صيف 1995 أنه فى لقاء مع مجموعة من المثقفين سألهم عن سبب معارضتهم للتطبيع مع إسرائيل. فاستخدموا فى ردودهم مصطلحات مثل "الغزو الثقافى" و"تهديد القيم المصرية". رد عليهم الدكتور الباز قائلا إن وراء الادعاء بأن إسرائيل سوف تسيطر على مصر وتغير من قيمها الثقافية شعور بالدونية وعدم الثقة. وقدم لهم نماذج تاريخية للفرنسيين والإنجليز الذين احتلوا مصر والروس الذين كانوا على علاقات طيبة جدا مع مصر بل وتبنت

مصر أيديولوجيتهم الإشتراكية، ولم تنجح أى من هذه الدول فى تغيير قيم المصريين فلماذا سينجح الإسرائيليون؟ من هنا نرى أن الحوار كان يهدف إلى تمهيد الطريق من قبل النظام لاقامة علاقات مع إسرائيل وإن لم يكن ذلك بصورة صريحة ومباشرة.

لم يعارض كل المثقفين، كما ذكرنا السلام والتطبيع مع إسرائيل فقد حظى التقارب فى العلاقات منذ بداية عصر السلام بتأييد مثقفين بارزين من بينهم توفيق الحكيم وهو أحد كبار الكتاب والأدباء فى مصر وشخصية فريدة من بين المؤيدين للتعايش مع إسرائيل فقد اعتبر قيام الشعب اليهودى بمثابة عودة إلى المكان الذى كان موطنه السابق. ومن الشخصيات البارزة، فى الفترة التى نتناولها والمؤيدة للسلام أيضا كبير المثقفين والحائز على جائزة نوبل فى الأدب نجيب محفوظ فمثله مثل الحكيم سبق تأييده للسلام السلام نفسه حيث توصل قبل ذلك بفترة طويلة إلى استنتاج مؤداه أن الحرب مع إسرائيل تضعف موارد مصر ولا تترك المجال للنمو الإجتماعى والاقتصادى للدولة فالسلام فى رأيه يستلزم تطبيع العلاقات وهو يقول "إن علينا أن ندرك أن السلام الحقيقى يبدأ باللقاء المباشر أى لقاء الثقافتين والتعاون الاقتصادى والعلمى فكل هذه الأمور ستتيح للمنطقة فرصة التنمية والتقدم التى تستحقها"(54). ولقد دافع محفوظ عن السلام باستمرار وبشجاعة

على صفحات الجرائد المصرية والعربية وتجادل مع الشاعر نزار قبانى بعد نشره لقصيدة "المهرولون" التى انتقد فيها "المهرولين" لإقامة سلام مع إسرائيل. وفى أكتوبر 1994 حاول شابان اغتيال محفوظ وأصاباه إصابة بالغة فى عنقه ونجا من الموت بأعجوبة. وكانت محاولة اغتياله بعد فترة قصيرة من دعوته لاثنين من الإسرائيليين إلى المشاركة فى لقاء أدبى أجراه. وتقول الشائعات أن هذا هو سبب محاولة اغتياله غير أنه من المعروف أن هناك منذ فترة طويلة جوا من العداء فى الدوائر الدينية تجاه محفوظ لكتاباته العلمانية. ويذكر أن محاولة اغتيال محفوظ لم تستطع أن تسكته أو أن توقف كتاباته من أجل السلام. فعلى سبيل المثال فإن الجدل الذى دار بينه وبين نزار قبانى كان بعد حوالى عام من محاولة اغتياله.

ولقد قرر سفير إسرائيل فى القاهرة الذى وصل إلى القاهرة فى نوفمبر 1992، أن يكون أول لقاء له مع شخصية مصرية فور تقديم أوراق اعتماده للرئيس مبارك، مع الكاتب الكبير تقديرا لموقفه تجاه السلام. ولقد قابل محفوظ السفير بحفاوة واهتم بالتعرف على الجهود المبذولة للتوصل إلى تسوية مع الفلسطينيين وباقى جيران إسرائيل.

وثمة مثقف آخر أيد السلام والتطبيع مع إسرائيل بشكل مستمر وهو المفكر والكاتب الصحفى أنيس منصور. هو شخصية مثيرة للاهتمام وليس من السهل سبر غورها. هو محاور ممتع ومثقف غير تقليدى لديه روح دعابة ساخرة وهو كاتب خصب ألف عشرات الكتب تجد فيها أحيانا ملاحظات ذات صبغة معادية للسامية. مع هذا ينبع تأييده للسلام مع إسرائيل من اقتناعه العميق بأن الحرب هى العدو الأول لمصر. ولقد كتب فى هذا الخصوص أنه تمنى فى أوقات الحروب مع إسرائيل أن تدمر الجسور ومحطات المياه والكهرباء حتى يذوق الشعب المصرى طعم الظلمة والجوع والعطش وبهذا يزداد تأييده للقوات المسلحة ويبدأ فى رؤية السلام كهدف مقدس مثله مثل الماء والكهرباء والأدوية والكتب ورغيف العيش والمواصلات(55). ويذكر أن كتابات منصور التى تدل على تأييده للسلام مع إسرائيل كتبها عام 1984 فى الفترة التى كانت العلاقات المصرية الإسرائيلية فيها فى أسوأ حال. ويرى الدكتور ساسون سوميخ فى كلمات أنيس منصور شاهدا على أن كراهية الحرب تنبض أيضا لدى المثقفين(56). ففى عاموده اليومى فى جريدة "الأهرام" يقول المنصور إن المصلحة المصرية هى التى تستلزم العلاقات مع إسرائيل ويسخر بلهجة متهكمة من أولئك الذين يخشون إسرائيل ويتراجعون عن إقامة علاقات معها. وعلى حد

قوله فإن ذلك ليس إلا عقدة نفسية ليس لها أى أساس أو مبرر. وينتقد الحكومة التى لا تسمع صوتها فى ضوء قرارات النقابات المهنية حول مقاطعة إسرائيل بل وينتقد فى عدة مناسبات فى عاموده اليومى سياسة الحكومة التى أعاقت التطبيع وأهدرت وقتا ثمينا منذ السلام وهذا ضد المصلحة المصرية(58). وقد شرح منصور بعد نشر هذا العامود أنه قرر كتابة هذه الكلمات بعد أن اكتشف أن عددا غير قليل من الوزراء فى الحكومة يعارض إقامة علاقات مع إسرائيل، ومن هنا فإن مشكلة التطبيع أساسها موقف حكومى، فعلى حد قول منصور فإن مصر كانت ومازالت "بلد فرعون" التى يتطلع فيها المواطن بعينيه إلى النظام الحاكم ويتصرف وفقا لتعليماته. وبسبب مواقفه كان منصور لمواقفه هدفا لهجمات متكررة من صحف المعارضة.

ومن بين المثقفين المصريين من كان موقفه فى البداية سلبيا بالنسبة للسلام والتطبيع مع إسرائيل لكن بدأ يتغير تدريجيا وبالأخص منذ بداية العملية السياسية بين إسرائيل والفلسطينيين. أبرز مثال على ذلك الكاتب لطفى الخولى الذى قال فى أحد تصريحاته إن القضية الفسطينية من وجهة نظره هى مفتاح كل ما يرتبط بتطبيع العلاقات مع إسرائيل. وقال إن إسرائيل التى تبنت سياسة السعى من أجل السلام واعترفت بمنظمة التحرير

الفلسطينية كممثل للشعب الفلسطينى وتوصلت معه إلى اتفاق هى "إسرائيل جديدة" يجب التعامل معها بشكل مختلف عن الماضى(58). كما قال إن موقف المثقفين المصريين ضد أى حوار مع الإسرائيليين كان خاطئا فالمقاطعة لم تسهم فى دفع حل للقضية الفلسطينية وأنه على المثقفين، لحل هذه القضية، إجراء حوار مع نظرائهم الإسرائيليين يمكن أن يعبروا فيه عن مواقفهم. وأصبح الخولى بعد فترة أحد أبرز المؤيدين للحوار مع الإسرائيليين وشارك فى عدة لقاءات معهم.

والدكتور عبد العظيم رمضان وهو مثقف ومؤرخ كبير فى مصر أيد دائما السلام مع إسرائيل ودافع عنه أمام معارضيه. كان رمضان من الناحية السياسية ليبراليا علمانيا فى وآراؤه تتأرجح بين حزب الوفد والحزب الوطنى الديمقراطى. أيد السلام مع إسرائيل من منطلق إيمانه العميق بأن ذلك من مصلحة المنطقة بشكل عام ومصر بشكل خاص. ويعتقد رمضان كمؤرخ أن الصراع العربى الإسرائيلى لا يمكن أن يستمر إلى الأبد وأن ذلك ضرورة تاريخية ستجد لها حلا. وعندما انتشرت الشائعات حول قيام الموساد الإسرائيلى بالوقوف وراء الأعمال الإرهابية التى شهدتها مصر عام 1993 إتصل بالرئيس مبارك وقال له أن هذه الشائعات تضر بمصر لأنها تبعد المسئولية عن المتهمين الحقيقيين فى أعمال الإرهاب وهم

رجال الجماعات الأصولية المتطرفة. وقال فى حديث مع السفير الإسرائيلى إنه سعد بأن الرئيس كذب الشائعات حول تورط الموساد وأنه كان لتدخله أثر ما – على ما يبدو- على قرار الرئيس بتكذيب هذه الشائعات.

ومثقف آخر بارز دافع بشجاعة عن موقفه المساند للسلام والتطبيع مع إسرائيل هو الكاتب المسرحى الساخر على سالم الذى قرر على عكس مشورة أصدقائه لكن بتشجيع من الدكتور أسامة الباز زيارة إسرائيل وتدوين انطباعاته فى كتاب. رأى سالم فى كتابه خطوة للاتصال بين الشعبين(59). ويكتب على سالم عن قراره السفر إلى إسرائيل والجدل الذى أثاره أنه تحدث قبل سفره إلى إسرائيل مع كثير من أصدقائه المعارضين للسفر فقد خشى أن يغيب عنه أمر ما يكون نتيجته الإضرار بالمصلحة المصرية وأنه استمع جيدا لكل ما قيل. فقيلت له أعذار كثيرة تنبع كلها من حالة الحرب العقلية والكراهية وأن الفرق الوحيد بينه وبينهم هو أنه أراد التحرر من هذه الكراهية فقرر المشاركة فى صنع السلام(60). لقد سخر سالم بأسلوبه اللاذع من جهل المعارضين للعلاقات الثقافية مع إسرائيل بزعم أن هذا سيؤدى إلى "غزو ثقافى" إسرائيلى وتمسك بآرائه رغم الإنتقادات التى وجهت إليه من جهات كثيرة. وصحيح أنه

لم يطرد من إتحاد الكتاب لكن علقت عضويته وبقى حتى بعد إلغاء هذا التعليق عقب استئنافه للقرار معزولا بين أصدقائه.

والدكتور على السمان الذى يعد من المثقفين المؤيدين للسلام والعلاقات مع إسرائيل وشخصية فريدة لكونه مقربا من قيادة المؤسسة الدينية الاسلامية آمن بأهمية التفاهم بين الأديان وشارك فى عدة لقاءات مع شخصيات تمثل الإسلام والمسيحية واليهودية. وساعد سفير إسرائيل فى إعداد لقاءات مع الشيخ محمد سيد طنطاوى مفتى الديار المصرية كما ساعد فى الإعداد للقاء الرئيس الإسرائيلى عيزر فايتسمان الذى زار القاهرة فى ديسمبر 1994 مع شيخ الأزهر جاد الحق على جاد الحق لكن اللقاء لم يتم فى النهاية وعلم مؤخرا أن الدكتور مصطفى خليل هو الذى عارض بشدة هذا اللقاء خشية أن يتحدث شيخ الأزهر عن موضوع القدس بصورة تعكر صفو الزيارة.

ولم ينجح المثقفون الذين أيدوا السلام والعلاقات مع إسرائيل أبدا فى تشكيل "تكتل مؤثر" من المثقفين المؤيدين للسلام فقد بقوا منعزلين ولم ينضموا إلى أى تيار ذى وزن.

وفى الحقيقة فإن رحلة على سالم إلى إسرائيل كانت رمزية اعتبرها المعارضون عملا شاذا اضطر أن يعاقب عليه. وتجسد حالة

على سالم الواقع الذى حدد فيه المثقفون المعارضون للعلاقات مع إسرائيل نبرة التعامل ذلك لأنهم يمثلون طائفة المثقفين بشكل عام مثل اتحاد الكتاب. لكن إذا ما حكمنا وفقالنجاح كتابه عن رحلته لإسرائيل فهناك شك إن كانوا يمثلون الشعب فقد أصبح الكتاب الأكثر مبيعا وطبعت منه الطبعة تلو الأخرى ويبدو أن الشعب كان متعطشالما أراد إتحاد الكتاب مقاطعته.

ومن الأحداث التى يجب ذكرها ذلك الحوار الذى أجرته جماعة من طليعة المثقفين مع وزير الخارجية إيهود باراك أثناء زيارته لمصر فى ديسمبر 1995. تم اللقاء فى منزل سفير إسرائيل وكانت هذه بالنسبة لأغلبية المشاركين أول مرة تطأ أقدامهم المكان. كان من بين المشاركين محمد سيد أحمد رجل اليسار الذى نشر عام 1976 كتابا عن إمكانية التسوية السلمية مع إسرائيل ودمجها فى المنطقة بشروط معينة(61). وشارك فى اللقاء أيضا الدكتور عبد المنعم سعيد رئيس مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام والكاتب لطفى الخولى والكاتب المسرحى على سالم ومحمود عبد المنعم مراد رئيس إتحاد الناشرين المصريين والدكتور سعيد النجار الأستاذ بجامعة القاهرة وآخرون. ولقد لخص محمد سيد أحمد فى الحوار الذى دار قضية المثقفين المصريين من التطبيع مع إسرائيل كما يراها هو قائلا إن القضية هى كيف يمكن تبرير العلاقات مع

إسرائيل فى ظل امتلاكها المنفرد لأسلحة نووية واحتلالها للقدس الشرقية وإصرارها على رفض منح السيادة للفلسطينيين فمن الصعب على المثقفين، الذى اعتبرهم ضمير الشعب، تبرير هذا السلام فى الوقت الذى لم تحل فيه نقاط خلاف رئيسية فى الصراع مع إسرائيل. كما تطرق كثير من المتحدثين إلى المشكلة النووية كعامل مزعج يرمز إلى تطلع إسرائيل إلى السيادة فى المنطقة.

إن التقدم الذى حدث فى عملية السلام مع الفلسطينيين هو الذى أدى إلى نوع من التغيير فى موقف عدد غير قليل من المثقفين وهو الذى سمح بالحوار الذى أوردناه سابقا رغم أن مضمونه يشهد على وجود فجوة كبيرة بين الجانبين المصرى والإسرائيلى. وإلى جانب المثقفين الذين جعل التقدم فى القضية الفلسطينية من موقفم أكثر اعتدالا تجاه السلام والتطبيع مع إسرائيل. يوجد مثقفون آخرون كان من الممكن أن يؤثر عليهم التشجيع من قبل النظام الحاكم. ولا يوجد لدينا فى الفترة التى نتناولها بالدراسة دليل على أن النظام الحاكم قام بتشجيع المثقفين صراحة على إقامة علاقات مع إسرائيل. ولقد قال الرئيس مبارك فى صيف 1995 لشخصية إسرائيلية رفيعة أبدت دهشتها من عدم تحمس المثقفين المصريين للسلام إنه قال فى لقاء مع المثقفين المصريين فى معرض القاهرة الدولى للكتاب إن من يرغب فى إقامة علاقات مع إسرائيل

فليفعل ومن لا يرغب فلا يفعل. هذا على ما يبدو أقصى ما يمكن للنظام أن يفعله فى هذا الشأن.

الطلاب

أدى الإصلاح الذى فرض مجانية التعليم فى الجامعات المصرية فى عصر الرئيس جمال عبد الناصر إلى ارتفاع كبير فى عدد الطلاب. وفتحت أبواب الجامعات لأول مرة أمام الطبقات الفقيرة والمتوسطة. وكان نتيجة ذلك أن عددا كبيرا من مئات الآلاف من الطلاب المصريين فى الجامعات المصرية ليس من العائلات الغنية. وما يشغل بالهم مع التعليم وربما أكثر هو الرغبة فى تأمين مستقبل اقتصادى ووظيفى. وسيحظى معظمهم بعد إتمام الدراسة بوظيفة توفر لهم عشرات الدولارات شهريا ولا يمكنهم هذا الدخل من الحصول على شقة أو بناء أسرة فى المستقبل القريب. على هذه الخلفية يمكن أن نفهم لماذا أصبح كثير منهم تربة خصبة للأفكار الراديكالية للمعارضة من اليمين الإسلامى ومن اليسار. وأصبح هؤلاء الطلاب عنصرا من السهل "استخدامه" من الناحية السياسية. حصلت حركة "الإخوان المسلمون" فى انتخابات الاتحادات الطلابية فى الجامعات قبل فترة قصيرة من سفر الرئيس السادات إلى القدس على أغلبية مطلقة فى ثمانى جامعات من 12

جامعة، وحصلوا فى باقى الجامعات الأخرى على نصف المقاعد. وكانت بداية ظهور هذه الحركة فى الحرم الجامعى بتشجيع من السادات نفسه الذى أراد إضعاف التأييد لخصومه من اليساريين والناصريين بين الطلاب وسرعان ما تحولت الحركة التى حظيت بشعبية كبيرة بين الطلاب إلى حركة معارضة للنظام الحاكم، وانضمت عناصر الحركة إلى عناصر معارضة أخرى وتظاهرت ضد سياسة الرئيس المصرى فى عدة مناسبات مثل أثناء سفره إلى القدس كما تظاهرت أيضا ضد معاهدة السلام مع إسرائيل(62).

وعلم الطلاب مثلهم مثل أحزاب المعارضة والنقابات المهنية أن النظام يظهر ضبطا أكثر للنفس تجاه المظاهرات ضد إسرائيل والعلاقات معها أكثر من المظاهرات ضده، واستغل الطلاب فى الفترة التى نتناولها بالدراسة أية فرصة للتظاهر ضد إسرائيل: عندما أبعدت إسرائيل رجال حماس إلى لبنان، وبعد المذبحة التى نفذها باروخ جولدشطاين ضد المصلين فى الخليل، وبعد عمليات الجيش الإسرائيل فى لبنان، وكذلك عند الاعلان عن قتل أسرى مصريين فى الحروب مع إسرائيل، وحرق المتظاهرون فى معظم الحالات علم إسرائيل وهتفوا من أجل إغلاق السفارة الإسرائيلية وتحولت المظاهرات فى بعض الحالات إلى مظاهرات عنيفة . فى هذه المرحلة تدخلت السلطات وفرقت المتظاهرين ولم تسمح للطلاب بالخروج

خارج أسوار الجامعات مخافة أن تتحول إلى مظاهرة ضد النظام كما ،منع المتظاهرون من الاقتراب من سفارة إسرائيل وتهديد العاملين بها والتى تعتبر السلطات مسئولة عن أمنهم وسلامتهم. وكانت الرقابة مشددة خاصة عند اندلاع المظاهرات فى جامعة القاهرة القريبة جدا من السفارة الإسرائيلية.

ينبع موقف الطلاب المعادى لإسرائيل من تبنيهم موقف العناصر الأصولية التى يتبعوها. وما ساهم فى تقوية هذا الموقف المعادى لإسرائيل بين الطلاب هو السياسة الإعلامية الحكومية التى أعطت من خلال الوسائل الإعلامية التى فى يديها صورة ضخمت كل ما هو سلبى فى إسرائيل وحذفت كل ما هو إيجابى. كانت هذه الصورة المشوهة لإسرائيل هى كل ما يعرفه الطالب المتوسط فى هذا الموضوع حيث لم يكن أمامه أى فرصة للحصول على صورة حقيقية متزنة بين السيئ والطيب. كما لم تهتم السلطات بأن يذهب الطلاب إلى المركز الأكاديمى الإسرائيلى الذى ،فتح فى القاهرة بعد التصديق على اتفاقيات التطبيع. وظهر المركز فى وسائل الإعلام على أنه جهة تجسس الأمر الذى خدم السياسة المصرية. وإن لم تفرض السلطات ذلك بشكل مباشر. بهذه الطريقة أغلق باب المعرفة عن إسرائيل أمام الطلاب. وقال ذات مرة مثقف مصرى للسفير الإسرائيلى أنه يأسف على أن الطلاب فى مصر، جيل المستقبل، لا

يعرفون إسرائيل وأن العنصر الرئيسى الذى ساهم فى بلورة موقفهم من إسرائيل هو قلة المعلومات الحقيقية.

ورغم كل ماذكر إلا أنى لا أقصد القول أن كل الطلاب فى مصر معادين لإسرائيل ومعارضين للعلاقات معها بشكل قاطع. فقد كان هناك الكثير من الطلاب الذين لم ينضموا إلى المظاهرات ضد إسرائيل بل كان هناك من هم منفتحين على الحوار مع إسرائيل فعلى سبيل المثال فى صيف 1993 طرح طالبان مصريان من الجامعة الأمريكية فى القاهرة ومنظمة "بنى بريت" مبادرة عقد لقاء بين طلاب مصريين وإسرائيليين ورغم الجهود الكبيرة إلا أن اللقاء لم يتم وذلك بسبب معارضة السلطات التى زعمت أنها لا تريد أن يتم ذلك فى داخل الحرم الجامعى كى لا يثير العناصر الاسلامية ويدفعهم نحو خرق النطام. واقترحت وزارة الخارجية المصرية عقد اللقاء خارج أسوار الجامعة غير أن أصحاب المبادرة رفضا الاقتراح فإن عقد اللقاء داخل الحرم الجامعى سوف يعطيه شيئا من الرسمية. ولو كان هذا اللقاء قد تم عقده لكان بداية لحوار وتعارف متبادل بين الشباب المصرى والإسرائيلى.

عقبات فى الطريق

يمكن القول، بشكل عام، أن الفترة التى نتناولها كانت فترة تحسن العلاقات بين مصر وإسرائيل. فلقد تطورت العلاقات على مدى هذه الفترة بين الدولتين وإن كان ذلك بشكل بطئ ومحسوب. لكن وقعت فى نفس الوقت بعض الأحداث التى عكرت الجو العام بالإضافة إلى رواسب الماضى التى ضعفت قليلالكنها لم تتلاش. لقد ظهر الضرر الذى أصاب عملية تطبيع العلاقات بسبب هذه العوامل على مسارين رئيسين: الشكلى والعملى. فعلى المستوى العملى تم تعليق، أحيانالشهور، كل ما يرتبط بدفع الموضوعات التى كانت مطروحة على جدول الأعمال و أدت أعمال مثل مذبحة الخليل وانتقادات النظام فى مصر والهجوم المركز فى الإعلام المصرى،تدريجيا إلى تشويه صورة إسرائيل كشريكة فى السلام كما عادت بعض التشبيهات السلبية من الماضى إلى الظهور مرة أخرى.

ولا يوجد دليل قاطع على أن العناصر التى عكرت الجو العام قد استخدمها النظام المصرى ليس فقط كسبب بل كذريعة لمنع أو إبطاء أى تقدم فى العلاقات بين الدولتين. غير أنه يمكن القول أن هذه العوامل قد خدمت السياسة المصرية وهى التقدم البطئ والمحسوب والحذر فى التطبيع. وأدى التأثير المتراكم للعقبات المتكررة

والأضرار التى تسببت فيها إلى انخفاض ثقة عدد غير قليل من المصريين وكذلك الاسرائيليين فى السلام بين الدولتين.

الآراء المسبقة والمخاوف

أدت عقود كانت فيها شيطنة إسرائيل هى السياسة الرسمية المصرية إلى ترسيخ العقائد والأفكار المسبقة بالنسبة لإسرائيل وإلى وجود استعداد كبير لدى الشعب المصرى لتصديق أية قصة وهمية وأى ذم لإسرائيل حتى إن لم يكن لها أى أساس من الصحة. إن التوقيع على اتفاق سلام مع إسرائيل، فى ظل غياب ثقافة السلام، ليس عصا سحرية ستؤدى بإشارة صغيرة منها إلى استئصال كل المعتقدات والآراء المسبقة. كما ساهم الاعلام المصرى فى ترسيخ هذه الآراء المسبقة عندما يقدم تغطية منتقاه ومشوهة للأمور (أنظر مناقشة هذا الموضوع بالتفصيل فيما بعد).

إن خريطة مرسوم فيها حدود "إسرائيل الكبرى" من النيل فى الغرب إلى الفرات فى الشرق، وفقا لأحد المعتقدات الشعبية فى مصر، معلقة فى مبنى الكنيست فى القدس وتعبر هذه الخريطة عن التطلعات التوسعية لإسرائيل. ويشارك مصريون من كل الطبقات هذا المعتقد بداية من الإنسان البسيط فى الشارع إلى المثقفيين وأحيانا فى المناصب القيادية العليا ومنهم الدكتور فتحى سرور رئيس

مجلس الشعب الذى تطرق إلى وجود هذه الخريطة فى لقائه مع السفير الإسرائيلى. كما انعكس الموضوع على الحوار الذى دار على صفحات جريدة "أخبار اليوم" الذى ذكرناه سابقا. فلقد تطرق كثير من المشاركين فى الحوار صراحة إلى الرغبة الإسرائيلية فى التوسع من النيل إلى الفرات أو ذكر الرغبة الإسرائيلية فى الاستمرار فى التوسع بشكل عام فقد قال الدكتور محمد حلمى مراد نائب رئيس حزب العمل المعارض إن السلام الحقيقى سيتحقق فقط بعد أن تلغى إسرائيل شعار "من النيل إلى الفرات"(63). وقال المحامى فتحى حسن عضو مجلس الشعب أنه كى نكون واثقين من أن إسرائيل صادقة فى رغبتها فى السلام ولا تريد استخدامه كقناع دخان لاستمرار توسعها وعدوانها فإن عليها أن تتنازل عن حلمها حول إسرائيل الكبرى "من النيل إلى الفرات"(64). وقال لويس جرجس الصحفى بجريدة الجمهورية إن هناك شروطا كثيرة كى تتعاون مصر مع إسرائيل أهمها أن تتنازل إسرائيل عن حلم التوسع والسيطرة "من النيل إلى الفرات"(65). كما تطرق محمود مراد محرر مقالات "الرأى"فى الأهرام فى إحدى مقالاته إلى خريطة إسرائيل الكبرى المعلقة فى الكنيست وعندما توجه إليه المتحدث باسم السفارة مع حسن فؤاد نائب رئيس تحرير الجريدة والذى زار إسرائيل مرات عديدة وشهد أن الأمر ليس إلا أسطورة رد الصحفى

بأنهم بالتأكيد أزالوها بشكل مؤقت عند علمهم أن صحفيا مصريا سيزور المكان.

ومن المعتقدات التى لاقت رواجا عند الشعب المصرى أن إسرائيل هى التى تقف وراء العمليات الإرهابية للجماعات الإسلامية المتطرفة من منطلق الرغبة فى إضعاف مصر. كان من المروجين فى هذه الحالة أيضا لهذا المعتقد الذى ليس له أساس من الصحة ليس فقط العامة فى الشارع المصرى بل من بين المثقفين وشخصيات كبيرة فى الشعب المصرى. فلقد سأل، على سبيل المثال، رئيس تحرير مجلة "أكتوبر" السفير الإسرائيلى فى شهر ديسمبر 1992 إن كانت إسرائيل تقف وراء العمليات الإرهابية التى نفذتها الجماعات المتطرفة فى البلاد.

وتعمل السلطات فى بعض الأحيان عندما تشعر أن معتقدات وشائعات من هذا النوع ليس لها أساس وغير مقبولة لديها على تكذيبها ولقد حدث ذلك فى الاتهامات حول التورط الإسرائيلى فى العمليات الإرهابية فى مصر عندما كذب الرئيس مبارك بنفسه فى 6 يولية 1996 هذه الشائعات فى مؤتمر فى الأسكندرية أمام 500 ضابط بحرى وبحضور قيادات النظام الحاكم ومسئولين كبار من وسائل الإعلام القومية. قال الرئيس حول تورط الموساد الإسرائيلى فى عمليات إرهابية وقعت فى مصر مؤخرا أنها مجرد أباطيل ليس لها

أساس. وبدون تفصيل أكد أنه من "الحماقة" القول أن الموساد الإسرائيلى هو الذى يقف وراء الإرهاب فى مصر. ولقد توغلت الكلمات الفاصلة للرئيس بين طبقات الشعب المصرى وساهمت فى صد هذه الموجة من الشائعات. وكانت مصر فى ذلك الوقت راضية عن التقدم فى المباحثات السرية فى أوسلو بين إسرائيل والفلسطينيين لذا يحتمل أنها لم ترغب فى خلق جو عدائى تجاه إسرائيل بين السكان المحليين.

ولم تتوقف صحف المعارضة طوال الفترة التى نتناولها عن نشر قصص مختلقة عن أعمال إسرائيل ضد مصر ومواطنيها: فزعمت أن إسرائيل تنشر الإيدز بين المصريين وأنها تسمم مياه الشرب فى الدولة. كما زعمت أن إسرائيل تضر بالزراعة المصرية وأن التعاون معها فى هذا المجال هو غطاء لنشر بذور فاسدة وأمراض تضر بالزراعة المصرية ولقد اقتنع بالتأكيد بعض قراء هذه الصحف بأن إسرائيل تقوم بهذه الأعمال عن عمد. وكان نتيجة ذلك المساس بصورة إسرائيل لدى الشعب المصرى ومساندة اتجاه التحفظ من السلام والعلاقات معها.

لقد قال الرئيس السادات أنه كسر بمبادرة السلام التى ذهب بها إلى القدس الحاجز النفسى الذ ى كان عنصرا رئيسا فى الصراع مع إسرائيل. ويبدو أن الواقع فى هذا الموضوع يعمل بشكل بطئ جدا

فبعد سنوات من التوقيع على معاهدة السلام مازال هناك مواطنون مصريون لديهم صعوبة نفسية بالنسبة للسلام وتطبيع العلاقات مع إسرائيل. يحكى الكاتب المسرحى إبراهيم أصلان أنه أراد كتابة رسالة شخصية إلى الكاتب الفلسطينى الذى نشر مقالا إيجابيا عن مسرحيته وبعد أن كتب الرسالة وذهب إلى مكتب البريد لإرسالها وعندما وصل إلى موظف الشباك وجد نفسه صامتا حيث أنه غير قادر على السؤال كم يتكلف طابع البريد إلى إسرائيل وفى النهاية عاد إلى بيته دون أن يرسل الرسالة(66).

وفضلا عن الحواجز النفسية والآراء المسبقة والمعتقدات التى ليس لها أساس بالنسبة لإسرائيل والتى ترجع جذورها إلى عصر الشيطنة الذى سبق السلام، أضيفت فى فترة ما بعد السلام مخاوف من إسرائيل وهى بشكل عام مخاوف من قدرة إسرائيل فى ظل التكنولوجيا المتقدمة التى تمتلكها وإنجازاتها العلمية والاقتصادية الديناميكية. ففى عصر السلام والتعاون بين مصر وإسرائيل فإن إسرائيل من شأنها أن تبعد مصر عن مكانتها المركزية والريادية فى المنطقة وأن تسيطر على الاقتصاد المصرى واقتصاد المنطقة كلها. كما خشى البعض من غزو ثقافى وتهديد لقيم المجتمع المصرى. صحيح أن هناك عددا غير قليل كان شريكا فى هذه المخاوف الوهمية. والحديث هنا أيضا عن ظاهرة تخترق الطبقات

الاجتماعية وتصل حتى كبار المسئولين فى الأكاديمية بل وفى النظام نفسه. وكان للنظام الخائف على بقائه واستقراره مصدر آخر للقلق وهو السماح التام لكل ما يتعلق بالتطبيع وخاصة السماح بالظهور الحقيقى لإسرائيل فى الإعلام المصرى مما سيفتح الباب أمام المقارنات وإدخال أفكار غير مرغوبة تقوى اتجاهات المعارضة.

يبدو أن خيال عدد غير قليل، فى ظل غياب مناقشة جادة مدروسة بالنسبة لمكانة إسرائيل فى المنطقة فى عصر السلام، هو الذى يوجه فكرهم وتصريحاتهم. فقد زعم سمير سرحان رئيس الهيئة العامة للكتاب وهى جهة حكومية أن إسرائيل تريد تهميش الثقافة المصرية. كما زعم أن إسرائيل تريد من خلال التطبيع الثقافى تأصيل الإدعاء بأنها دولة متقدمة تكنولوجيا على عكس الدول العربية المتخلفة وبذلك تسيطر إقتصاديا على المنطقة(67).

وتوصل صلاح الدين حافظ وهو صحفى فى الأهرام ومعارض دائم للتطبيع إلى استنتاج مماثل لكن من زاوية أخرى. فيقول إن التعاون مع إسرائيل سيجعلها تحتل مكانة مصر كزعيمة للمنطقة ويرى أن هناك مقارنة تاريخية فكلما قويت إسرائيل ضعفت مصر وذلك صحيح فى وقت الحرب لكنه صحيح أكثر فى السلم. فإسرائيل تخطط للسيطرة على المنطقة بواسطة قوتها التكنولوجية والعسكرية(68). كما حذر اليسارى الدكتور محمد حسن نافعة

أستاذ العلوم السياسية بجامعة القاهرة من أنه إذا نجحت إسرائيل فى تحقيق غايتها بعزل مصر فإنها ستسيطر على المشرق العربى وتضعف مصر وأنه يجب محاربة أطماع إسرائيل السياسية وعدم قبولها كقدر مكتوب على المنطقة. ولمنع سيطرة إسرائيل على المشرق العربى يجب العمل، فى رأيه، على إبطاء تأثير التطبيع والحفاظ على جدوى المقاطعة العربية(69).

وكان للمخاوف من الأطماع الإسرائيلية فى السيطرة على المنطقة، كما ذكرنا، مروجين من بين المسئولين فى النظام فقد قال وزير الخارجية عمرو موسى، على سبيل المثال، لسفير الولايات المتحدة فى القاهرة فى صيف 1995 أنه كان هناك انطباع فى القمة الاقتصادية فى الدار البيضاء أن إسرائيل تعتبر التطبيع بديلا عن التقدم فى عملية السلام ووسيلة لفرض هيمنتها على المنطقة. وموسى كما ذكرنا هو الشخصية الرئيسية المسئولة عن إدارة العلاقات مع إسرائيل.

ويمكن القول أن الآراء المسبقة والمخاوف من إسرائيل كانت جزء من الجو العام مع عوامل أخرى ساهمت فى التباطوء والحذر الذى تقدم به النظام فى مسار تطبيع العلاقات مع إسرائيل.

القضية النووية

ألقى الجدل بين مصر وإسرائيل حول القضية النووية بظلاله الثقيلة على العلاقات بين الدولتين طوال فترة حكم حكومة رابين ومن بعده بيريز. فالفجوة بين مواقف الجانبين كانت قطبية. فكانت القضية فى نظر إسرائيل ذات أهمية عليا بل ربما مسألة وجود. لذلك كان احتمال التقليل الحقيقى من هذه الفجوة فى المواقف غير موجود. وكان التوتر بين الدولتين نتيجة طرح مصر القضية بشكل دائم ومستمر أمرا متوقعا من البداية. فكانت لمصر مطالب ملموسة من إسرائيل فى هذا المجال مثل التوقيع على إتفاقية منع انتشار الأسلحة النووية((NPT) وفتح المنشآت النووية الإسرائيلية لإشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية (IAEA). وبدء المفاوضات لتحديد الخطوات العملية لتنفيذ الإعلان عن إقامة منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل فى الشرق الأوسط وكذلك إضافة بند بهذا الشأن فى جدول أعمال مجموعة العمل لمراقبة السلاح والأمن الإقليمى(70). كما طالبت مصر بأن تلتزم إسرائيل بجدول زمنى لتحقيق هذا الهدف. ولتحقق مصر أهدافها قامت بالعمل على تعبئة هيئات دولية مثل الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية ومنظمة دول عدم الإنحياز لممارسة ضغوط دولية على إسرائيل. كما عملت من خلال وسائل الإعلام العربية والمصرية فقال نبيل فهمى

مستشار وزير الخارجية عمرو موسى وذراعه الأيمن، فى الموضوع النووى فى لقاء مع جريدة "الحياة" اللبنانية أن مصر لن توافق أن يكون لإسرائيل التفوق العسكرى خشية حدوث مواجهة عسكرية من شأنها أن تنشب فى المنطقة مستقبلا. إن مصر تتابع سياسة التسلح الإسرائيلية من الناحية التى مازالت تتماشى مع رؤية الصراع وليس رؤية السلام(71).

واعتقدت إسرائيل، التى كانت تبذل فى ذلك الوقت جهودا من أجل تحقيق سلام مع سوريا ودفع التسوية مع الفلسطينيين، أنه لم يحن الوقت بعد لتحقيق حلم شرق أوسط خالى من أسلحة الدمار الشامل أو حتى البدء فى مباحثات حول تحقيقه رغم أنها كانت شريكة فى هذا الحلم. فالرؤية الإسرائيلية تقول أنه يجب التوصل أولا إلى سلام شامل فى المنطقة خاصة مع كل أعضاء الجامعة العربية وكذلك إيران التى تشكل تهديدا على إسرائيل. ونظرا لأنه لا يمكن معرفة الإطار الزمنى المطلوب لتحقيق السلام لذلك فإنه لا مجال لتحديد إطار زمنى لتحقيق هدف المنطقة الخالية من أسلحة الدمار الشامل. وفقط بعد التوصل إلى سلام شامل وبعد أن يجتاز اختبار الفترة الزمنية المحددة له يمكن البدء فى مباحثات فى إطار إقليمى حيث الحديث هنا عن موضوع ليس ثنائيا إسرائيليا مصريا لكنه إقليمى. حاولت إسرائيل على الرغم من

هذا الموقف التقرب من مصر دون التنازل عن موقفها الأساسى وقدمت عدة صيغ بما فيها "صيغة تونس" التى عوضت فى لقاء مجموعة مراقبة السلاح والأمن فى تونس فى نوفمبر 1994. لم يقبل الجانب المصرى أى من هذه المقترحات وأكد أنه اتجه إلى إسرائيل عندما وافقت على أن يتم البدء ليس بالمفاوضات ولكن بالاستعداد للمفاوضات على أن يتم تأجيل المفاوضات نفسها إلى موعد متأخر. كما وافقت مصر على أن تدور المباحثات بواسطة آلية مجموعة مراقبة السلاح والأمن – بدون أن تكون رسمية على جدول الأعمال- وأن تتم فقط مع الدول التى لها علاقات مع إسرائيل. ولم تر إسرائيل فى ذلك الأمر تغييرا جوهريا لذا بقيت على موقفها الأساسى.

حاولت مصر استخدام معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية والتى كان موعد تجديدها فى أبريل 1995 عاملا للضغط على إسرائيل. واعتقدت مصر فى ضوء الاهتمام الأمريكى الكبير بمد فترة المعاهدة بدون تقييد زمنى أن ربط تأييدها بالمماطلة الإسرائيلية فى الاستجابة لمطالبها سيجعل الولايات المتحدة تضغط على إسرائيل كى تلين من موقفها فى هذا الشأن. وفعليا لم يؤد الموقف المصرى إلى ممارسة ضغوط أمريكية على إسرائيل لكن إلى غضب على مصر حيث أن عملها على الساحة العربية والدولية قد صعب من الجهود المبذولة من أجل مد فترة المعاهدة. مع هذا لم تترك مصر الموضوع

فقد تسببت من خلال التصريحات العلنية والتقارير الصحفية فى هجوم إعلامى شديد ضد إسرائيل. ويرى أحد المثقفين المصريين البارزين أنه كان من الخطأ تحويل القضية إلى موضوع للجدال العلنى مع إسرائيل فالإعلام المصرى قليل الخبرة ولا يتميز بالتفريق بين الأمور الدقيقة فقد كان الأمر بالنسبة للإعلام مجرد ضوء أخضر للهجوم الشامل على إسرائيل وليس فقط ما يخص هذا الموضوع.

هدأت القضية النووية قليلا قبل شهر أبريل 1995، إما بسبب الوعد المؤقت بمد مدة المعاهدة أو بسبب النقد اللاذع الذى وجهه الجانب الأمريكى إلى الجانب المصرى. وأوضح متحدثون أمريكيون رفيعو المستوى للجانب المصرى أن هناك حدودا لمقدرة إسرائيل على تحمل الإنتقادات فى هذا الموضوع، مثل موضوعات أخرى، فى الوقت الذى تحاول فيه التركيز على دفع عملية السلام. وحاول الدكتور أسامة الباز الذى كان أسلوبه ألطف من أسلوب عمرو موسى تهدئة محاوريه من الإسرائيليين حول الموقف المصرى وتأثيره على العلاقات بين الدولتين وقال إن مصر يجب أن تضع فى الاعتبار المساحة المحدودة لمناورة حكومة إسرائيل فى موضوع المعاهدة فى ظل الظروف الحالية وكذلك المعدل الذى يمكن أن تقوم فيه بذلك. وقال الباز إن مصر تضع فى اعتبارها الحساسية

الموجودة فى إسرائيل حول موضوع المعاهدة وأنها تطالب فقط بقدر من الانفتاح من جانب إسرائيل لمناقشة هذا الموضوع. وأكد الباز أن الخلاف بين مصر وإسرائيل فى موضوع المعاهدة النووية مرتبط بالمعاهدة فقط ولا يمس أى موضوع ثنائى آخر أو أى شكل من التعاون القائم بين الدولتين وأن مصر لن ترهن عملية التطبيع مع إسرائيل بمطالبها الخاصة بموضوع المعاهدة النووية.

واتخذت مصر بالفعل عدة خطوات تؤيد كلام الدكتور الباز فقد تمت دعوة وفد من أعضاء الكنيست من لجنة الخارجية والأمن إلى القاهرة وسمح لإسرائيل بالمشاركة فى المعرض الصناعى التجارى حيث لاقى جناحها فيه اهتماما كبيرا كما لقى وفد البحث عن المفقودين تعاونا ومساعدة كماء نظمت زيارات لوزيرى السياحة والطاقة الإسرائيليين للقاهرة. وفى المقابل استمر الوزير عمرو موسى فى طرح موضوع القضية النووية بشكل لاذع فى كل لقاء مع نظيره الإسرائيلى أو مع إسرائيليين آخرين. وكانت هناك لقاءات طغت فيها هذه القضية على كل الموضوعات الأخرى التى تم بحثها. وقال الوزير موسى، على عكس الفصل التام الذى قام به الدكتور أسامة الباز بين القضية النووية وبين مجمل العلاقات بين الدولتين، إن هذه القضية مركزية بالنسبة لمصر وأن تقدمها سوف يساعد على التقدم على المستوى الثنائى. وأوضح فى صيف 1995 أنه إذا لم

،يضم بند حول الموضوع النووى فى جدول أعمال مجموعة عمل مراقبة السلاح والأمن فإنه سيصعب على مصر الاستمرار فى العملية متعددة الأطراف وهدد صراحة بمقاطعة مجموعة عمل مراقبة السلاح والأمن مما سيكون له أثر على العملية متعددة الأطراف كلها. أما إسرائيل فقد قالت من جانبها إن على مجموعة عمل مراقبة السلاح والأمن أن تهتم بخطوات بناء الثقة وهو الأمر الضرورى فى هذه المرحلة وإنه ليست هناك حاجة إلى تناول موضوعات لم يحن وقتها. ولقد تسبب الموقف المصرى فى تعليق عمل المجموعة ثم كل العملية متعددة الأطراف لاحقا.

إلتقى شمعون بيريز رئيس الوزراء الجديد فى ديسمبر 1995 بعد اغتيال رئيس الوزراء رابين، الرئيس مبارك فى القاهرة وأجريا حوارا ثنائياوكان من بين الموضوعات التى تناولاها الموضوع النووى. وهناك روايتان حول نتيجة هذا اللقاء فوفقا للرواية الإسرائيلية تم الاتفاق على تأجيل تناول الموضوع النووى حتى بعد التوصل إلى اتفاق مع سوريا أما الرواية المصرية كما عرضها الوزير موسى فتقول أن مصر مهتمة بالتخفيف عن رئيس الوزراء بيريز فى هذه الفترة الصعبة لدفع عملية السلام لكن مطالب مصر باقية كما هى فما زال هناك مطلب مصرى بتحقيق "توازن" فى موضوع مراقبة السلاح والأمن الإقليمى وإن عمل مجموعة مراقبة السلاح والأمن

سيستمر فقط إذا تمت معالجة الموضوع النووى فى إطارها. مع هذا فمصر مستعدة أن تراعى احتياجات إسرائيل من ناحية الجدول الزمنى. وطبقا لأقوال الوزير موسى فإن هناك تفاهما بين الرئيس مبارك ورئيس الحكومة بيريز بأن المشكلة سوف تحل بعد السلام مع سوريا وأنه فى هذه الأثناء يجب إجراء حوار حول هذا الموضوع. بهذا التفسير يكون موسى قد فرغ التفاهم الذى تم التوصل اليه بين الرئيس مبارك وبين رئيس الوزراء بيريز من أى مضمون.

وكانت إسرائيل أحيانا من خلال تصريحاتها وما تنشره هى التى تعطى الجانب المصرى الذريعة للاهتمام بالقضية النووية فعلى سبيل المثال أذاعت القناة الأولى فى التلفزيون الإسرائيلى فى 1996/3/24 تقريرا لياريين قيمور فى برنامج "رؤية أخرى" حول تلوث بيئى بسبب المفاعل النووى فى ديمونة. ولم تهدر مصر فرصة إذاعة هذا التقرير واستغلتها لتحقيق أهدافها فى هذا الموضوع. ولم تكن الحقائق الدقيقة ضرورية وتحدث الرئيس مبارك عن ضرورة جمع معلومات ومعطيات دقيقة عن الأمر وأضاف أنه إذا كان الأمر صحيحا فإنه خطير ويستلزم اتخاذ خطوات لمنع كارثة إقليمية. وسارعت وزارة الخارجية المصرية بالقول إن التقارير الإسرائيلية عن "تسرب نووى" يؤيد القول بأن هناك حاجة إلى إشراف دولى على المنشآت النووية الإسرائيلية. وزعم البعض فى وزارة الخارجية

المصرية بأن الحديث هنا عن خطر بيئى يمس مصر كذلك. وأضافوا أن هناك مخاوف بسبب حدوث أمر مماثل فى عام 1992 ،علم به فقط بعد حوالى عام ومن أن تحدث مثل هذه الأمور دون النشر عنها. وقام وزير الخارجية المصرية عمرو موسى باستدعاء السفير الاسرائيلى على وجه السرعة وأبلغه عن رأيه فى الموضوع وعبر عن القلق المصرى تجاهه. وحدث ثانية نشاط سياسى مصرى واهتمام إعلامى مكثف بإيعاز حكومى.

وعندما أجرت كل من مصر وإسرائيل مباحثات للتوصل إلى اتفاق سلام بينهما لم تلعب القضية النووية دورا فيها ولم يطرحها الجانب المصرى كشرط لتطبيع العلاقات. إلا أنها تحولت مع الوقت إلى قضية مركزية، هذا فى الوقت الذى شهد تحسنا فى العلاقات وكانت فرص التقدم كبيرة. فقد أرادت مصر من ناحية أن تسلب إسرائيل ما اعتبرته الإحتمال العسكرى النووى الذى يمنحها تفوقا استرايجيا على مصر. ومن ناحية أخرى كان لديها شك إن كانت هى نفسها قادرة على تحقيق هذا الهدف. وعلى الرغم من عدم وجود دلائل لدينا فإن هناك قدرا من المنطقية فى التفسير الذى يرى أن مصر أرادت استخدام الخلاف حول هذه القضية من أجل منع التقدم السريع للعلاقات بين الدولتين. وثمة تفسير آخر للموضوع مرتبط بوزير الخارجية عمرو موسى الذى كان يحاول دفع هذا

الموضوع بكل طريقة ممكنة، فلا شك فى أن الوزير موسى عمل بحماس كبير عندما أعطى القضية أولوية كبيرة فى جدول أعماله اليومى.

وكانت السياسة التى اتبعها الوزير موسى، بطبيعة الحال فى مصر، سياسة الرئيس مبارك. مع هذا ألم يعمل الوزير موسى بنشاط أكبر مما أراده الرئيس مبارك؟. هناك عدة حقائق يجب ذكرها فى هذا الخصوص لم يطرح الرئيس مبارك، فى الفترة التى نتناولها وهى الفترة التى كان فيها الموضوع النووى محل خلاف كبير بين الدولتين، هذه القضية فى أى من لقاءاته المتعددة مع رئيس الوزراء رابين، كما لم يطرح الموضوع مع وزيرى الخارجية الإسرائيليين شمعون بيريز وإيهود باراك ولا مع الوزراء الإسرائيليين الذين التقاهم. ذكر الوزير موسى فى أحد لقاءات الرئيس مبارك مع شمعون بيريز وفى رد على سؤال حول ما إذا كانت هناك موضوعات أخرى مطروحة على جدول الأعمال الموضوع النووى فتطور جدل كبير فى حضور الرئيس بين الوزيرين بيريز وموسى وتدخل الرئيس، الذى لم يبد أية ملحوظة حول صلب الموضوع، مرتين فى هذا الجدال بملاحظات تركت انطباعا بالابتعاد عن الموضوع وقال "إجلسا وتحدثا عن ذلك فيما بينكما وأوجدا صيغة متفق عليها". لقد تميز الوزير موسى بالطريقة التى عمل بها من أجل دفع

السياسية المصرية حول هذا الموضوع كما لم يدقق فى الاختيار فى كل ما يرتبط بالأساليب التى عرض بها مواقفه فقد أفسح، على سبيل المثال، بتصريحاته المجال أمام الادعاءات التى ليس لها أساس من الصحة حول أن الزلازل فى المنطقة سببها تجربة نووية إسرائيلية. وسواء كان الوزير موسى يقصد الإضرار بالعلاقات مع إسرائيل أم لا، إلا أن الطريقة التى عالج بها القضية النووية ساهمت فى الشجار الإعلامى خاصة فى الكتابة المعادية ضد إسرائيل فى الصحف القومية الرسمية ولم يسهم الجو المعادى لإسرائيل، الذى ساد، فى دفع عملية تطبيع العلاقات بين الدولتين.

ستصبح مناقشة دوافع الإهتمام المصرى بالقضية النووية ناقصة لو لم نشر إلى وجود مخاوف حقيقية فى مصر من نوايا إسرائيل فالاحتمال القائم تحت تشكيل حكومى معين أو آخر والامكانية النووية الإسرائيلية يشكلان تهديدا لأمن مصر وهو لدى كثير من المصريين وكذلك لدى مستويات النظام الحاكم المختلفة أمرا حقيقيا وليس نظريا. كما أن المخاوف فى هذا الشأن موجودة لدى القيادة العسكرية المصرية. ذكرت شخصية مصرية رفيعة أن من بين دوافع الموقف المصرى فى هذا الموضوع الضغط الذى تمارسه عناصر عسكرية على المستوى السياسى. وبقيت الفجوة بين الجانبين على مدى الفترة التى نتناولها بالنسبة للقضية النووية.

وبقيت القضية النووية قضية يحتمل أن تعود لتصبح نشطة وتلقى بظلالها على العلاقات بين الدولتين.

طرد رجال حماس إلى لبنان

صادقت الحكومة الإسرائيلية فى 16 ديسمبر 1992 على إبعاد 415 من عناصر حماس عن حدود الدولة. وبعد يومين تم إحضارهم إلى الحدود اللبنانية ونظرا لأن الحكومة اللبنانية لم تسمح بدخولهم إلى داخل لبنان قاموا بالتخييم فى منطقة مهجورة بجوار المنطقة الأمنية الإسرائيلية. وأدت التغطية التلفزيونية التى حظيت بها هذه القضية بما فى ذلك صور المبعدين الساكنين فى الخيام فى برد الشتاء إلى تزايد ردود الفعل بما فيها من انتقادات ومشاعر غضب فى مصر ودول عربية أخرى. وكان رد الفعل المصرى قاسيا وإن كان تم الحفاظ على المستوى الرسمى على ضبط النفس والحذر. كان من بين الدوائر السياسية قدر لا بأس به من التفاهم لدوافع إسرائيل لكن ليس لعملية الإبعاد وتم التأكيد فى التصريحات السياسة على ضرورة استمرار عملية السلام وألا تعلق المفاوضات التى أجريت فى ذلك الوقت. وفى التصريحات الرسمية كان الاستنكار ضد عملية الإبعاد وليس ضد حكومة إسرائيل. وفى النشاط على الساحة العربية طالبت مصر فى مؤتمر وزراء الخارجية العرب الذى

عقد بعد فترة وجيزة من عملية الإبعاد بالاعتدال فى ردود الفعل الغاضبة. ولقد ركزت مصر عملا بوعدها للولايات المتحدة على العمل من أجل منع صدور قرار يربط استمرار مباحثات السلام بإلغاء الإبعاد. ولقد توجت الجهود المصرية بالنجاح ولم يتبن مؤتمر وزراء الخارجية العرب القرار. كما عملت مصر بجد على مختلف المسارات من أجل إعادة المبعدين وركزت جهودها على حكومتى إسرائيل والولايات المتحدة التى عملت على حل المشكلة وأعرب النظام المصرى لإسرائيل عن تفهمه لخطواتها ضد المتطرفين بما فى ذلك الاعتقالات لكنه أكد على أن الطرد الجماعى للفلسطينيين من أرضهم عمل لم تقم به حتى حكومات الليكود.

وقالت شخصيات مثل كمال حسن على والدكتور مصطفى خليل رئيس الوزراء السابق إن عملية الإبعاد ستؤثر بشكل سئ على العلاقات بين الدولتين واقترحا أن يتم إدخال المبعدين إلى المنطقة الأمنية الإسرائيلية فى جنوب لبنان حتى إيجاد حل آخر وسيهدئ ذلك من الضجة الإعلامية خاصة الصور الصعبة التى تفرض على مصر ضغوطا بالنسبة لعلاقاتها مع إسرائيل. وقال المحيطون بالرئيس مبارك للجانب الإسرائيلى أن الصور المعروضة يوميا من هذه المنطقة تغطى على أى مبرر بالنسبة لدوافع عملية الإبعاد.

كما شهد البرلمان المصرى نقاشا عاصفا حول الموضوع انتقد فيه الأعضاء بشدة حكومة إسرائيل ودعوا إلى عودة المبعدين. وكذلك النقاش الذى دار فى لجنة الشئون العربية والأمن القومى بمجلس الشورى حيث قدم العضو أنيس منصور مشروع قرار بتشكيل وفد يسافر إلى إسرائيل للوقوف على الحقائق والتعرف على المشكلة عن قرب دون أى آراء مسبقة وكانت هذه فكرة لتهدئة الحوار المشتعل. وقد رفض هذا الاقتراح واستمر الجدل الذى وصفه أنيس منصور بأنه جدل يظهر شكلا كبيرا من الآراء المسبقة والجهل معا.

واجهت إسرائيل على المستوى الإعلامى هجوما مستمرا بلا ضابط أو رادع ووسع التلفزيون المصرى تغطيته وعرض يوميا تقارير من المنطقة. وانتقدت الصحافة القومية بشكل شبه منسق عملية الإبعاد مستخدمة تعبيرات قاسية ضد إسرائيل لم تستخدم فى وسائل الإعلام قبل شهور طويلة. كما لو أن انتقاد عملية الإبعاد أعطى الضوء الأخضر لإنتقاد شامل وجارف ضد إسرائيل فى مجالات أخرى غير مرتبطة بالإبعاد. وقال مكرم محمد أحمد رئيس تحرير مجلة "المصور" فى حديث مع سفير إسرائيل إن صورة إسرائيل فى مصر والتى كانت فى عملية تحسن منذ تشكيل حكومة رابين تأثرت بهذه القضية.

وقررت مصر على المستوى العملى فى العلاقات بين الجانبين تجميد كل الاتصالات فى جميع الموضوعات المطروحة على جدول الأعمال والامتناع عن اتخاذ أى خطوة تعتبر تقدما فى العلاقات أو إظهار أى حسن نية تجاه إسرائيل وذلك حتى إيجاد حل للقضية وتهدئة الجو العام. وسمح النظام للطلاب الثائرين بالتظاهر لكن بين أسوار الجامعات فقط ومنع أية محاولة للتظاهر خارجها، وأحبطت أية محاولة للوصول إلى السفارة الإسرائيلية. وفى الأمم المتحدة كان هناك نشاط عربى ألهبه الأمين العام للمنظمة الدكتور بطرس غالى ولعبت مصر دور المهدئ واستجاب الرئيس مبارك لطلب بيل كلينتون رئيس الولايات المتحدة الأمريكية الذى طلب منه التأثير على الأمين العام للأمم المتحدة مصرى المولد من أجل الاعتدال فى كلماته. واتصل مبارك بالفعل ببطرس غالى كما توجه الدكتور أسامة الباز الذى كان فى ذلك الوقت فى واشنطن بغرض التباحث مع أعضاء من الإدارة وفقا لطلب أمريكى إلى نيويورك للمساعدة فى اعتدال الموقف العربى. ولقد عمل الدكتور الباز، وفقا للشهادة الأمريكية، بكفاءة. وفى فبراير 1993 وبمساعدة فعالة من الولايات المتحدة تقدمت الجهود لحل القضية وظهرت صفقة من عدة خطوات حول الموضوع متمثلة فى الإعادة الفورية لمائة من المبعدين وتقصير فترة إبعاد الباقين. ولم تتحمس مصر الرسمية لبنود

الصفقة وقالت إنها غير كافية لإنهاء القضية فقد أرادت مصر أن يعود كل المبعدين فى أقرب وقت وينقلون حتى وقت عودتهم إلى الشريط الأمنى الإسرائيلى فى جنوب لبنان حتى تنتهى الحملة الإعلامية التى ضخمت من الموضوع. وأجرى وزير الخارجية الأمريكى وارين كريستوفر فى نهاية شهر فبراير مباحثات فى القاهرة وفى رد على الإدعاءات المصرية حول الصفقة التى تمت بلورتها قال وزير الخارجية إن الولايات المتحدة لن تطلب من إسرائيل فتح الموضوع ثانية للنقاش. ورغم أن الرئيس مبارك قد قبل ذلك الأمر إلا أن الوزير موسى أصر على ضرورة اتخاذ خطوات أخرى. ورد وزير الخارجية الأمريكى بضجر قائلا إن الولايات المتحدة لن تطلب من إسرائيل اتخاذ خطوات غير مشمولة فى الصفقة. ورغم أن مصر أعلنت فى الحوار أنها قبلت الصفقة وكان ذلك بدون تحمس إلا أنه فعليا تم توجيه الصحافة القومية الرسمية بواسطة السلطات إلى دعوة الفلسطينيين إلى رفضها.

نفذت الصفقة فى شهر مارس وهدأ معها الجو العام تدريجيا واستؤنفت مفاوضات السلام. كان ذلك الحدث الأول فى سلسلة أحداث كدرت جو العلاقات بين الدولتين وعرقلت تطور العلاقات بينهما منذ أن بدأ عصر جديد مع تشكيل حكومة رابين. كانت قضية المبعدين، على العكس من القضية النووية التى أثارتها مصر، نتيجة

مباشرة لقرار إسرائيلى. ولقد سمحت مصر فى هذه القضية للإعلام بانتقاد إسرائيل لكن على الساحة العربية والدولية أظهرت مصر رؤية معتدلة بل ومحافظة. وكما سنرى فيما بعد فإن هذا الموقف لن يتكرر فى القضايا الأخرى التى أظهرت فيها مصر نشاطا ضد إسرائيل حتى على الساحة الدولية. ويبدو أنه فى حالة المبعدين زاد لدى مصر الإحساس بالمسئولية تجاه استمرار مباحثات السلام وأن التوجه الشخصى للرئيس الأمريكى للرئيس مبارك لعب دورا مهما.

مذبحة الخليل

أطلق باروخ جولدشطاين، من سكان كيريات أربع، فى 25 فبراير 1994 النارعلى المصلين المسلمين فى الحرم الإبراهيمى بالخليل وقتل 29 مصليا وأصاب تسعين آخرين. أدت هذه المذبحة التى حدثت فى شهر رمضان إلى حدوث صدمة كبيرة فى أنحاء العالم الاسلامى. ولم تتأخر ردود الفعل الشديدة فى مصر. كان فى التصريحات الرسمية نوع من ضبط النفس فقد استنكر كل من الرئيس مبارك ووزير الخارجية عمرو موسى المذبحة لكنهما لم يحملا الحكومة الإسرائيلية المسئولية ولم يستخدما ألفاظا تلهب المشاعر. لكن على ساحة الأمم المتحدة والنشاط الدولى رأست مصر التحرك العربى وطالبت بمطالب مبالغ فيها فقد طالبت بفرض إشراف دولى على المستوطنين

ونزع سلاحهم ومنح الفلسطينيين السلاح للدفاع عن أنفسهم. وانتقد نبيل العربى سفير مصر لدى الأمم المتحدة السلطات الإسرائيلية بشدة قائلا: بدلا من نزع سلاح المستوطنين لمنع هجوم مماثل على الفلسطينيين الأبرياء فى المستقبل فإنهم يردون بشكل "أدى إلى موت عشرات الفلسطينيين الآخرين". وعلى المستوى الإعلامى يذكر أن التلفزيون المصرى أظهر ضبطا للنفس بعد هذه القضية ولوحظ ذلك فى الحجم المخصص للموضوع وموقعه من نشرة الأخبار وكذلك فى الصور المعروضة. وفى المقابل فإنه كان فى الإعلام المكتوب تعبيرات قاسية ليس فقط ضد المذبحة بل ضد الحكومة الإسرائيلية التى ساهمت بتهيئة الظروف لهذا العمل البشع. ويعتقد أن السلطات المصرية فضلت بعض "التنفيث" المراقب بشرط ألا يؤدى ذلك إلى إلهاب المشاعر. وفى التلفزيون كانت الرقابة أكثر منها فى الصحافة المكتوبة حيث أن التلفزيون يعتبر الوسيلة الاعلامية الأكثر إلهابا للمشاعر.

ظهرت مشاعر الغضب لدى الرأى العام المصرى فى المظاهرات المتزايدة يوميا وكانت أولى المظاهرات بمبادرة من طلاب الجامعات تبعتها النقابات المهنية وأحزاب المعارضة وعلى رأسها حزب العمل صاحب الطابع الاسلامى والحزب الناصرى. وفى الرابع من مارس أخذت المظاهرات بعدا أكبر، فبعد صلاة الجمعة أقيمت عدة

مظاهرات فى بعض الأماكن فى أنحاء البلاد كانت أكبرها بجوار الجامع الأزهر فى القاهرة والذى شارك فى الصلاة فيه زعماء وعناصر من أحزاب المعارضة. ولقد طالبت معظم الهتافات والشعارات التى رددوها باتخاذ خطوات ضد إسرائيل مثل طرد السفير الإسرائيلى وإغلاق السفارة وتعليق التطبيع والتعاون مع إسرائيل كما تم ترديد هتافات ضد اليهود بشكل عام ووصفوهم بأنهم قتلة المصلين والمعتدين على الأماكن المقدسة الاسلامية، وحرق علم إسرائيل فى بعض المظاهرات الأخرى.

عملت السلطات وقوات الأمن بشكل عام على منع إلهاب المشاعر على الرغم من سماحهم بقدر معين من "التنفيث" فسمحوا للطلاب بالتظاهر داخل الجامعات لكن ليس خارجها خشية فقدان السيطرة على المظاهرات من ناحية وأن تأخذ طابعا معاديا للحكومة من ناحية أخرى. وفى حالة جامعة القاهرة فقد راقبت السلطات الوضع بشدة نظرا لقربها من السفارة الإسرائيلية. غير أن الطلاب نجحوا فى الخروج من الحرم الجامعى و نجح بعضهم حتى تفريق المظاهرة من الإقتراب من السفارة الإسرائيلية. ولمنع المساس بالسفارة أو العاملين بها عززت قوات الأمن من إجراءات التأمين حولها. واتخذت السلطات فى مظاهرات يوم الجمعة ترتيبات أمنية شديدة وتدخلت فى حالة التهاب الجو العام خاصة عندما بدأ

المتظاهرون فى الهتاف ضد النظام الحاكم. وكان حجم المظاهرات الكبير بسبب دعوة شيخ الأزهر جاد الحق على جاد الحق كل المساجد إلى تناول المذبحة فى خطبة يوم الجمعة. ولقد ساهمت الدعوة فى إلهاب متوقع للمشاعر والأمر شبه المؤكد أن دعوة شيخ الأزهر كانت بالتنسيق مع السلطات. ويبدو أن السلطات فى هذه الحالة خرجت عن الخط الرسمى الداعى إلى منع إلهاب المشاعر.

أخبرت وزارة الخارجية المصرية إسرائيل أن هذه العملية المخيفة تعتبر ضربة قاسمة لعملية التغيير فى تعامل الشعب المصرى مع إسرائيل. كما قالت إن مشاعر الغضب زادت نتيجة الصور الصعبة التى يبثها التلفزيون الإسرائيلى مثل جنازة القاتل التى خلقت انطباعا بأنها جنازة بطل قومى وكذلك إذاعة التصريحات المؤيدة للمذبحة. وترى وزارة الخارجية أن التلفزيون لا يجب أن يسمح بعرض مثل هذه التصريحات. ولقد اضطر وزير الخارجية عمرو موسى إلى مواجهة عاصفة من الغضب فى مجلس الشعب حول هذا الموضوع(73) وقدم 27 عضوا بالمجلس من المعارضة مشروع قرار يدعو إلى طرد السفير الإسرائيلى وتعليق عملية تطبيع العلاقات بين مصر وإسرائيل غير أن الدكتور فتحى سرور رئيس المجلس امتنع عن عرض المشروع للتصويت. ووزع رئيس الحزب الناصرى ضياء الدين داوود على أعضاء المجلس دعوة شيخ الأزهر

لكل العرب بالامتناع عن القيام بأى اتصال مع الإسرائيليين واعتقد نبيل فهمى المستشار السياسى لوزير الخارجية أن الأجواء ستهدأ مع الوقت خاصة بعدما يتم الاتفاق على استئناف مفاوضات السلام المعلقة بسبب المذبحة وفى هذه الأثناء سيكون من المفيد إذا ما أعلنت الحكومة الإسرائيلية عن قيامها بخطوات حاسمة لمنع تكرار مثل هذه الأحداث فى المستقبل.

جمدت مصر بعد المذبحة كل الموضوعات المطروحة على جدول الأعمال فى علاقاتها مع إسرائيل وأخبرت إسرائيل رسميا فى 17 مارس 1994 إلغاء مشاركتها فى المعرض الصناعى التجارى بالقاهرة والذى كان من المقرر أن يفتتح بعد فترة قصيرة. كما أرجأ الدكتور محمد عبد اللاه رئيس لجنة الخارجية بمجلس الشعب زيارته لإسرائيل والتى كانت مقررة فى وقت قريب. كما أرجأ وفد من اتحاد الصناعات المصرية، كان من المقرر له أن يزور إسرائيل سفره اليها. وألغت مجموعة من القضاة والمحامين برئاسة قاضى محكمة الاستئناف فى الأسكندرية عبد الرازق نصرت برنامجها لزيارة إسرائيل. وبدأ رجال الأعمال الإسرائيليون يواجهون صعوبات فى الحصول على تصاريح السفر إلى مصر. وأجلت مصر استمرار عملية البحث عن مفقودى الجيش الإسرائيلى.

بقيت معظم الخطوات التى اتخذتها مصر كما هى حتى بعد أن توصل الفلسطينيون وإسرائيل إلى اتفاق حول استئناف المفاوضات فى أبريل 1994. وساهمت حقيقة إجراء مباحثات بين إسرائيل والفلسطينيين فى القاهرة فى اعتدال رؤية ردود الفعل المصرية وجاء ذوبان الجليد بعد أن وقعت إسرائيل والفلسطينيون على اتفاق غزة وأريحا فى 4 مايو 1994. وظل منع إسرائيل من المشاركة فى المعرض الصناعى التجارى سارياً فى هذا العام أيضا.

ويمكن القول أن مذبحة الخليل لم تسبب ضررا دائما فى العلاقات بين إسرائيل ومصر حيث أنه بعد عدة شهور بدأ العمل ثانية فى معظم الموضوعات التى تم تجميدها. لكن الضرر الحقيقى هو إهدار الوقت الثمين فلولا هذه المذبحة لكان من الممكن استغلال هذا الوقت فى تطوير العلاقات بين الدولتين. كان إهدار هذا الوقت لحوالى عام وربع وهو الوقت الأمثل من ناحية احتمالات تطوير العلاقات منذ التوقيع على اتفاقيات أوسلو فى سبتمبر 1993 وحتى بداية عام 1995. فبعد تلك الفترة بدأ صفو العلاقات يتكدر ثانية بعد تكرار الموضوعات محل الخلاف بين الدولتين فضلا عن الاساءة إلى صورة إسرائيل لدى الشعب المصرى. وكان لهذه الإساءة تأثير أطول من الإساءة الناتجة عن الموضوعات الحساسة المطروحة على جدول الأعمال.

قضية القدس

من القضايا التى عكرت صفو العلاقات بين مصر وإسرائيل فى فترة حكومة رابين قضية القدس والتى اختلفت مواقف الجانبين منها. قال الدكتور أسامة الباز فى أحد لقاءاته مع الجانب الإسرائيلى فى تلك الفترة إن قضية القدس تمس عصبا مفتوحا لدى كل عربى ومسلم. فالحديث هنا بالفعل عن قضية حساسة جدا بالنسبة للجانبين ولهذا السبب كان الاتجاه دائما نحو تأجيل مناقشاتها إلى المراحل النهائية من المباحثات بين إسرائيل والفلسطينيين. إكتفت مصر وإسرائيل فى إتفاقية كامب ديفيد فى سبتمبر 1978 بتسجيل مواقفهما من هذا الموضوع من خلال تبادل الرسائل التى ضمتها الاتفاقيات. فقال الرئيس السادات إن القدس عربية ويجب أن تكون تحت السيادة العربية وإنه ليس للخطوات التى اتخذتها إسرائيل لتحديد مكانة المدينة بشكل أحادى الجانب أية صلاحية. وكتب رئيس الوزراء بيجين إنه وفقا لقرار الكنيست فإن القدس الموحدة هى عاصمة دولة إسرائيل.

كان أصل الخلاف بين الدولتين حول موضوع القدس مسألة ما هو مسموح عمله وما هو ممنوع حتى التوصل إلى تسوية دائمة. قالت مصر إن على إسرائيل الامتناع عن اتخاذ أية خطوات من

شأنها أن تغير من طبيعة المدينة. فأرادت مصر فى إطار هذا المطلب أن تمتنع إسرائيل كليا عن أى بناء يهودى فى أنحاء المدينة التى لم تكن من الأراضى الإسرائيلية قبل عام 1967 وأن تتوقف عن مصادرة الأراضى فى هذه الأجزاء. أما إسرائيل فترى أن القدس باعتبارها مدينة حية تتنفس فإن المتطلبات السكانية تستلزم الاستمرار فى البناء فيها. ولقد طرح الرئيس مبارك، الذى كان حساسا جدا بالنسبة لقضية القدس، الموضوع فى أول اتصال له بالرئيس الأمريكى كلينتون بعد فترة قصيرة من انتخابه. فقد أراد أن يطلع الرئيس الأمريكى على الحساسية الكبيرة لهذه القضية بالنسبة للعالم العربى والإسلامى. كما أعرب عن رأيه فى التصريحات الإنتخابية بالنسبة لهذه القضية وقضية نقل السفارة الأمريكية إلى القدس التى ستقوى من العناصر المتطرفة فى العالمين العربى والإسلامى المعارضة لعملية السلام مع إسرائيل. واعتاد الرئيس مبارك فى لقائه مع رئيس الوزراء رابين طرح القضية والقول بأن تأجيل مناقشة القضية إلى المرحلة النهائية من التسوية معناه ترك الوضع الحالى كما هو عليه. وفى رأيه إن كل خطوة تتخذها إسرائيل فى هذه القضية الحساسة تثير غضب ليس فقط الفلسطينيين بل العرب والمسلمين ككل. ونصح الرئيس بالامتناع عن أية تصريحات فى هذا الشأن تؤدى إلى تصريحات مضادة وإلى تصعيد فى

التصريحات واشتعال الموقف دون حاجة حول هذا الموضوع. وفى المقابل تحدث رئيس الوزراء رابين عن أهمية مدينة القدس بالنسبة لليهود بشكل عام وإسرائيل بشكل خاص وعن حساسيتهم الشديدة تجاه هذا الموضوع.

صادقت الحكومة الإسرائيلية فى أوائل مايو 1995 على مصادرة 535 دونما فى القدس لأغراض البناء. وصودر فى حى راموت ما يقرب من 335 دونما 55% منها يمتلكها العرب. كما صودر فى جبل جيلو 200 دونما الجزء الأصغر منها يمتلكه العرب غير أن الغالبية لم تكن ملكيتها واضحة. وتسببت عملية المصادرة فى إشعال القضية وتحويلها من خلاف كامن إلى خلاف نشيط يعكر الأجواء بين مصر وإسرائيل. وكانت ردود الفعل فى مصر قاسية وغاضبة وكان التعبير عن هذا الغضب بعدة أشكال: فقد بادرت مصر على الساحة الدولية بدعوة انعقاد عاجل لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة وهاجم سفير مصر لدى الأمم المتحدة نبيل العربى أثناء النقاش الخطوات الإسرائيلية بكلمات قاسية ووصفها بالخرق الفاضح للقانون الدولى وقرارات مجلس الأمن والالتزامات التى أخذتها إسرائيل على عاتقها، وأن هذه الخطوات تلقى بالشكوك حول نوايا إسرائيل ومصداقيتها، وأكثر من هذا فإنها تهدد عملية السلام لأنها تسحب البساط من تحت أقدام المؤمنين بالمفاوضات كوسيلة

لتسوية النزاع العربى الإسرائيلى وتساند مؤيدى التطرف والعنف والإرهاب من الجانبين. وطالب العربى مجلس الأمن اعتبار هذه الخطوات تمس استقرار المنطقة كلها وتهدد السلام والأمن الدوليين(74). وعندما انتهى النقاش بفيتو أمريكى منع اتخاذ قرار يدين إسرائيل ويدعوها إلى إلغاء الخطوات التى اتخذتها بادرت مصر بدعوة الجامعة العربية إلى الانعقاد. وعلى الساحة العربية والاسلامية شجعت مصر التصريحات التى تدين عملية المصادرة.

وعلى المستوى الثنائى دار جدل حاد بين مصر وإسرائيل فاتهمت مصر إسرائيل بالقيام بتصرف يضر عملية السلام ويتجاهل مشاعر العرب والمسلمين ويتسبب فى إحراج مصر. وقال وزير الخارجية عمرو موسى إن عملية مصادرة الأراضى فى القدس تؤثر بشكل سلبى على التهدئة العربية الإسرائيلية وعلى احتمالات التعاون مع إسرائيل ورفض التفسير القائل بأن القدس مدينة حية تتنفس وإن سكانها فى نمو وفى حاجة إلى أراض للبناء. وعلى حد قوله فإن المنطق الذى يقول إن إسرائيل فى حاجة إلى مزيد من الأراضى أمر له آثار خطيرة على عملية السلام. وقال الوزير موسى إنه اعتقد أن موضوع القدس من الممكن أن ينتظر غير أن إسرائيل تضع حقائق جديدة على الأرض وتتسبب فى الاستياء العربى والاسلامى العام والانشغال بهذه القضية فى المرحلة الحالية. أما الجانب الإسرائيل فمن ناحيته

أدلى بتصريحات قاسية ضد مصر لأنها تعبئ الرأى العام المصرى والعربى والاسلامى ضد إسرائيل كما فعلت من قبل فى القضية النووية.

زاد التحرك السياسى المصرى وكثرة التصريحات التى تدين بشدة عملية المصادرة من إشعال لهجة الشجار فى وسائل الإعلام. وكما فى حالات أخرى لم تقتصر الحملة الإعلامية على موضوع الخلاف فقط بل تحولت إلى حملة جارفة ضد إسرائيل. وأنكر مسئول فى وزارة الخارجية المصرية أن تكون مصر قد أثارت هذه العاصفة بواسطة وسائل الإعلام وزعم أن ذلك تعبير عن غضب الشرفاء فمشكلة القدس تضر عملية التطبيع المعقدة. ولم يلطف قرار الحكومة الإسرائيلية فى 14 مايو 1995 بعدم مصادرة أى أراض أخرى لأغراض البناء فى القدس من الجو مع الجانب المصرى الذى أراد أن تلغى إسرائيل أو على الأقل تعلق قرار المصادرة الذى تم اتخاذه.

ورغم أن السياسة المصرية تجاه قضية القدس كانت مشتركة بين كل القيادات المصرية إلا أنه كانت هناك فروق طفيفة. وأظهر عمرو موسى مثل القضايا الأخرى التى اختلفت فيها مصر وإسرائيل خطا عنيفا على وجه الخصوص. ولقد صاحب الحوار حول هذه القضية بين الوزير موسى والوزير بيريز نبرات مرتفعة وكلمات لاذعة. وحول الاحتفال الذى تعد له إسرائيل بمناسبة مرور 3000 سنة

على مدينة القدس قال موسى إن ذلك سيكون مصدر "كارثة كبرى" وفى المقابل أظهر الرئيس مبارك خطا أكثر اعتدالا حيث قال "أقيموا الاحتفالات لكن بحذر". والخط الأكثر رصانة والأقل توترا أظهره الدكتور أسامة الباز المستشار السياسى للرئيس والذى تميز كعادته بضبط النفس والابتعاد عن التعبيرات اللاذعة وقال بنبرة هادئة إنه ليس على إسرائيل بالفعل أن تقدم تقريرا لمصر قبل اتخاذ أى خطوة مثل مصادرة الأراضى فى القدس لكن مصر ترغب فى أن يسود بينها وبين إسرائيل علاقات مفتوحة فيمكن لإسرائيل أن توضح موقفها وفى نفس الوقت تأخذ فى الاعتبار الموقف المصرى. ولو خلقت إسرائيل الانطباع بأن الموقف المصرى ليس مهما بالنسبة لها فإنها سوف تبعد الكثيرين فى مصر عنها. ورغم أن إسرائيل تعتقد أن القدس تخصها فإن عليها أن تضع فى الاعتبار مشاعر الآخرين حول هذا الموضوع وعدم فرض رؤيتها.

هدأ الوضع تدريجيا بعد فترة فلقد لعب الأمريكيون دورا مهما فى هذا الموضوع حيث خشوا أن يصعب الجو السلبى الذى خلقته مصر حول إسرائيل بسبب القضايا محل الخلاف مثل القضية النووية والآن قضية القدس على إسرائيل فى الاستمرار فى التقدم فى عملية السلام. ولقد كانت إسرائيل فى ذلك الوقت فى ذروة المفاوضات حول الاتفاق المرحلى مع الفلسطينيين وهى المفاوضات

التى تتطلب كل اهتمامها. ومن المحتمل أن يكون الجانب المصرى قد أدرك أنه تمادى فى انتقاده لإسرائيل وحكومتها فمصر قيمت، بشكل عام، سياسة الحكومة الإسرائيلية وفقا لكل ما هو مرتبط بعملية السلام. وأعربت مصر نتيجة ذلك فى نهاية صيف 1995 عن رغبتها فى فتح صفحة جديدة فى علاقاتها مع إسرائيل كما ساهم التوقيع على الاتفاق المرحلى مع الفلسطينيين فى سبتمبر 1995 فى تهدئة موضوع القدس وتحسين الأجواء بالنسبة للعلاقات بين مصر وإسرائيل رغم الرواسب المتبقية.

قضية قتل الأسرى المصريين

من القضايا التى عكرت صفو العلاقات المصرية–الإسرائيلية على مدى شهور طويلة ما نشر فى إسرائيل حول مقتل الأسرى المصريين فى حرب سيناء فى أكتوبر 1956. ففى شهر أغسطس 1995، نشرت فى إسرائيل نتائج بحث قام به قسم التاريخ بالجيش الإسرائيلى جاء بها أن جنود كتيبة المظلات قتلوا عشرات الأسرى المصريين. ونشرت جريدة "القدس" المحلية فى 11 أغسطس لقاء مع العميد (احتياط) أرييه بيرو قال فيه أنه كان قائد سرية فى كتيبة المظلات وصدق على نتائج البحث وزعم أنه قتل بنفسه أسرى مصريين فى ممر متلا. وكالنار فى الهشيم انتشرت تفاصيل اللقاء بعد فترة قصيرة فى وسائل

الإعلام المصرية. كان رد الفعل المصرى فى البداية متماسكا مما عكس حالة من الارتباك. فطلبت مصر إسرائيل فور النشر توضيحات حول هذا الموضوع. واكتفى عمرو موسى برد قصير وموضوعى قائلا إن مصر طلبت من إسرائيل توضيحات. وقال أعضاء الخارجية المصرية للجانب الإسرائيلى إن الوزير حظر، فى المشاورات الداخلية، على أى شخص الإدلاء بحديث حول هذا الموضوع بخلافه هو شخصيا وأضاف بإنه لا يريد أن تلقى هذه القضية بظلال سلبية على العلاقات بين الدولتين. وأعرب رجال الإدارة المصرية فى المباحثات غير الرسمية عن أسفهم لنشر هذه القضية فى إسرائيل وتعجبوا من السبب وراء فتح الجروح القديمة وإحراج مصر. وكان التوقع المصرى فى هذه المرحلة الأولية أن الموضوع لن يتطور وسيمر بسرعة بعد أن تحصل مصر من إسرائيل على رد رسمى وسريع.

ومن أجل فهم موقف السلطات المصرية والإحراج الذى تعرضت له يجب أن نذكر أن مصر لديها عدد كبير من المفقودين فى كل الحروب مع إسرائيل وكذلك فى حربها فى اليمن فى الستينيات. ولم تبذل السلطات الجهد الكاف لمعرفة مصيرهم ولم يخبروا أسرهم فى معظم الحالات بأى معلومات عن ملابسات فقدهم. كما دفن كثير من الشهداء بلا شواهد قبور. ولقد تسبب هذا الأمر فى

مرارة كبيرة لدى عائلات المفقودين المصريين. فكان الإعلان فى إسرائيل عن قتل أسرى مصريين بمثابة فتح لجروح قديمة عند كثير من المواطنين المصريين وتسبب فى عودة المزاعم الشعبية ضد السلطات. من هنا يأتى الإحراج ورغبة السلطات فى الإغلاق السريع لهذه القضية وذلك عند حصولها على رد سريع من إسرائيل حول الموضوع. لكن الرد الإسرائيلى لم يأت سريعا من هنا بدأ الموضوع ينتشر سريعا بين الشعب. ولذلك زادت الحكومة بعد الإرباك الأولى وفى ضوء رد الفعل الشعبى الغاضب وفى ظل غياب الرد الإسرائيلى، من مطالبها من إسرائيل ولم تكتف فقط بالتوضيحات.

وأجاب الرئيس مبارك عندما سئل عن الموضوع بأن مصر لا ترغب فى خلق مشكلة بين البلدين فالحديث هنا عن عمل فردى ومع ذلك أوضح الرئيس أنه عند الضرورة ستطلب مصر إجراء تحقيق من أجل محاسبة المسئولين. ومع مرور الأيام وعدم تلقى الرد الإسرائيلى ازداد الموقف الرسمى تشددا وأضيفت له عناصر جديدة حيث تطالب مصر الآن بإجراء تحقيق ومعاقبة المذنبين ودفع التعويضات والاعتذار. ورفضت مصر ما طرحه المستشار القضائى للحكومة الإسرائيلية حول تقادم هذه الأعمال. وأوضح وزير الخارجية عمرو موسى بأن معاهدة جنيف الثالثة والتى وقعت عليها كل من مصر وإسرائيل لا تعترف بتقادم جرائم الحرب.

لم تعكس نبرة ضبط النفس المصاحبة للردود الرسمية العاصفة الشعبية التى هبت فى ذلك الوقت فبعدما اكتفت وسائل الإعلام فى المرحلة الأولى بتقديم التقارير كما نشرتها إسرائيل، بدأ نشر التحليلات كما كتبت المقالات والرسوم الكاريكاتيرية بأسلوب متشدد وعادت الظاهرة التى طبقا لها لم تكتف الصحف فيها بقضية قتل الأسرى فقط بل تحولت إلى هجوم شامل على إسرائيل. وكان ذلك سواء فى الصحف القومية أو صحف المعارضة حيث سمحت السلطات للصحف بمهاجمة إسرائيل رغم إدعائها رغبتها فى إزاحة الموضوع من الأجندة اليومية. ولا شك فى أن النظام لم يرغب فى ذلك فقد كان قادرا على تخفيف حدة الكتابة الملتهبة والمليئة بالتعبيرات العدائية التى ملأت الصحف القومية. وفى ظل غياب هذا التخفيف غنت الصحافة الغضب الشعبى الذى تحول من جانبه إلى ضغط على النظام. نبعت قوة الغضب الشعبى ليس فقط من التحريض الإعلامى بل أيضا من تعاطف رجل الشارع مع الموضوع الحساس لقتل الأسرى أكثر من الموضوعات الأخرى التى كانت محل خلاف بين البلدين مثل القضية النووية.

وجهت الصحافة المعارضة وبعدها الصحافة القومية إتهامات وهمية ضد إسرائيل وذلك بإيحاء من هذه القضية، فعلى سبيل المثال قامت جريدة "الشعب" الناطقة بلسان حزب العمل

المعارض باتهام السفير الإسرائيلى بقتل مئات الأسرى المصريين خلال حرب سيناء وبالقرب من طابا وأنه حصل على وسام على ذلك من هيئة الأركان الإسرائيلية(75). ونقلت الصحف الأخرى هذه القصة وكانت هناك دعوة إلى الانتقام لدم الأسرى من السفير الإسرائيلى. يذكر أن السفير الإسرائيلى كان طالبا فى التعليم الثانوى فى ذلك الوقت. وكان لهذا الإتهام الذى عكر جو العلاقات أكثر وأكثر هدف مزدوج: الإساءة الشخصية للسفير الإسرائيلى وإلى الدولة التى أرسلته إلى مصر. وإن أردنا الحكم وفقا لرد الفعل الإسرائيلى الضعيف فإن هذا الهدف المزدوج لم يفهم جيدا فى القدس رغم أن وزير الخارجية بيريز إتصل بالسفير للإعراب عن تضامنه وتأييده له فى مواجهة الهجمات الموجهة ضده. غير أن الاحتجاج أمام السلطات المصرية خلق انطباعا بأنهم يبرئون ذمتهم. وخرج إيلى ديان نائب وزير الخارجية الذى استدعى السفير المصرى للإحتجاج على هذه الاتهامات، من اللقاء باسما ومعانقا للسفير المصرى.

ولم تتخذ السلطات المصرية، ربما بتأثير من رد الفعل الإسرائيلى الضعيف، أى إجراء ضد ما نشر وزعمت، على حد قول نبيل عثمان رئيس هيئة الاستعلامات أنهم لا يقومون بالرد على ما ينشر فى صحف المعارضة. لكن كان لدى السلطات الوسائل القضائية من أجل منع مثل هذا النشر ضد السفراء العاملين فى القاهرة ولقد

استخدموا هذه الوسائل القضائية عدة مرات من قبل عندما كان الأمر يمس السفراء العرب.

ويأتى تعامل السلطات المصرية مع هذه القضية مناقضا تماما للشكل الذى تعاملت فيه السلطات الإسرائيلية مع قضية تورط محمد بسيونى سفير مصر لدى إسرائيل فى فضيحة جنسية. فقد قامت السلطات الإسرائيلية آنذاك ببذل قصارى جهدها من أجل إنهاء القضية ووقف ما ينشر ويتسبب فى حرج السفير فى وسائل الإعلام. وقامت بذلك من منطلق الرغبة فى منع أى تأثيرات سلبية للقضية على العلاقات بين الدولتين.

عند طرح مثل هذه القضايا فإن إمكانية رد سفارة إسرائيل فى القاهرة محدودة للغاية خاصة بسبب قيود الاتصال بهيئات تحرير الصحف. رغم ذلك عملت السفارة على تفنيد هذه الإتهامات التى ليس لها أساس من الصحة من خلال الحوار مع المصريين من مختلف القطاعات ومع الصحفيين الذين أمكن الوصول إليهم. وأجرى السفير حوارا مع مجلة "المصور" وفى الحقيقة كانت هذه الفرصة الوحيدة التى تم نشر تكذيب فيها لهذه الاتهامات حول قتل السفير الإسرائيلى للأسرى المصريين.

من الادعاءات الزائفة الأخرى ضد إسرائيل ما نشرته جريدة "الأهرام" فى إحدى مقالاتها بأن الجنود الإسرائيليين قطعوا جثث الجنود المصريين من أجل بيع أعضائهم وأن التعامل مع الأسرى المصريين كان مثل التعامل مع "مصدر لقطع الغيار"(76). نشر هذا المقال فى فبراير 1996 بعدما هدأت قضية الأسرى قليلا. ويرجع أحد أسباب هذا التوقيت إلى أن السلطات المصرية أرادت التعبير عن عدم رضاها عن معالجة إسرائيل للقضية. وعلى أية حال حتى إن لم تكن السلطات هى التى بادرت بنشر المقال فمن الواضح أن مثل هذه الاتهامات ما كان لها أن تنشر لو علمت هيئة التحرير أنها لن تعجب السلطات.

تسببت القضية وردود الأفعال تجاهها فى الإضرار بصورة إسرائيل وعادت للظهور التشبيهات والتعبيرات المأخوذة من فترة ما قبل السلام. وكان نتيجة هذه العملية هى زيادة أجواء التحفظ من العلاقات مع إسرائيل والإسرائيليين فقد ألغى رجال الأعمال زيارات كانت مقررة لهم لإسرائيل أو أجلوها وعلى المستوى الرسمى لم يحدث أى تقدم فى الموضوعات المطروحة على جدول الأعمال وأبرزها البحث عن مفقودى الجيش الإسرائيلى والذى أجئ لشهور طويلة. كما تم إهدار شهور غالية كان يمكن أن تتحسن العلاقات بين الدولتين فيها. وكان إهدار الوقت له مغزاه لأنه حدث بالضبط

عندما كان هناك شعور فى نهاية 1995 بأن مصر ترغب فى تلطيف الجو مع إسرائيل وفتح صفحة جديدة فى العلاقات معها وذلك بعد فترة الجدل الشديد حول القضية النووية وقضية مصادرة الأراضى فى القدس وقضايا أخرى أثقلت على العلاقات بين الدولتين.

عينت الحكومة الإسرائيلية فى ظل ضغط المطالب المصرية اللواء (احتياط) شلومو لهط لدراسة القضية وتوقعت مصر أنها سوف تحصل على نتائج الدراسة بعد هذا التعيين. وفى أكتوبر 1995 ،عقد لقاء فى واشنطن بين الرئيس مبارك ورئيس الحكومة رابين وطرح موضوع الأسرى فى المقابلة وقال رابين إنه سيفكر ويطرح عدة أفكار لإنهاء الأزمة لكن ذلك لم يتم لأنه اغتيل بعد فترة قصيرة وخلفه شمعون بيريز. قرر شلومو لهط فى هذه الأثناء التنحى عن المهمة لأسباب شخصية فعينت الحكومة اللواء أهارون دورون بدلا منه والذى قام بدراسة القضية بالفعل.

فى عام 1996 تغيرت الظروف حول كل ما يتعلق بالعلاقات المصرية الإسرائيلية. فقد خسرت حكومة بيريز الإنتخابات التى أجريت فى ربيع ذلك العام وعاد حزب الليكود إلى الحكم برئاسة بنيامين نتانياهو. وانتهت قضية الأسرى من تلقاء نفسها دون أن تحصل مصر على تفسير رسمى من إسرائيل. ورفع الموضوع من جدول الأعمال إما لأن مصر أدركت أنه بعد حوالى أربعين سنة

يصعب دراسة القضية أو لأنها علمت فى الأساس ماذا يمكن أن تكون النتائج التى ستحصل عليها. فلم يكن ذلك العمل نتيجة سياسة بل عمل شاذ مخالف للأوامر وأن مثل هذه الأفعال تمت من الجانبين. ويفترض أن أدرك الجانب المصرى كذلك أن طلب التعويضات يمكن أن يكون بداية لفتح ملف يؤدى إلى طرح مطالب مقابلة من الطرف الآخر. يذكر أن البند الثامن من معاهدة السلام ينص على أن الطرفين موافقان على تشكيل لجنة مطالب متبادلة من أجل التسوية المتبادلة لكل المطالب المالية ورغم ذلك فإن الجانبين لم يحبذا القيام بشئ بخصوص هذا الموضوع لأنهما أدركا أن الأمر سيؤدى إلى نتائج غير مستحبة للطرفين. يصعب التخلص من الشعور بأن التعامل مع هذه القضية كان سيتم بنفس الصورة لو أن إسرائيل قامت بالرد بشكل أسرع على الطلب المصرى الأول فربما كانت هناك فرصة لانهاء القضية دون ترك الرواسب والنتائج السلبية التى تسببت فيها.

عمليات الجيش الإسرائيلى فى لبنان

زادت هجمات حزب الله فى فترة حكومتى رابين وبيريز ضد مستوطنات الشمال وقد أربك سقوط عدد كبير من صواريخ الكاتيوشا الحياة فى هذه المستوطنات. كانت هذه الهجمات بإيعاز

إيرانى لحزب الله فعملية السلام التى شهدت تقدما كانت كالشوكة فى حلق إيران التى أرادت من خلال عمليات حزب الله تعكير الجو العام وتدمير تقدم عملية السلام، فُضطرت إسرائيل فى الفترة التى نتناولها بالبحث إلى القيام بعمليتين كبيرتين ضد حزب الله وهما عملية "تصفية الحساب" عام 1993 وعملية "عناقيد الغضب" عام 1996. وأبدت مصر تفهما لدوافع إسرائيل فى العمليات العسكرية ضد حزب الله ولم تختلف مع إسرائيل حول ماهية هذه المنظمة. لكن عندما تسببت العمليات الموسعة فى إصابة المدنيين والتى نشرت بشكل موسع فى وسائل الإعلام خاصة عندما بث التلفزيون صورا قاسية اختلف الموقف المصرى تماما وأعربت مصر عن انتقادها واستيائها من خلال الاحتجاجات والتوجهات وانقضت الصحف القومية الكبرى على إسرائيل بموافقة النظام إن لم يكن بتوجيه منه ونتج عن ذلك تكدير الجو العام مما أثر على العلاقات بين الدولتين.

بدأ الجيش الإسرائيلى فى يولية 1993 عملية "تصفية الحساب" ردا على تزايد حالات إطلاق صواريخ الكاتيوشا على مستوطنات الشمال. واستخدمت المدفعية الثقيلة وسلاح الجو والقوات البحرية فى هذه العملية دون استخدام القوات البرية. وأدى القصف المكثف للمدفعية الثقيلة وسلاح الجو الإسرائيلى إلى نزوح جماعى لسكان

جنوب لبنان نحو الشمال. وبعد أيام من عمل الجيش الإسرائيلى أعربت مصر لإسرائيل عن قلقها من تدهور الوضع فى لبنان بشكل قد يلقى بآثار سلبية على عملية السلام. كما لم تر مصر مبررا لعملية بهذا الحجم وأوضحت أن صور الدمار والمدنيين تضع الحكومة المصرية فى وضع صعب أمام الرأى العام المصرى والعربى. فمصر –هكذا قيل- لا تريد أن تلهب المشاعر لهذا السبب لم تقم ببث الصور القاسية للمصابين من المدنيين فى التلفزيون المصرى لكن استمرار العملية أمر يثقل عليها. وقال وزير الخارجية عمرو موسى مخاطبا سفير إسرائيل إنه على الرغم من أنه لا خلاف مع إسرائيل حول هوية حزب الله إلا أن القصف المكثف على أماكن كبيرة من الدولة ومعاناة وصور المواطنين وتحول مئات الآلاف منهم إلى لاجئين أمر يخلق جوا سلبيا فى المنطقة. وأوضح الوزير موسى قائلا: " شهدنا فى الفترة الأخيرة انخفاضا مستمرا فى العداء تجاه إسرائيل ليس فى مصر فقط بل فى دول عربية أخرى. وكانت هذه ظ اهرة محمودة مكنت وسهلت عملية تحسين ودفع العلاقات بين مصر وإسرائيل. تقوم إسرائيل الآن بنفسها من خلال رد الفعل غير المبرر بإظهار صورة الماضى للرأى العام المصرى والعربى. وأتمنى أن تكتفى إسرائيل بعملية محدودة كى لا نصل إلى النتائج السلبية التى نشهدها."

رغم الموقف المصرى الرافض لعملية "تصفية الحساب" التى قام بها الجيش الإسرائيلى إلا أن مصر عملت فى دمشق من أجل إقناع السوريين وكذلك اللبنانيين على تقليص خطوات حزب الله. وامتنعت مصر الرسمية عن الإدانة العلنية لإسرائيل على هذه العملية. ويبدو أن الخط الرسمى الحذر ينبع من اعتبارات مرتبطة بعملية السلام فمصر التى كانت على علم بالاتصالات السرية فى أوسلو وعلى علم بالاتفاقية التى تجهز فى تلك الأيام بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية لم ترغب فى تصعيد قد يضر بالجهود المبذولة ولم تشأ مهاجمة إسرائيل علانية فى الوقت الذى تقوم فيه إسرائيل بمباحثات مهمة وحساسة مع الفلسطينيين. وما ذكرناه مرتبط بالخط الرسمى لمصر وليس بالإعلام الذى حصل على الحرية الكاملة لمهاجمة إسرائيل وقد قام بذلك بالفعل.

قام الجيش الإسرائيلى فى أبريل 1996 فى ظل عمليات حزب الله المستمرة ضد مستوطنات الشمال والحزام الأمنى الاسرائيلى فى جنوب لبنان بعملية "عناقيد الغضب" وبعد عشرة أيام من بدء العملية وفى 18 أبريل أصابت قذيفة مدفعية بالخطأ مقرا للأمم المتحدة بجوار قرية "قانا" الذى احتمى به مواطنون لبنانيون. وقتل نتيجة هذا القصف حوالى 90 مواطنا لبنانيا. وحتى هذا القصف حافظت مصر على خط ضبط النفس فى تصريحاتها الرسمية

وأوضح مسئول فى وزارة الخارجية المصرية أنهم ينتهجون سياسة ضبط النفس لأنهم يدركون أن حزب الله خلق وضعا صعبا يصعب على إسرائيل قبوله. لكن سرعان ما تغير هذا الوضع بعد الإصابة الخاطئة لعدد كبير من المواطنين بجوار قرية "قانا" ،فترك الخط الرسمى لضبط النفس وحل محله النقد اللاذع. فوصف فتحى الشاذلى نائب وزير الخارجية عملية "عناقيد الغضب" علنا بأنها إرهاب دولة وأعرب نبيل العربى سفير مصر لدى الأمم المتحدة عن أسفه لرفض مجلس الأمن مشروع القرار العربى الذى تبنته مصر. فمصر على حد قول السفير أيدت المشروع الآخر لأنه يدعوالى الوقف الفورى لإطلاق النار غير أن مصر لا ترى فى هذا القرار الرد الذى يجب أن يتخذه مجلس الأمن تجاه العدوان الإسرائيلى. حيث أنه لا يدين إسرائيل ولا يلزمها بدفع التعويضات على الخسائر فى الأرواح والممتلكات التى تسببت فيها(77). وقال رئيس لجنة الشئون الخارجية فى البرلمان المصرى فى ذلك الوقت لسفير إسرائيل إنه يعلم من حديثه سواء مع الرئيس مبارك أو مع وزير الخارجية عمرو موسى أن انتقادهما ليس لعملية الجيش الإسرائيلى فى ذاتها بل لحجمها والفترة الطويلة التى استغرقتها وإصابة المدنيين. ويذكر أن هذا التمييز المنسوب للرئيس مبارك ووزير الخارجية موسى لم يذكره السفير نبيل العربى فى مناقشات مجلس الأمن.

إنضم الإنتقاد الرسمى إلى الهجوم الإعلامى المصرى على إسرائيل وشجعه. وفسر مسئول فى وزارة الخارجية المصرية رد الفعل الزائد والعاطفى للإعلام المصرى بأنه عندما يكون الحديث عن عمليات عسكرية إسرائيلية ضد طرف عربى فإن ذكريات هزيمة 1967 تطفو على السطح. وهذه هى مشكلة رواسب الماضى التى ستأخذ وقتا طويلا حتى يمكن التغلب عليها. يبدو أن هذا التفسير المصرى رغم أن به شيئا من المنطقية إلا أنه جزئى فقط. حيث أنه لا يتطرق إلى التأثير الكبير للحكومة على الصحف القومية الكبرى وقدرتها فى السيطرة عليها وإن لم يكن بشكل تام لكن بشكل كبير وعلى حجم النيران التى تشعلها هذه الصحف. ومرة أخرى تعكر الجو الذى أثقل على العلاقات بين الدولتين فعلى سبيل المثال اختفى المحاورون المصريون الذين كانوا على اتصال بإسرائيليين وتم إرجاء الموضوعات المطروحة على جدول الأعمال. وأظهرت مصر فى الأمم المتحدة نشاطا كبيرا ورأست التحرك العربى ضد إسرائيل عند مناقشة القضية اللبنانية. كان ذلك تناقضا واضحا لخط ضبط النفس والجهود التى اتخذتها مصر فى الأمم المتحدة بعد مذبحة الخليل. وسرعان ما تحسن الوضع بين الدولتين بعد انتهاء العملية العسكرية وبعد التفاهمات التى تم التوصل اليها بوساطة وزير الخارجية الأمريكى. على أية حال فقد جسدتا العمليتان العسكريتان

للجيش الإسرائيلى فى لبنان "تصفية الحساب" و"عناقيد الغضب" وردود الفعل المصرية لهما إلى أى مدى العلاقات المصرية الإسرائيلية غير مستقرة فى ذاتها لكنها تتأثر بشكل كبير بالأحداث بين إسرائيل والأطراف العربية الأخرى.

إسرائيل والتطبيع

تعتبر مناقشة موضوع تطبيع العلاقات بين مصر وإسرائيل القائمة فقط على أعمال مصر وإخفاقاتها فى هذا المجال ناقصة لو لم تستكمل بالتطرق إلى أعمال إسرائيل وإخفاقاتها والتى لها أثر على العلاقات مع مصر وموضوع التطبيع. فقد تلقت بشائر التطبيع فى بداية عصر السلام ضربة قوية عندما غزت إسرائيل لبنان فى صيف 1982 وعندما فشلت فى المقابل مباحثات الحكم الذاتى للفلسطينيين. وفيما يخص الفترة التى نناقشها قال مسئول فى وزارة الخارجية المصرية للسفير الإسرائيلى فى مايو 1996 أنهم قاموا بدراسة للحالات التى شهدت أحداثا عكرت صفو العلاقات بين الدولتين ولم يجدوا حالة واحدة كانت مصر فيها هى السبب فى خلق المشكلة. فكل المشكلات كانت وليدة أعمال أو تصريحات من جانب إسرائيل أو الإسرائيليين: قضية قتل الأسرى المصريين والإبعاد الجماعى لرجال حماس إلى لبنان ومذبحة الخليل وتسريب محتوى

وثيقة من وزارة الخارجية الإسرائيلية تدعو إلى اتخاذ إجراءات عقابية ضد مصر وقرار مصادرة الأراضى فى القدس حتى الأحداث الأخيرة مثل إذاعة برنامج إسرائيلى عن تلوث نووى من مفاعل ديمونة. وأضاف ذلك المسئول أن قرارات الحكومة الإسرائيلية والخطوات التى تتخذها تضع مصر أحيانا فى مواقف صعبة أمام الرأى العام المصرى والعربى ولذلك تأثيره على العلاقات الثنائية بين الدولتين.

الإدعاءات المصرية المذكورة سابقا هى حقائق ثابتة رغم أنه من الممكن وضع علامات استفهام حول طريقة تعاطى مصر مع هذه الأزمات أو التوتر الناتج عنها. فهل وضع الرأى العام المصرى والعربى فى الحسبان يلزم مصر بالمساهمة فى الهجوم الإعلامى ضد إسرائيل وفى بعض الأحيان إلى إشعاله مثلما فعلت فى عدة مناسبات. وهل كانت مصر ملزمة بأن تكون هى الروح الحية والقائدة للنشاط العربى ضد إسرائيل فى الأمم المتحدة والمؤسسات الدولية الأخرى مثلما حدث فى موضوع لبنان ومصادرة أراضى القدس. يبدو أن مصر استغلت هذه القضايا التى لم تختلقها لأغراضها السياسية. والأسئلة التى عرضنا لها هنا لا تغير من حقيقة أن أصل القضايا التى عكرت العلاقات بين الدولتين هو الجانب الإسرائيلى.

إن إسرائيل والإسرائيليين يرغبون حقا فى ازدهار العلاقات مع مصر. غير أنه يبدو أنهم لا يخصصون الاهتمام الكافى لذلك ولا يضعون فى الحسبان دائما كيف سيقابل عمل أو تصريح فى الجانب المصرى وكيف سيكون تأثيره على العلاقات بين الدولتين. ونتسائل على سبيل المثال حول ما يخص المقابلات الإعلامية حول قضية قتل الأسرى المصريين فى 1956 : هل تمت دراسة الموضوع من زاوية تأثير ذلك على الرأى العام فى مصر والحكومة المصرية. كما نتساءل إن كان قد درس تأثير قرار مصادرة الأراضى فى القدس على خيط العلاقات الرفيع مع مصر؟ فقضايا من هذا النوع جسدت حقيقة أن هناك أعمالا وقرارات تكون على حساب العلاقات مع مصر.

ويحدث أحيانا ونظرا للحساسية المصرية عدم تفاهم ومشكلة بسبب تصريح لم يكن فيه أية نية للمساس بمصر. حدث ذلك عندما شرح رئيس الحكومة رابين فى أحد تصريحاته فى يناير 1995 أنه إن لم يحدث تقدم فى عملية السلام مع سوريا فإن ذلك سيخلق خوفا من اندلاع الحرب. كان الغرض من التصريح هو التفسير للرأى العام الإسرائيلى إن بديل عدم التقدم فى عملية السلام هو خطر التدهور الذى قد يؤدى على المدى القريب أو البعيد إلى الحرب. فقد قال مسئول مصرى إن تصريحات رابين تبدو كتهديد للعرب ولمصر وقال الرئيس مبارك نفسه لمسئول أمريكى

إنه قلق جدا من هذا التصريح حول إمكانية اندلاع حرب فى المستقبل وأن مثل هذا التصريح يقوض عملية السلام ويضعه - أى مبارك- فى وضع محرج يكون فيه هو من يدافع عن عملية السلام فى حين أن رئيس الحكومة رابين يتحدث عن الحرب. وقد ،طبت توضيحات كثيرة من الجانب الإسرائيلى لوضع الأمور فى نصابها ولتسوية سوء التفاهم الذى عكر مع موضوعات أخرى مثل الموضوع النووى الأجواء بين الدولتين لعدة شهور.

ظهر سوء تفاهم آخر عندما تسرب فى شهر يناير 1995 مضمون وثيقة من قسم التخطيط السياسى فى وزارة الخارجية بالقدس يوصى باتخاذ عدة إجراءات ضد مصر كرد فعل على مواقفها تجاه إسرائيل. وكان المقصود هو مجرد توصية لأحد الموظفين تم رفضها من رؤسائه ومن جميع المستويات المسئولة وبالتأكيد لم يتم تبنيها كسياسة تجاه مصر. لكن مصر رأت فى هذه الوثيقة تعبيرا عن سياسة رسمية جديدة تنتهجها إسرائيل تجاهها واعتبرت تسريب مضمون الوثيقة تحذيرا موجهالها من إسرائيل لموقفها من القضية النووية. وقال مسئول فى وزارة الخارجية المصرية إن الأمر السلبى فى الموضوع هو التطرق إلى ممارسة ضغوط على مصر بواسطة الولايات المتحدة. وربط ذلك الأمر بالإنتقادات الإعلامية الأمريكية لمصر.

ووجد الذين يزعمون أن إسرائيل تعمل ضد المصالح المصرية ما يدعم موقفهم. وكان من الصعب اقناع الجانب المصرى بأن الوثيقة تعبر عن رأى الموظف الذى كتبها وأن كل المسئولين عنه رفضوها. لدرجة أن شخصا مثل الدكتور مصطفى خليل غضب بشدة عند حديثه مع السفير الإسرائيلى عن الوثيقة. وشن الإعلام المصرى هجوما شديدا على إسرائيل حول هذا الموضوع. وعندما ينضم هذا الموضوع إلى القضايا الأخرى المطروحة فى ذلك الوقت مثل تصريح رئيس الوزراء رابين عن احتمال نشوب حرب والخلاف حول القضية النووية فإن هذه التراكمات أدت إلى تدهور العلاقات فى تلك الفترة إلى أسوأ حال.

كان انتباه الحكومة الإسرائيلية مركزا فى تلك الفترة على عملية السلام ودفعها ولم تحظ أية موضوعات أخرى خارج هذا الموضوع مثل العلاقات مع مصر، على الرغم من أهميتها، بالاهتمام الكاف من جانب القيادة. فقد تركز الحوار على سبيل المثال فى معظم اللقاءات التى تمت بين قيادات الجانبين على عملية السلام فى حين تم إرجاء الحديث عن العلاقات الثنائية إلى الدقائق الأخيرة من الحوار وفى بعض الأحيان لم يتبق لها وقت. وكان عبء دفع العلاقات الثناية بين البلدين فى ظل هذه الظروف يقع على عاتق العاملين بالسفارة الإسرائيلية فى القاهرة الذين حصلوا فى بعض

الأحيان على مساندة القيادات. واقترح الجانب المصرى فى بعض المناسبات إجراء محادثات على مستوى رفيع حول العلاقات الثنائية لكن لم تخرج الفكرة إلى حيز التنفيذ لعدم استجابة الجانب الإسرائيلى سواء لأن هناك قضايا أخرى شغلته أو خشية أن تحاول مصر بهذه الطريقة أن تدفع بأجندتها حول القضية النووية.

ووصف مسئول إسرائيلى فى إحدى المناسبات أمام وزير الخارجية المصرى عمرو موسى العلاقات بين الدولتين "بالممتازة". ومن المعقول فى هذه الحالة أن تكون مصر قد خرجت بانطباع أنه على الرغم من رغبة إسرائيل فى علاقات متطورة أكثر إلا أن الوضع الحالى مقبول بالنسبة لها.

ورغم أن حرية التنقل بين الجانبين على الحدود المصرية الإسرائيلية هو أحد الأهداف الرئيسية لتطبيع العلاقات إلا أنه ليس كل الاسرائيلين متحمسين لهذه الفكرة فلقد خشيت عناصر أمنية فى بداية عصر السلام من وضع يكون فيه الدخول بأعداد كبيرة للمواطنين المصريين إلى إسرائيل غير مسيطر عليه. وخشى البعض الآخر ويخشى البعض اليوم لأسباب غير أمنية من التدفق الجماعى للمواطنين المصريين لأغراض غير السياحة بل لأسباب أخرى مثل البحث عن عمل بطرق غير شرعية. وكان الخوف من آثار اقتصادية واجتماعية غير مرغوب فيها أو احتكاك بين الدولتين على خلفية هذا

الدخول الجماعى. ومما يدعو للسخرية أن أصل القيود المفروضة على سفر المواطنين المصريين إلى إسرائيل نتيجة هو طلب إسرائيلى من السلطات المصرية باتخاذ نوع من الرقابة على الراغبين فى السفر إلى إسرائيل ولقد قامت السلطات لإعتبارات خاصة بها بتنفيذ هذا الطلب بشكل أشد من المقصد الإسرائيلى. فقد منعت السلطات المصرية تمامًا سفر المواطنين المصريين لإسرائيل واستمر هذا الوضع حتى إلغاء الحاجة إلى استخراج تصريح خاص للسفر إلى إسرائيل فى نوفمبر 1993.

وعلى مستوى العلاقات الثنائية كانت هناك طلبات إسرائيلية من الجانب المصرى قوبل بعضها بالايجاب مثل البحث عن ضحايا الجيش الإسرائيلى المفقودين. ولم يحظ الجانب الأكبر بالقبول مثل طلبات فى مجالات الإعلام والثقافة وغيرها. كما كان لمصر عدد من الطلبات من إسرائيل عادت لطرحها ثانية. فقد قال موظف بوزارة الخارجية المصرية لسفير إسرائيل أنهم درسوا الأمر ووجدوا أن إسرائيل لم تستجب لأى من طلبات مصر حول موضوعات ثنائية أو كانت تقدم ردودًا مؤقتة وفنية دون متابعة جادة. ومن هنا أخذ يعدد الموظف الكبير طلبات مصر مثل استعادة حقوق الأقباط فى كنيسة دير السلطان بالقدس والتخفيف عن إجراءات مرور البضائع على الحدود المصرية الإسرائيلية وكذلك التخفيف على

تجارة مصر مع الفلسطينيين. وكان المسئول المصرى محقا تماما فإسرائيل لم تستجب لأى من هذه الطلبات على وجه الخصوص لتعقيداتها.

كانت كنيسة دير السلطان تحت سلطة الكنيسة المصرية القبطية حتى عام 1970 عندما استولى عليها رجال الكنيسة الأثيوبية. وكان هذا تغييرا للوضع القائم والسائد فى الأماكن المقدسة. بالتنسيق مع حكومة إسرائيل التى كانت مهتمة فى ذلك الوقت بإقامة علاقات سياسية مع أثيوبيا فتوجهت الكنيسة القبطية إلى محكمة العدل العليا فى إسرائيل التى أمرت فى مارس 1971 بإعادة الكنيسة إلى الأقباط. وأصدرت حكما بتأجيل التنفيذ لمدة ثلاثة شهور كى تتمكن الحكومة من حل المشكلة لأنها مشكلة سياسية. ظهرت معالجة الحكومة للموضوع من خلال القرار بتشكيل لجنة وزارية لدراسة الموضوع. وكان الموقف الإسرائيلى هو الامتناع عن تغيير الوضع الذى جد فى عام 1970بشكل منفرد وتفضيل أن تتوصل الكنيستان إلى اتفاق بينهما لحل المشكلة. وكانت الحكومة المصرية بعد التوقيع على معاهدة السلام قد تبنت صراع الكنيسة القبطية وطالبت إسرائيل باحترام قرار محكمة العدل العليا وإعادة السلطة إلى الكنيسة القبطية. قررت حكومة بيجن عام 1981 فى ضوء الطلب المصرى تعيين القاضى "بيخور" لحل

المشكلة. ولقد كانت هناك تطلعات فى تلك الفترة لأن يكون السلام مع مصر دافئا مع وجود علاقات كاملة فى جميع المجالات. وعلى هذا الأساس كان هناك إحساس بأن هناك ميلا من رئيس الوزراء بيجن لإعادة السلطة إلى الكنيسة القبطية وذلك فى حالة فشل القاضى بيخور فى حل الأزمة. وبالفعل لم تنجح مهمة القاضى بيخور لرفض الأقباط والأثيوبيين التعاون معه. وفى تلك الأثناء حلت سنوت السلام البارد بين مصر وإسرائيل وبقى الموضوع نائما حتى تولى حكومة رابين. وقررت حكومة رابين فى فبراير 1993بعد طلبات متكررة من الرئيس مبارك ووزير الخارجية عمرو موسى من رئيس الوزراء رابين ووزير الخارجية بيريز، تشكيل لجنة وزارية برئاسة وزير الخارجية لإيجاد حل للمشكلة. وتجولت اللجنة فى المكان لكنها لم تكمل عملها لأنه كان من الواضح أنها ستتخذ قرارا لصالح أحد الطرفين مما سيؤدى إلى المساس بالعلاقات مع الطرف الثانى. حصلت الحكومة المصرية التى استمرت فى طرح الموضوع فى كل لقاء ومناسبة طوال فترتى حكم رابين وبيريز على رد يقول إن الموضوع قيد الدراسة من قبل اللجنة الوزارية ولم يحصل المصريون على رد حقيقى وبالطبع ليس بالحسم الذى تطلعوا اليه وهو إعادة السلطة إلى الكنيسة القبطية.

والطلب المصرى الآخر الذى لم يستجب له الجانب الإسرائيلى هو تسهيل مرور البضائع بين مصر وإسرائيل. بالفعل كان الأسلوب المتبع أسلوبا عقيما حيث أن الشاحنات لا تمر من دولة إلى الأخرى بل تفرغ حمولتها من البضائع على المعبر المحدودى وتأتى شاحنة أخرى من الطرف الآخر من الحدود وتحمل هذه البضائع. أتبع هذا الأسلوب المسمى "من الظهر إلى الظهر" إما لأسباب أمنية أوبسبب مشكلات خاصة بصيانة وعدم مطابقة الشاحنات المصرية لمعايير وزارة الموصلات الإسرائيلية. ويبدو أنه فى جو من حسن النوايا كان يمكن إيجاد طريقة لتطوير نظام نقل البضائع غير أنه فى الحقيقة لم يتم هذا الأمر. كما لم تتم الاستجابة للطلب المصرى بتسهيل التجارة المصرية مع الفلسطينيين. وكان الرد الذى قدم إلى الجانب المصرى أن الاتفاق الاقتصادى الموقع عام 1994 بين إسرائيل والفلسطينيين (إتفاق باريس) حدد شكلا جمركيا واحدا ومعايير موحدة لإسرائيل والفلسطينيين ولا يمكن إجراء تسهيلات تعارض الاتفاقية. فالتسهيلات التى طلبتها مصر تخص الجمارك والمعايير ولو أن إسرائيل تنازلت عن الجمارك (بموافقة فلسطينية، حيث أن الجمارك تحصل لصالحهم) وعن المعايير المتبعة فى إسرائيل فإن هناك مخاوف من وصول بضائع رخيصة ذات جودة منخفضة إلى السوق الإسرائيلى. والرد الذى قدم لمصر كان سليما مع هذا فإننا

نرى أنه كانت هناك إمكانية للإستجابة الجزئية للمطلب المصرى فقد شملت إتفاقية باريس قائمة من المنتجات مع تحديد جماركها وكان من الممكن إدخالها إلى الأراضى الفلسطينية معفاة من الجمارك ومن الالتزام بالمعايير. وكان يمكن على أساس هذه القائمة وبموافقة الطرف الفلسطينى التوصل إلى اتفاق يسهل بشكل معين على التجارة المصرية لكن ذلك لم يتحقق.

أحد الأسس المهمة فى تعميق وتقوية علاقات السلام هو الاعتراف الحقيقى والمتبادل بين الشعوب وهو الاعتراف الذى يساعد على اجتثاث جذور الصور المشوهة وليدة فترات العداء التى سبقت السلام. ولإسرائيل والإسرائيليين مزاعم حول عدم معرفة الشعب المصرى لإسرائيل أوالشعب الإسرائيلى. وهذا صحيح لكن هل يعرف الشعب الإسرائيلى مصر والشعب المصرى؟. مع بداية عصر السلام تدفق الإسرائيليون إلى مصر بالآلاف وكان لديهم الفضول والرغبة فى رؤية الدولة الجارة التى فتحت لها حدودها. لكن هل أبدى الشعب الإسرائيلى إهتملما حقيقيا بالواقع المصرى وهل أراد معرفة الشعب المصرى على طبيعته ومشكلاته وثقافته؟. إن حكمنا وفقا لحقيقة أن كل وسائل الإعلام الإسرائيلية التى تستخدم عددا غير قليل من المراسلين فى الدول البعيدة فلم يروا أنه من الصحيح وضع حتى ولو مراسل واحد فى مصر، والإجابة عن هذا السؤال بالنفى.

فالتغطية الإعلا مية لما يحدث فى مصر ضعيفة جدا وهذا على ما يبدو نتيجة قلة الاهتمام الذى يبديه الشعب الإسرائيلى حول ما يحدث فى مصر.

ولم يظهر الجانب الإسرائيلى دائما الرغبة فى استغلال فرص تطوير العلاقات مع مصر ومراعاة الحساسيات المصرية. وأبرز مثال على ذلك شكل المشاركة الإسرائيلية فى المؤتمر الاقتصادى الاقليمى الأول والذى انعقد فى الدار البيضاء فى نهاية شهر أكتوبر 1994. فقد ترك المئات من رجال الوفد الإسرائيلى بعددهم الكبير وبتصرفهم لدى المصريين انطباعا بمحاولة إسرائيلية فى السيطرة وقيادة إقتصاد المنطقة. كتب عن ذلك الصحفى اللبنانى المعروف حازم صاغية يقول: "إن متخذى القرار المصريين لم يخفوا دهشتهم بعد هبوط حوالى سبعمائة رجل وسياسى إسرائيلى فى الدار البيضاء أثناء انعقاد القمة الاقتصادية الشرق أوسطية وفرضوا جدول أعمالهم على المؤتمر"(78).

وقال عمرو موسى وزير الخارجية فى إحصائه لعقبات دفع عملية التطبيع مع إسرائيل لمحاوره الإسرائيلى الكبير "إنه قبل المؤتمر كان فى حالة أفضل بكثير." ومن الصعب تقدير بشكل دقيق حجم الضرر الذى أصاب دفع عملية التطبيع والذى تسببت فيه الأعمال والإخفاقات الإسرائيلية الرسمية وغير الرسمية. من ناحية إسرائيل

هنا ك من قال أنه نظرا لأنه لم يكن فى نية الجانب المصرى منذ البداية دفع عملية تطبيع العلاقات بين الدولتين فإنه لم يكن للأعمال والإخفاقات الإسرائيلية أى تأثير على الموقف المصرى. وطبقا لهذا الرأى فإن هذه الأعمال والإخفاقات لم تكن سوى حجة لدى المصريين. ويبدو أن هذه الرؤية لا توافق الحقائق التى تشهد بتقدم فى العلاقات فى عهد حكومتى رابين وبيريز وللخطوات التى اتخذتها السلطات المصرية من أجل تمهيد الطريق وإعداد الرأى العام لتقدم أكبر بكثير ورغم أن هذا التقدم كان أقل بكثير مما كان مأمولا غير أنه حدث تقدم. ومن المنطقى أن نقدر أن التقدم كان يمكن أن يكون أكبر بكثير لولا الأعمال والإخفاقات التى لعبت دور العقبات فى طريقه.

تقدم عملية السلام

1996-1992

فتحت حكومتا رابين وبيريز، نظرا لأجندتهما فى مجال دفع عملية السلام، نافذة من الفرص أمام تطوير العلاقات بين مصر وإسرائيل. وسمحت السياسة التى اتبعتها مصر بحدوث تطوير معين فى العلاقات فى عدة مجالات. فى حين لم تشهد سلسلة مجالات أخرى هذه الانفراجة وذلك سواء لاعتبارات سياسية مصرية أو لقصر الوقت المتاح لهذه الفرص على أساس المعدل الحذر والبطئ الذى أرادت مصر التقدم به. فاعتبرت مصر طوال الفترة العلاقات مع إسرائيل غير مستقلة، تناقش بمفردها بل مرتبطة بعناصر أخرى أهمها المصلحة المصرية وتقدم عملية السلام وما يجرى بين إسرائيل وباقى جاراتها العربيات والاعتبارات المرتبطة بالضغوط الداخلية. وقد أضيفت إلى هذه الإعتبارات من حين إلى آخر العوائق التى كانت تطل على مدى هذه الفترة وأثرت بشكل سلبى لفترات متفاوتة على تقدم العلاقات.

الحوار السياسى

قال وزير الخارجية عمرو موسى فى بداية عام 1993 لمجموعة من أعضاء الكنيست الإسرائيلى كانوا يزورون مصر إنه فور تشكيل حكومة رابين بدأ حوار قوى بين مصر وإسرائيل. وعكست أقوال الوزير موسى التحول الكبير الذى حدث فى مجال الحوار السياسى بين الدولتين وهذا هو فى الواقع أول مجال تم الإحساس فيه بحدوث تغير فى الموقف المصرى كرد فعل على تشكيل حكومة رابين وللأجندة الإسرائيلية الجديدة. فقد كان الحوار حتى ذلك الحين محدودا جدا فتوقفت لقاءات القمة بين الرئيس المصرى ورئيس الحكومة الإسرائيلى كما توقفت اللقاءات بين وزراء الخارجية وتوقفت تقريبا الأحاديث التليفيونية بين رجال القيادتين. وانحصرت العلاقات على المستوى السياسى الرفيع فى شكل تبادل الرسائل كل بضعة شهور. وقد زار إسحق رابين بعد حوالى أسبوع من تشكيل حكومته القاهرة وكانت هذه أول زيارة خارجية يقوم بها خارج البلاد كرئيس للحكومة والأولى له من بين سبع لقاءات بين رابين والرئيس مبارك أجرى ستة منها فى مصر والسابعة فى الولايات المتحدة أثناء زيارتهما للولايات المتحدة فى نفس الوقت. كان الجو العام فى جميع اللقاءات جوا من التقدير المتبادل وبه قدر من التفاهم والاتفاق حول مضامين اللقاءات.

دار الحوار السياسى الذى تطور بين الدولتين على عدة مسارات: وتحت المستوى الرئيس المصرى ورئيس الوزراء الإسرائيلى دار حوار مستمر بين وزيرى الخارجية. كما تم الاتفاق فى مرحلة مبكرة بعد تشكيل حكومة رابين على أن يلتقى وزراء الخارجية مرة شهريا. وبين الحين والآخر يلتقى نواب وزراء الخارجية بنفس المعدل. ولم تكن هذه اللقاءات مثل لقاءات رابين ومبارك التى تتم فى مصر لأن مبارك لم يزر إسرائيل، وإنما كانت هذه اللقاءات بين وزراء الخارجية ونوابهم إما فى مصر أو فى إسرائيل. وفتحت أمام الدبلوماسيين الإسرائيليين فى وزارة الخارجية المصرية فرص لم تكن موجودة من قبل. فإذا ارتبطت العلاقات فى وزارة الخارجية حتى تشكيل حكومة رابين بالعناصر المهتمة مباشرة بالشأن الإسرائيلى فإنه أصبح من الممكن الآن لسفير إسرائيل أن يقابل كل رؤساء الأقسام للحوار وتبادل الآراء حول موضوعات متعددة. وأرادت إسرائيل أن ترتفع إلى هذه الدرجة فى الحوار من خلال وضع أطر للتشاور المرحلى فى موضوعات ذات اهتمام مشترك.

وارتبطت إحدى مشكلات إسرائيل مع مصر بالتصريحات الإنتقادية اللاذعة ضد إسرائيل ونشاط ممثلى مصر ضد إسرائيل فى الهيئات الدولية وطريقة تصويتهم. وعلى هذا الأساس قُترح على مصر إجراء مباحثات حول الموضوعات المرتبطة بالأمم المتحدة

والمنظمات الدولية مثل المباحثات التى تجريها إسرائيل مع عدة دول وذلك استعدادا لدورة الانعقاد السنوى للجمعية العامة للأمم المتحدة. كانت الفكرة فى أن مثل هذه اللقاءات من شأنها أن تساهم فى تسوية المشكلات. وتعتبر هذه الحوارات على المدى الأبعد فرصة لزيادة الوعى حول إقامة مصلحة مشتركة بين الدولتين ووسيلة لتطوير أساس مشترك للتعامل مع القضايا الدولية ذات الإهتمام المشترك للطرفين.

كان أول رد مصرى للاقتراح الإسرائيلى بإقامة مباحثات تشاورية حول موضوعات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية سلبيا. وقال وزير الخارجية عمرو موسى إنه يكفى فى هذه المرحلة تبادل الآراء على مستواه مع وزير الخارجية شمعون بيريز وكذلك الاتصالات المستمرة من خلال السفارات فى مصر وإسرائيل. وإن الأمر لا يستلزم لقاءا خاصا بين المسئولين عن قضايا الأمم المتحدة والمنظمات الدولية. كان ذلك عام 1993 وعلى الرغم من الجو الإيجابى الذى ساد العلاقات بين الدولتين إلا أن مصر فضلت دفع الحوار مع إسرائيل بحذر. فرد الوزير موسى يعكس التردد المصرى تجاه زيادة وتوسيع القنوات العاملة على العلاقات بين الدولتين والرغبة فى الاستمرار فى هذه العلاقات بشكل مركز على الأقل حتى تصبح هذه العلاقات أقل حساسية خاصة بعد تقدم عملية السلام. أعربت مصر فى هذه

الأثناء عن اهتمامها بوضع إطار للمباحثات حول موضوع عملية السلام وذلك فى الأساس للمتابعة الأولية لكل ما يدور فى المباحثات الدائرة على المسارات المختلفة بين إسرائيل والدول العربية والفلسطينيين. وقامت إسرائيل بالفعل بإطلاع مصر ربما أكثر من العرب أنفسهم لكن لم يتم وضع إطار رسمى بين مصر وإسرائيل حول هذا الموضوع.

حاولت إسرائيل تشجيع الحوار الثنائى بين أبناء الجيل الشاب فى وزارتى الخارجية المصرية والإسرائيلية لكن لم تشهد الجهود فى هذا المجال نجاحا كبيرا. فعلى مدى الفترة التى نناقشها قام شباب وزارة الخارجية الإسرائيلية بزيارة واحدة لمصر. ورغم حصول الشباب الإسرائيليين الذين وصلوا مصر فى يناير 1994 على استقبال كريم وإجرائهم لقاءات مع نظرائهم المصريين علاوة على محاضرات حول السياسة المصرية ألقاها الدكتور مصطفى خليل والوزير الدكتور عاطف عبيد غير أن هذه الزيارات لم تتكرر.

ولم تلق الجهود التى بذلت على مدى سنوات لرد الزيارة من قبل شباب وزارة الخارجية المصرية لإسرائيل نجاحا. وذكر فى عدة مناسبات أن وزير الخارجية المصرى صدق على سفر الشباب المصريين إلى إسرائيل لكن دائما كانت هناك أسباب أو أعذار ترجئ

الزيارة. ويبدو أن مصر لم تهتم بدفع الحوار الثنائى على هذا المستوى بين جيل شباب الدبلوماسيين.

فى ربيع 1995 وعلى الرغم من أن العلاقات بين مصر وإسرائيل فى تلك الفترة كان يسوده الجدل حول القضية النووية، وفى ظل قضايا أخرى قدمت مصر مبادرة لإجراء تشاور وتنسيق مواقف حول موضوعات أوروبية ذات اهتمام مشترك. فقد كانت مصر فى تلك الفترة مهتمة بالتجربة الإسرائيلية فى عدة قضايا مرتبطة بأوربا وكذلك على خلفية جهودها لدفع علاقاتها الاقتصادية مع أوروبا. كان توقيت التوجه المصرى مرتبطا باللقاء المرتقب فى شهر يونية 1995 بين وزراء خارجية خمس دول بحر متوسطية من بينها مصر وإسرائيل مع وزراء خارجية دول الترويكا الأوربية(79). قال الجانب المصرى فى طلب إجراء المباحثات إنه من المهم التنسيق فيما بيننا. بخصوص ما نريد قوله للأوربيين. ويبدو هنا أن المصلحة المصرية تغلبت على حالة العلاقات مع إسرائيل فى تلك الفترة. واستجابت إسرائيل للطلب وأرسلت وفدا برئاسة، يهودا ميلو، نائب مدير عام وزارة الخارجية والمسئول عن الشأن الأوروبى إلى القاهرة لإجراء مباحثات مع رؤوف غنيم نائب وزير الخارجية المصرى والمسئول عن الشأن الأوربى ومعه مجموعة من المساعدين. كان الجانب المصرى على ما يبدو راضيا عن لمباحثات التى أجريت حيث غيرت مصر،

استعدادا لانعقاد الجمعية العامة للأمم المتحدة فى نفس السنة، موقفها ووافقت على إجراء مباحثات تنسيق وتشاور رسمية برئاسة المسئولين عن قضايا الأمم المتحدة والمنظمات الدولية فى الوزارتين. وكانت المباحثات مفيدة وشرح الجانب المصرى مكانة مصر بين المنظمات الدولية وأنها لا يمكن أن تعزل نفسها وأن عليها أحيانا تطويع رغبتها مع رغبة الآخرين. وتم الاتفاق إلى جانب هذا على التأييد المتبادل لترشيحات الجانبين لمناصب الهيئات الدولية. وقد هذا التفاهم فى عدة مناسبات عندما صوتت مصر لصالح المرشح الإسرائيلى وصوتت إسرائيل لصالح المرشح المصرى. ترجع أهمية هذا التفاهم بالاضافة إلى التأييد المتبادل للمرشحين تكمن فى الإسهام وإن كان متواضعا فى زيادة الوعى بأن الدولتين لا تقفان بالضرورة فى المنظمات الدولية عكس بعضهما البعض. كانت هذه بداية واعدة لم يقدر لها للأسف الشديد أن تستمر حيث أنه ومع اقتراب موعد انعقاد الجمعية العامة للأمم المتحدة فى العام التالى كانت فى إسرائيل حكومة مختلفة لها أجندة مختلفة وبدأ حدوث تراجع فى العلاقات بين مصر وإسرائيل وتوقفت محادثات التنسيق بين الجانبين.

مسار آخر من الحوار الثنائى السياسى الذى تطور بين إسرائيل ومصر كان فى إطار جماعات العمل فى المسار متعدد الأطراف والذى

تقرر إنشاؤه فى مؤتمر السلام فى مدريد. فكان من المقرر لمجموعات العمل أن تناقش التعاون الإقليمى بالتوازى وكحافز لمباحثات المسار الثنائى لإقرار سلام بين إسرائيل وكل واحدة من جاراتها: الأردن و ومعها الفلسطينيون ممثلون فى وفد واحد، وسوريا ولبنان. تشكلت فى البداية أربع مجموعات عمل حول موضع التعاون الاقتصادى والأمن الإقليمى ومراقبة السلاح والمياه والبيئة والسياحة . تشكلت كذلك بضغط عربى مجموعة عمل خامسة لمناقشة موضوع اللاجئين. وعندما بدأت مجموعات العمل عملها فى اجتماع موسكو فى يناير 1992 لم يكن هناك تعاون جيد بين الممثلين المصريين والإسرائيليين فقد كانت لمصر فى ذلك الوقت مشكلة مزدوجة: أولا، العلاقات مع إسرائيل كانت لا تزال فى أدنى مستوياتها،، والتى بدأت تتحسن فقط فى صيف 1992 مع تشكيل حكومة رابين. ثانيا، وافقت مصر بحماس فاتر على الرؤية التى ساندتها كل من الولايات المتحدة والدول الأوربية وإسرائيل نفسها والتى تلزم طرح قضايا التعاون الاقليمى بالتوازى مع مباحثات السلام وقبل اختتام هذه المباحثات بنجاح. كان لرؤية مصر شقان: من الواضح أنه سيكون لمصر نصيب من وراء هذا التعاون الاقليمى غير أنها خشيت من أنه لو تم تطوير هذا التعاون بالفعل فلن يكون لدى إسرائيل الحافز لاستمرار التقدم فى مباحثات السلام بما فى ذلك تقديم التنازلات

اللازمة من أجل استكمال هذه المباحثات. والحل الذى أرادته مصر يتمثل فى دفع القضايا التى تهتم مصر بدفعها الفورى مثل الأمن الإقليمى ومراقبة السلاح وأجندتها فى مواجهة اسرائيل بخصوص القضية النووية وكذلك قضية اللاجئين. وفى المقابل تقسيم المباحثات فى بقية القضايا إلى حوارات أكاديمية ومنع طرحها على المستوى العملى التطبيقى. وكانت هذه رؤية وزير الخارجية عمرو موسى.

كان فى مصر، فى المقابل، وعلى مستويات رفيعة وعلى مستوى رجال الأعمال من يهمهم دفع هذا التعاون الاقتصادى الفعلى والفورى بين دول المنطقة. على أية حال فإنه مع تحسن العلاقات بين مصر وإسرائيل تحسنت العلاقات بين الممثلين المصريين والإسرائيليين فى جماعات العمل هذه. وتم الاتفاق بين وزيرى الخارجية بيريز وموسى فى نوفمبر 1992 على التنسيق المستمر بين ممثلى مصر وإسرائيل قبل لقاءات جماعات العمل. وكانت العلاقات والتعاون إيجابية خاصة فى مجالات العمل فى القضايا الاقتصادية. ولقد مثلت السفيرة ميرفت التلاوى التى رأست الوفد المصرى الإتجاه الذى أراد التقدم الفعلى من خلال تنسيق وطيد وإن أمكن إستراتيجى مع إسرائيل. كما كان هناك تعاون وطيدا فى مجموعات عمل السياحة لكن كان هناك فى المقابل خلافا شديدا بين مصر

وإسرائيل حول أجندة عمل مجموعة الأمن الإقليمى ومراقبة السلاح. فقد أرادت مصر بعد فترة عملت خلالها على بناء الثقة أن تضيف لجدول الأعمال قضية تفريغ الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل وعارضت إسرائيل ذلك زاعمة إن توقيت هذا الموضوع سيأتى فقط بعد إقرار السلام الشامل فى المنطقة. وجمدت مصر عام 1995 بناء على هذا الخلاف لقاءات مجموعة العمل وجمدت فى الواقع معظم العملية متعددة الأطراف باستثناء الأنشطة التى لم ترتبط بمصر مثل موضوع المياه. وكان مستوى المشاركة المصرية فى هذا المجال منخفضا جدا بسبب المخاوف المصرية من أن تتطرق المباحثات إلى قضية مياه النيل. ولقد أعطى استمرار العملية متعددة الأطراف الفرصة للتعارف وإقامة علاقات بين مصريين وإسرائيليين غير قليلين فى مجالات اهتمام وتخصص متنوعة ناقشوا فيها معا التعاون فيما بينهم. كان الأمر كذلك بالنسبة لبعض الدول العربية الأخرى بما فى ذلك تلك التى لا تربطها علاقات مع إسرائيل.

وثمة مسار آخر أجرى فيه الحوار الثنائى السياسى وهو فى إطار الزيارات المتبادلة لوزراء إسرائيليين ومصريين. كانت فترة حكومتى رابين وبيريز شاهدة على زيارة سلسلة طويلة من الوزراء الإسرائيليين لمصر. فباستثناء الزيارات المتكررة لوزير الخارجية بيريز ومن بعده

باراك لمصر زار مصر كل من وزراء الطاقة والزراعة والتعليم والثقافة والبيئة والسياحة والصحة. وقد زار بعضهم مصر عدة مرات. ولقد شملت الزيارات فى معظم الحالات بالإضافة إلى لقاء نظرائهم المصريين لقاء الرئيس مبارك رغم أنه لا يلتقى الوزراء بشكل عام. كانت هذه اللقاءات فرصة للإستماع والإسماع وتبادل الآراء وقد ساهمت من هذه الناحية إن لم يكن فى تقريب المواقف فعلى الأقل فى التفاهم المتبادل لرؤى الجانبين. يمكن القول أن زيارة الوزراء الإسرائيليين لمصر أصبحت أمرا روتينيا والأمر لم يكن كذلك بالنسبة للوزراء المصريين. فقد بلغ عدد الوزراء المصريين الذين زاروا إسرائيل باستثناء وزير الخارجية 4 وزراء فقط وهم وزير البترول ووزير السياحة ووزير البحث العلمى وقد زاروا جميعا إسرائيل عام 1994 أما وزير الصناعة فقد زارها فى وقت لاحق. ولقد باءت كل الجهود التى بذلها الجانب الإسرائيلى من أجل زيارة وزراء آخرين مثل وزير الثقافة ووزير الإعلام، الأمر الذى يساعد على دفع عملية التطبيع، بالفشل. كما لم يقم وزير الزراعة بزيارة إسرائيل رغم التعاون الحقيقى القائم فى هذا المجال. لقد قام وزير الإعلام بالفعل بزيارة إسرائيل لكن بصحبة الرئيس مبارك أثناء مشاركته فى جنازة إسحق رابين. وبمفاهيم التطبيع يمكن القول أنه فى مجال

زيارة الوزراء كان التطبيع جزئيا فيها نظرا لأن هذه الزيارات كانت فى الأساس من الجانب الإسرائيلى وليس من الجانب المصرى.

أما الحوار الثنائى السياسى الذى لم يتحول إلى حوار مكثف فقد كان على المستوى البرلمانى. فعلى مدى فترة حكومتى رابين وبيريز زار وفد رسمى واحد فقط من الكنيست الإسرائيلى مصر. وكان مكونا من أعضاء لجنة الخارجية والأمن مع رئيسها الذى زار القاهرة فى مارس 1995. أجرى الوفد لقاءات فى البرلمان المصرى مع رئيسى مجلسى الشعب والشورى وكذلك مع رؤساء وأعضاء لجان الشئون الخارجية بالمجلسين. وكان هذا الحوار البرلمانى بالإضافة إلى لقاء مع الرئيس مبارك وشخصيات أخرى. ومن الجانب المصرى زار إسرائيل رئيس لجنة الخارجية فى مجلس الشعب المصرى الدكتور محمد عبد اللاه. كم أجئت زيارة لوفد من البرلمان المصرى لإسرائيل عدة مرات بسبب المشكلات التى ظهرت فى العلاقات بين الدولتين. وعندما اقترح المصريون فى نهاية الأمر إجراء الزيارة فى شهر مارس 1996 طلب الإسرائيليون بتأجيلها نظرا لانشغال أعضاء الكنيست فى الإنتخابات. وأجريت الإنتخابات وتبدلت الحكومة وتبدل جو العلاقات مع مصر ولم يتحدد موعد جديد للزيارة. لم تتوقف جهود إجراء زيارة متبادلة لرئيس الكنيست لمصر ورئيس مجلس الشعب المصرى لإسرائيل.

نتج عن الحوار الثنائى السياسى بين بعض من المحاورين المصريين إحساس بأن هناك مصالح مشتركة بين مصر وإسرائيل ولقد وصف ذلك أحد كبار الوزراء المصريين قائلا: "إن مصر وإسرائيل ليستا فى تنافس وما هو حسن لإسرائيل ليس بالسئ لمصر بل حسن لمصر أيضاوما هو حسن لمصر ليس بالسئ لإسرائيل حيث أن لكلتا الدولتين مصالح مشتركة وكلتاهما من هذه الناحية فى قارب واحد." ويذكر أن تعبير "أن الدولتين فى قارب واحد" صرح به كثير من المحاورين المصريين. وقد تحدث أحد كبار الوزراء عن التحديات المشتركة التى تواجهها الدولتان وأشار إلى الإرهاب والتطرف وأطماع إيران فى المنطقة. وقال مسئول كبير فى وزارة الخارجية المصرية إن مصر على دراية بأن المستجدات فى العالم والمنطقة خلقت سلسلة من المصالح المشتركة بينها وبين إسرائيل.

زاد الوعى حول وجود مصالح مشتركة بين الدولتين. وتم الحديث عن هذا الموضوع أكثر كلما ساد جو من التحسن والتفاؤل فى علاقات الدولتين فيما يتعلق بحدوث تقدم عملية السلام. مع هذا لم يحظ هذا الوعى بترجمة فعلية إما لأنه كانت لا تزال هناك مشاعر خوف من إسرائيل أو لأن الفرصة المتاحة من ناحية طول الوقت كانت أقصر من أن تتيح التطبيق الفعلى فى هذا المجال. قال مسئول كبير فى وزارة الخارجية المصرية لسفير إسرائيل إن هناك

حاجة لبعض الوقت ليترجم الواقع الجديد إلى سياسة فعالة. ولقد فسرت شخصية مصرية رفيعة الاشكالية التى تواجهها مصر بقولها إن مصر وإسرائيل شريكتان شراكة لا يجب أن نتحدث عنها كثيرا بل ننفذها فى هدوء من خلال الحوار الثنائى وإبداء الرأى حول مستقبل المنطقة. فكان من الممكن لمصر وإسرائيل، أضافت الشخصية، أن تناقشا سلسلة قضايا فى هدوء لو أمكن ضمان عدم تسريب المعلومات لأن هذا التسريب خلق الانطباع بوجود علاقة مضادة للدول العربية وذلك عن دون قصد. ولخصت هذه الشخصية بقليل من التفاؤل إنه كان من الممكن أن نتحاور بهذه الروح من الانفتاح والثقة لأن لنا مصالح مشتركة ومن الممكن التفكير فى حوار ثنائى على المستوى السياسى أولا ثم على مستوى العسكريين والاستراتيجيين. لكنه كما ذكرنا وللأسف الشديد لم تحظ الأفكار المذكورة سلفا بترجمة فعالة.

الحوار الثنائى السياسى بين مصر وإسرائيل فى فترة حكومتى رابين وبيريز رغم ما كان ينقصه إلا أنه تميز بوجود دلائل كثيرة على التطبيع على غرار الحوار الذى تجريه كثير من الدول التى تعيش فى سلام وحسن جوار. فقد دار هذا الحوار فى وقت واحد على عدة مستويات بعضها بشكل وطيد والبعض الآخر بشكل أقل. ودار أحيانا فى جو من التوتر وكشف عن وجود فجوات فى المواقف لا

يمكن تجاوزها مثل حوار وزيرى الخارجية بيريز وموسى حول القضية النووية. وفى بعض الأحيان كانت تظهر حساسيات ورواسب من الماضى. ورغم ذلك كانت تبرز فى عدة مجالات وجود مصالح مشتركة ومتطابقة فى رؤية الأمور. ويعتبر تطور الحوار بشكل عام جيد بالنسبة للفترة القصيرة نسبيا التى تطور فيها ومقارنة بالتأكيد بالحوار الضئيل الذى دار فى الفترة السابقة لحكومة رابين. فقد كان فى هذا الحوار الرغبة فى تطور آخر لو أن الظروف التى تسمح بذلك قد استمرت.

العلاقات التجارية والاقتصادية

المجال الذى شهد تقدما حقيقيا فى تطبيع العلاقات بين مصر وإسرائيل فى الفترة التى نناقشها هو المجال التجارى-الاقتصادى، ذلك بعد عدم وجود تعاون اقتصادى خلال العقد الأول من السلام بين الدولتين، ولقد تمثلت العلاقات التجارية بين الدولتين فى البيع السنوى لـ2مليون طن من البترول المصرى لإسرائيل. ووفقا للالتزام المصرى فى إطار إتفاقية السلام ولقد حرصت مصر على تنفيذ هذا الالتزام دون أى عائق وهو ما وافق فى نفس الوقت المصلحة المصرية. دفعت إسرائيل فى هذا البترول مبلغا سنويا تراوح بين 400-500 مليون دولار بما يوافق تغير أسعار البترول فى الأسواق

العالمية. وبخلاف ذلك فإن حجم التجارة المتبادلة كان ضئيلا جدا نظرا للقيود التى فرضها الجانب المصرى. وقد طرأ تدريجيا بعد تشكيل حكومة رابين فى صيف 1992 وتحسن العلاقات بين مصر وإسرائيل تحسن فى كل ما هو مرتبط بالعلاقات التجارية والتعاون الاقتصادى بين الدولتين. فرأى الجانب المصرى أن هذا المجال هو أول مجال يمكن فيه دفع العلاقات مع إسرائيل وذلك لأن هذا المجال هو أول مجال يخدم المصلحة المصرية وكذلك لأن المعارضة الداخلية لذلك لن تكون ذات أهمية.

طرح السفير الإسرائيلى مطلبين فى لقائه مع وزير الاقتصاد يسرى مصطفى فى بداية عام 1993من منطلق الرغبة فى دفع عملية تحسين العلاقات التجارية والاقتصادية: عقد اللجنة الاقتصادية المشتركة والتى لم تنعقد منذ أكثر من عقد من الزمان وكذلك السماح لإسرائيل بالمشاركة فى المعرض الصناعى التجارى السنوى بالقاهرة بعد منعها من المشاركة لمدة ثمان سنوات. إستجاب الوزير للمطلبين من الناحية المبدئية لكن كانت هناك حاجة إلى الانتظار لتنفيذ هذه الاستجابة. وفى تلك الأثناء وفى ضوء زيادة الصفقات التجارية المبرمة بين رجال الأعمال من الدولتين كانت هناك حاجة إلى التوصل إلى تسوية بنكية تسهل عملية تنفيذ النواحى المالية لهذه الصفقات.

زار محافظ بنك إسرائيل يعقوب فرنكل القاهرة فى مايو 1993 وتوصل إلى اتفاق بأن يقوم بنك مصرى بتنفيذ الترتيبات المالية الخاصة بالصفقات بطريقة مباشرة، بدلا من الترتيبات غير المباشرة المعقدة. والبنك الذى حدده الجانب المصرى لهذا الغرض هو بنك مصر-إيران. ولقد حلت الترتيبات مع هذا البنك محل الترتيبات التى كانت قائمة مع بنك قناة السويس والتى ألغاها الجانب المصرى بعد تدهور العلاقات.

انعقدت اللجنة الاقتصادية المشتركة فى سبتمبر 1993 فى القاهرة. واختتمت المباحثات بوثيقة ضمت توصيات لتبسيط الاجراءات المرتبطة بتبادل زيارات رجال الأعمال وكذلك تبسيط الاجراءات المرتبطة باستيراد وتصدير البضائع بين الدولتين. وتطرقت هذه التوصيات للقيود التى مازالت مفروضة من جانب السلطات المصرية على سفر رجال الأعمال المصريين لإسرائيل وعلى التجارة مع إسرائيل رغم التحسن الذى طرأ على هذه المجالات. اتخذت مصر بعد شهرين من ذلك وبعد الانفراجة التى شهدتها عملية السلام مع الفلسطينيين فى أوسلو وبعد مطالب رجال الأعمال المصريين أهم قرارين فى مجال التطبيع فى العلاقات التجارية والاقتصادية بين الدولتين: رفع القيود والاجراءات الخاصة المرتبطة بالتصدير لإسرائيل والاستيراد منها وإلغاء الحاجة إلى الحصول على تصريح

سفر خاص لإسرائيل. وأدى اتخاذ هذين القرارين إلى زيادة حقيقية فى التجارة بين البلدين كما تدل المعطيات التالية:

معطيات حول الواردات الإسرائيلية من مصر والصادرات إليها بالدولار الأمريكى (بدون البترول)(80)

السنة	الواردات	الصادرات	الإجمالى
1992	000،7،283	6،669،000	13،952،000
1993	10،931،000	9،556،000	20،487،000
1994	23،493،000	20،486،000	43،979،000
1995	47،418،000	31،200،000	78،618،000
1996	25،027،000	57،820،000	82،847،000

زادت حركة رجال الأعمال بالتدريج. وكان عام 1994 أفضل عام من هذه الناحية حيث زار خلاله مصر وفد اتحاد الصناعات وضم العشرات من رجال الصناعة الإسرائيليين برئاسة دوف لاوتمان وفى المقابل زار إسرائيل وفد من إتحاد رجال الصناعة المصريين برئاسة فريد خميس رئيس الإتحاد. كما زار إسرائيل فى نفس العام وفد من اتحاد رجال الأعمال المصريين برئاسة سعيد الطويل. وكان لزيارة

رجال الأعمال صدى كبيرا فى مصر رغم أن وسائل الإعلام لم تبرز ذلك أو تجاهلته تماما فقد أوجدوا فرصا للتعاون وعقد الصفقات بين المصريين والإسرائيليين. ذكر سعيد الطويل، الذى عاد من زيارته لإسرائيل بانطباعات إيجابية، لسفير إسرائيل أن العلاقات الاقتصادية المفيدة للجانبين بين الدولتين تسير فى الطريق الصحيح وهى حتى الآن أقل ارتباطا بالتقلبات السياسية. ففى رأيه أن التطبيع فى المجال الاقتصادى أصبح حقيقة تامة سواء أعجب ذلك رجال المعارضة وغيرهم من المعارضين للتطبيع بين الدولتين أم لم يعجبهم. كان ذلك تفاؤلا ربما سابق لأوانه لكنه شاهد على الجو الإيجابى الذى ساد فى ذلك الوقت بين رجال الأعمال.

ويشهد الجدول التالى على الزيادة فى أعداد رجال الأعمال المصريين الذين زاروا إسرائيل وكذلك عدد الزائرين المصريين لإسرائيل بغرض السياحة أو زيارة الأماكن المقدسة.

دخول المواطنين المصريين لإسرائيل(81)

السنة	عدد مرات الدخول
1992	8،097
1993	9،818
1994	21،825
1995	28،011
1996	22،317

يعتبر المعرض الصناعى التجارى السنوى بالقاهرة فرصة للقاء رجال الأعمال من الدولتين وعقد صفقات فيما بينهم. وقد أعلن وزير الاقتصا د المصرى الجديد محمود محمد محمود رسميا فى سبتمبر 1993 عن استطاعة إسرائيل المشاركة فى المعرض القادم والذى سيعقد فى شهر مارس 1994. لكن فى أعقاب مذبحة الخليل والتى وقعت قبل أسابيع محدودة من افتتاح المعرض وموجة الاحتجاجات والمظاهرات التى أعقبتها أعلن وزير الخارجية المصرى إلغاء المشاركة الإسرائيلية. وتمكنت إسرائيل من المشاركة فقط فى

معرض عام 1995 ولقد لاقى الجناح الإسرائيلى فى المعرض نجاحا كبيرا فكان أحد الأجنحة المطلوبة وذلك وفقا لحقيقة مرور ربع مليون زائر به. ولقد سجلت الشركات الإسرائيلية إقامة علاقات مفيدة. ووزع على جمهور المهتمين مائتى ألف منشور عن إسرائيل واقتصادها. كان الجناح الإسرائيلى، باختصار، قصة نجاح سواء من الناحية الموضوعية الاقتصادية أو من ناحية الشكل. وقد مرت هذه المشاركة دون تسجيل عمليات احتجاجية حقيقية. ورغم الاعلان عن تظاهر الطلاب فى الجامعات ضد المشاركة الإسرائيلية ومحاولة بعض الشباب اقتحام الجناح الإسرائيلى غير أن رجال الأمن سيطروا عليهم خلال فترة قصيرة. والحديث هنا عن حوالى عشرين شابا من إجمالى مليون وربع المليون زائر للمعرض. تشير هذه التجربة إلى أن الجانب المصرى يبالغ أحيانا فى تقدير ردود الفعل الشعبية السلبية حول المشاركة الإسرائيلية فى حدث أو آخر وذلك إما لخوف حقيقى أو إستغلاله كذريعة.

لم تكن التجارة العنصر الوحيد فى تطور العلاقات الاقتصادية الذى حدث بين الدولتين فى تلك الفترة. فقد كانت هناك مشروعات مشتركة بل حالات من الاستثمارات الإسرائيلية فى مصر. ومن المبادرات التى يجب ذكرها لأبعادها الكبيرة معمل تكرير البترول بالقرب من الأسكندرية. ففى فبراير 1993 قال رجل الأعمال المصرى

حسين سالم للسفير الإسرائيلى الذى اتصل به أنه مهتم بانشاء مشروع مشترك مع رجل أعمال إسرائيلى. وكان طلبه أن يتم توصيله بأحد كبار رجال الأعمال الاسرائيليين بحيث يكون مهتما بانشاء مشروع كبير وليس صغيرا. وذكر حسين سالم يعقوب نمرودى وشاؤل أيزنبرج كمرشحين محتملين. لكن بعض رجال الأعمال الإسرائيليين لم يبد اهتملما بالموضوع ومن بينهم شاؤل أيزنبرج. لكن من أبدى اهتملما بالموضوع هو يوسى ميمان رئيس شركة "مرحاف" الذى وافق على المجئ إلى القاهرة لمقابلة حسين سالم ووصل على متن طائرة خاصة مع نائبه نمرود نوفيك. تم اللقاء على عشاء عمل فى منزل السفير الإسرائيلى فى التاسع من يونية 1993. وفى اليوم التالى جلس كل من حسين سالم ويوسى ميمان ونمرود نوفيك وناقشوا طوال اليوم أفكار مشاريع واتفقوا فى النهاية على دراسة إمكانية إنشاء معمل تكرير بترول. أخذ حسين سالم على عاتقه مسألة الحصول على الموافقات الخاصة بالمشروع وأخذ يوسى ميمان على عاتقه مسألة جمع رأس المال اللازم وهو أكثر من مليار دولار. وتم منح الموافقات اللازمة نظرا لاهتمام مصر بالمشروع كما كان هناك تفاهم من الجانب المصرى لحقيقة أنه سيكون من السهل أن يحصل مشروع مشترك بين مصرى وإسرائيلى على تمويل دولى له الأمر الذى ثبت صحته. فقد خصص البنك الأوربى

للإستثمار فى صيف 1995، على سبيل المثال، مبلغ ثلاثمائة مليون دولار للمشروع لأنه رأى فيه دفعا لعلاقات السلام بين مصر وإسرائيل علاوة على تشجيع القطاع الخاص فى مصر. وفى أحد الحوارات بين الرئيس مبارك ورئيس الوزراء رابين تطرق مبارك للموافقة التى منحها لهذا المشروع وقال إنها موافقة استثنائية لأن القانون يقول أن هذه الموافقة لا تمنح لمواطنين أجانب. وأضاف الرئيس أنه أعطى هذه الموافقة من منطلق الرغبة فى دفع العلاقات مع إسرائيل. ولقد انضم إلى الشركة التى أسسها كل من حسين سالم ويوسى ميمان للتكرير "ميدور" مؤخرا شركة البترول القومية المصرية واحتفظت بـ20% من أسهم الشركة. تم الانتهاء من الاستعدادات وجمع رأس المال فقط فى صيف 1996 وحينها تم التوقيع نهائيا على عقد إنشاء معمل التكرير بطاقة سنوية خمسة ملايين طن وبدأ العمل الميدانى.

من قصص النجاح الأخرى للنشاط الاقتصادى الإسرائيلى فى مصر مصنع "دلتا". وهو مصنع إسرائيلى أنشئ فى عام 1995 فى شمال شرق القاهرة الغرض منه إنتاج الملابس الداخلية وملابس الأطفال للتصدير. ومن بداية غير كبيرة اتسع المصنع بشكل مستمر ووفر فرص عمل لآلاف العمال المصريين. ويذكر أن عمل المصنع لم يتوقف ولم يتأثر حتى فى الفترات الصعبة التى شهدتها العلاقات

المصرية الإسرائيلية. وهذا أيضا نموذج للأولوية التى تمنحها مصر للمصالح المهمة بالنسبة لها فقد شهدت الفترة التى نناقشها مشروعات مشتركة واستثمارات إسرائيلية أخرى لكنها لم تصل إلى حجم معمل تكرير البترول فى الأسكندرية أو مصنع دلتا فى القاهرة.

إمتاز مجال الطاقة منذ بداية عصر السلام بتعاون ناجح وتمتع بالاستقرار كما لم يكن مرتبطا بالتقلبات التى شهدتها العلاقات بين مصر وإسرائيل . فقد باعت مصر سنويا2 مليون طن من البترول كما التزمت فى إطار إتفاقية السلام وذلك بأسعار السوق العالمى. ولم يحدث أن قامت مصر طوال هذه السنوات بإعاقة نقل البترول لإسرائيل لأسباب سياسية. وكانت هناك سنوات تجاوزت مشتروات إسرائيل من البترول المصرى المليونى طن. واستمر هذا الوضع حتى فى السنوات التى شهدت تراجعا فى العلاقات بين الدولتين. وقال وزير البترول المصرى الدكتور حمدى البنبى لسفير إسرائيل، حول الفترة التى نناقشها، "إن سر نجاح العلاقات بين الدولتين فى مجال البترول أننا لم نخلط أبدا هذه العلاقة بالسياسة لكن فقط بالاعتبارات الاقتصادية والعملية البحتة". لقد صدق الوزير بالفعل فمصر لم تخلط ذلك أبدا بالاعتبارات السياسية لأن بيع البترول لاسرائيل كان مصلحة مصرية لذلك فإنه يسبق أى اعتبارات أخرى لكن نضيف أن الجانب الإسرائيلى ظهر للجانب المصرى كشريك

مريح وأهل للثقة وحريص على الوفاء بكامل التزاماته المالية من شراء البترول دون شائبة. مع هذا فمن المنتظر أن ينخفض البترول الذى تحصل عليه إسرائيل من مصر بشكل كبير بمبادرة إسرائيلية فبعد تطبيق المعايير المشددة جدا لحماية البيئة من التلوث فإن إسرائيل تفضل البترول الذى يحتوى على كميات أقل من عنصر الكبريت الذى يرتفع نسبته فى البترول المصرى.

وثمة موضوع آخر للتعاون بين الدولتين فى مجال الطاقة وهو الغاز الطبيعى. ففى أواخر عام 1993 بدأت الاتصالات الأولى مع مصر حول إمكانية شراء كميات كبيرة من الغاز الطبيعى. فمصر لديها احتياطى كبير من الغاز أكثر بكثير من إحتياطى البترول ونظرا للقرب الجغرافى فإن إسرائيل تعتبر بالنسبة للغاز المصرى سوقا طبيعية مريحة. أظهر وزير الطاقة الإسرائيلى موشيه شاحال الرغبة فى شراء الغاز من مصر أثناء لقائه الرئيس مبارك فى شهر نوفمبر 1993. كان الرد الأولى أنه لا مانع وأعطى الرئيس توجيهاته للوزير الدكتور حمدى البنبى للبدء فى دفع الموضوع مع نظيره الإسرائيلى. وبعد إعطائه الضوء الأخضر بدأت المباحثات حول الموضوع فى بداية 1994 بمشاركة ممثلى شركة الكهرباء التى من المقرر أن تكون محطات القوة الخاصة بها المستهلك الأول للغاز المصرى. كان هدف إسرائيل التوصل إلى إتفاقية إمداد للغاز طويلة الأمد بحجم 2 مليار

متر مكعب سنويا. كان من المتوقع أن تستمر المباحثات لفترة طويلة حتى بلورته النهائية رغم أن مصر لم تتراجع طوال الفترة عن استعدادها بيع الغاز لإسرائيل.

وما لم ينفذ فى مجال الطاقة هو مشروع ربط شبكات كهرباء مصر وإسرائيل. فغداة التوقيع على اتفاق أوسلو فى سبتمبر 1993 اتصل وزير الكهرباء المصرى ماهر أباظة بالسفير الإسرائيلى لتهنئته على التوصل إلى الاتفاق وطلب منه فى نفس المكالمة الحصول على خريطة الضغط العالى فى إسرائيل لدراسة إمكانية توصيل الشبكتين. وأوضح الوزير أن الظروف الجديدة الناتجة عن التقدم فى العملية السلمية مع الفلسطينيين سيسمح بدفع التعاون الذى لم يكن مسموحا به فى الماضى. كما أراد الوزير أباظة دفع التعاون مع إسرائيل فى مجال الطاقة الشمسية. ولم يتردد الوزير الذى كان متحمسا لإقامة جبهة من التعاون مع إسرائيل فى القول فى احتفال جماعى أمام سفراء أوروبيين: "لماذا لا نوطد التعاون معهم؟ فلديهم تكنولوجيا متقدمة وحكمة وانجازات وأتمنى ألا يغار الأوربيون من التعاون الذى سيتطور بيننا". وكان الرد فى إسرائيل حول اقتراح ربط شبكات الكهرباء والتعاون فى مجال الطاقة الشمسية إيجابيا. فربط شبكات الكهرباء سيعطى إسرائيل المرونة فى شراء الكهرباء من الشبكة المصرية فى أوقات ازدياد الطلب والبيع لها فى أوقات

انخفاض الطلب. إن إمكانية المساعدة المتبادلة كبيرة فى ضوء حقيقة أن الأعياد التى هى بشكل عام أوقات ذروة تختلف مواعيدها فى الدولتين. وتم التوصل إلى اتفاق حول بدء المباحثات حول الموضوع أثناء زيارة وزير الطاقة موشيه شاحال للقاهرة فى نوفمبر 1993. وفى يناير 1994 وصل إلى القاهرة وفد إسرائيلى لبدء المباحثات ولتستمر المباحثات بعدها كذلك فى إسرائيل. ورغم الجهود المبذولة لم يتوصل الخبراء إلى اتفاق يمكن من توصيل الشبكتين. واتضح أنه أثناء مباحثاتها مع إسرائيل أجرت مصر مباحثات مع الأردن بقصد ربط الشبكتين المصرية والأردنية ومن بعدها الشبكة السورية ومنها إلى الشبكة التركية. ولم توافق سوريا أن يتم ربط شبكتها من خلال إسرائيل. وعلى ضوء الموقف السورى وحقيقة أن تمويل هذه الشبكات عربى اختارت مصر تنفيذ الربط مع الأردن ليس عن طريق إسرائيل ولكن عن طريق خليج العقبة. بهذا بقى موضوع ربط شبكتى الكهرباء بين مصر وإسرائيل حلما مستقبليا.

حصل التعاون الاقتصادى بين مصر وإسرائيل على تصور آخر بعدما تقرر فى مؤتمر السلام فى مدريد فى نهاية أكتوبر 1991 قيام مسارات حوار متعددة الأطراف. وكان من المقرر أن يدار هذا المسار بالتوازى مع المسارات الثنائية والتى كان الغرض منها التوصل إلى

سلام بين إسرائيل وبين كل واحدة من جاراتها. أما موضوع المسار المتعدد الأطراف فكان يستهدف تنمية التعاون الإقليمى فى الشرق الأوسط فى عدة مجالات: التعاون الاقتصادى والمياه والبيئة والسياحة ومراقبة السلاح والأمن الإقليمى وكذلك إيجاد حل لمشكلة اللاجئين. وشارك فى هذا المسار المتعدد الأطراف إلى جانب إسرائيل دائرة واسعة من الدول العربية بما فيها التى لم يكن هناك سلام بينها وبين إسرائيل مثل السعودية ودول الخليج وشمال أفريقيا بالإضافة إلى الأردن والفلسطينيين ومصر التى كانت حتى ذلك الوقت الوحيدة الموقعة على معاهدة سلام مع إسرائيل. كما شاركت راعيتا مؤتمر السلام، الولايات المتحدة وروسيا، وبعض الدول الغربية وغيرها التى كان لها اهتمام بالموضوع وأرادوا مساعدة الأطراف فى الشرق الأوسط. أما الذى صاغ حلم التعاون الذى سيخلق واقعا جديدا فى الشرق الأوسط أو باختصار شرق أوسط جديد فهو وزير الخارجية الإسرائيلى آنذاك شمعون بيريز الذى اعتقد أن التنمية والتقدم اللذين سيحققهما التعاون هما اللذان سيضمنان السلام الذى سيتم التوصل اليه.

تحدثت الرؤية فى المجال الاقتصادى عن خلق سوق شرق أوسطى مشترك واستمرار لجنة التعاون الاقتصادى على المسار المتعدد الأطراف وعقدت عدة قمم اقتصادية بمشاركة رؤساء

الدول المشاركة وكذلك رجال أعمال كثيرين من دول عربية وكانت هذه هى اللقاءات الأولى بالنسبة لهم مع نظراء إسرائيليين. وعقدت أول قمة اقتصادية فى نهاية شهر أكتوبر 1994 فى الدار البيضاء بالمغرب.

كان موضوع التعاون الاقتصادى الإقليمى فى مصر محل خلاف وأثار جدلا شعبيا. كما كان لمصر الرسمية رؤية مزدوجة فاعتبرت أحزاب المعارضة وعدد غير قليل من المثقفين موضوع الشرق الأوسط الجديد والسوق الشرق أوسطية المشتركة مؤامرة إسرائيلية للسيطرة على اقتصاد المنطقة كلها. وتم عرض آراء المثقفين المصريين فى الحوار الذى أجرته جريدة الحياة اللبنانية فى نوفمبر 1993 وأعرب الدكتور على الدين هلال رئيس مركز البحوث السياسية بجامعة القاهرة عن رأى تحفظى حيث يرى أن موضوع السوق المشتركة سابق لأوانه والذى يجب أن يأتى أولا هو حل المشكلات السياسية وحتى بعد حل المشكلات السياسية يجب البدء بشكل تدريجى فى تعاون اقتصادى بعدها فقط يأتى وقت السوق المشتركة. وفى هذه المرحلة فإن موضوع التعاون الاقتصادى هو بمثابة مادة للتفكير وليس للتنفيذ. أما الرؤية الأكثر انفتاحا فعبر عنها الكاتب لطفى الخولى الذى رأى فى فكرة السوق الشرق أوسطية تعبيرا عن الاتجاه الاقتصادى العالمى القائم اليوم على الأسواق

الكبرى ففى تقديره إن هذا جزء من العملية العالمية لتكوين التكتلات دون علاقة بمن طرح الفكرة أولا(82). رد الخولى بهذه الكلمات على المزاعم القائلة بأن المقصود هو مؤامرة إسرائيلية.

وكان المؤيدون المتحمسون لفكرة التعاون الاقتصادى الإقليمى من بين طائفة رجال الأعمال المصريين فقد رأى كثير منهم فى الفكرة الطريق نحو التقدم الاقتصادى لمصر والمنطقة كلها ووسيلة للاندماج الأفضل فى الاقتصاد العالمى وهو أمر ضرورى فى عصر العولمة.

أدى موضوع التقدم فى المسار المتعدد الأطراف وخاصة بين جماعة العمل من أجل التعاون الاقتصادى، فى مصر إلى تخبطات. فكان من الواضح أن هذا التقدم سيؤدى إلى دفع العلاقات مع إسرائيل واعتبر البعض ذلك أمرا إيجابيا فى حين تحفظ البعض منه. وقالت السفيرة ميرفت التلاوى التى رأست الوفد المصرى فى لقاءات مجموعات عمل التعاون الاقتصادى لسفير إسرائيل بعد عودتها من إحدى جولات مباحثات المجموعة إنها تبارك التعاون الذى كان مع الوفد الإسرائيلى. غير أنه، فى رأيها، يجب على هذه العلاقة والتنسيق أن يكونا أكثر متانة. فمصر وإسرائيل كما تقول ميرفت التلاوى يجب أن تكونا هما القائدتين فى هذه المباحثات وللدولتين مصلحة فى تنمية وتطوير اقتصاد المنطقة وإعداد برنامج

الأهداف الاستراتيجية الشاملة والعمل على تنفيذها. بهذه الطريقة سيتم منع الانشغال بالبرامج التى لا تتماشى ومع الأمر الشامل المراد تحقيقه. بهذا سيتم منع أى جذب نحو اتجاهات ليست فى أولويات دول المنطقة وعلى رأسها مصر وإسرائيل. لم يكن وزير الخارجية المصرى عمرو موسى مشاركا فى هذا الرأى الذى افترض وجود مصلحة مشتركة لمصر وإسرائيل والرغبة فى التنسيق الاستراتيجى مع إسرائيل. فقد كانت رؤيته الأساسية إن تطبيع العلاقات مع إسرائيل هو ثمرة السلام الذى لن تستطيع إسرائيل أن تتمتع به قبل تحقيق السلام. لذلك لم يشعر بالراحة مع المسار متعدد الأطراف الذى يناقش التعاون الاقليمى وفضل أن تكون مناقشات جماعات العمل على شكل ورشات عمل أكاديمية تناقش المشكلات دون أن تطرحها لحيز التنفيذ. وفقط بالنسبة لمجموعتى عمل أراد موسى أن تطرح مناقشاتهما لحيز التنفيذ وهما اللتان تناقشان دفع حل مشكلة اللاجئين وتلك التى تناقش مراقبة السلاح والأمن الاقليمى والذى أراد عمرو موسى أن يناقش فى إطارها القضية النووية الإسرائيلية. ومن الأسباب الأخرى لتحفظه من المسار المتعدد الأطراف أنه كان شريكا فى المخاوف من سعى إسرائيل للسيطرة الاقتصادية على المنطقة. ولقد فسر عمرو موسى فى أحد لقاءاته مع شخصية إسرائيلية رؤيته بشكل واضح. فمؤتمر الدار البيضاء على حد قوله

كان بداية الصحوة العربية حول رغبة إسرائيل فى القفز وتخطى السلام نحو تعاون إقليمى. ولو تحقق ذلك فإن تحقيق السلام سيكون أقل أهمية ولن يحصل السوريون والفلسطينيون على شئ. ومنذ ذلك الوقت، فى رأيه، حدث تباطوء فى عملية التطبيع وذلك أيضاللانطباع الذى تركته إسرائيل فى أنها هى التى تحل وتربط وأنها هى العنصر المقرر وهذا فى رأيه يؤدى بالطبع إلى رد فعل عكسى. واختتم موسى بأن الوضع بدون مؤتمر الدار البيضاء كان أفضل بكثير. لم يشارك كل المسئولين المصريين عمرو موسى فى رؤيته فقد قال محمود عبد العزيز رئيس مجلس إدارة البنك الأهلى المصرى فى حوار مع سفير إسرائيل أنه متحمس لدفع العلاقات الاقتصادية بين مصر وإسرائيل فهو يعتقد أن الدولتين معا من الممكن أن تحققا إنجازات مبهرة. فالعلاقات الاقتصادية تعكس المصالح الحقيقية. لذلك فهو غير قلق من أن هناك معارضين يحاولون إثارة المخاوف لدى الشعب بزعم أن إسرائيل ستسيطر على الاقتصاد المصرى. وأعرب فى أحاديثه عن سخافة هذه المزاعم والادعاءات فالعلاقات الاقتصادية بين مصر وإسرائيل على حد قوله ستتطور فقط من خلال نشاط القطاع الخاص لذلك طرح فى مؤتمر الدار البيضاء فكرة إنشاء بنك استثمارى خاص ترأسه كل من مصر وإسرائيل. وأخبر عبد العزيز عن مشاركة بنكه بمبلغ خمسة ملايين مارك ألمانى

فى السندات التى أصدرتها الحكومة الإسرائيلية. ولقد اتخذ هذا القرار رغم خشية بعض أعضاء مجلس إدارة البنك من هذه الخطوة. وسعد بأن الوزير عمرو موسى أعرب عن تأييده للخطوة وحصل بعدها على موافقة الرئيس مبارك شخصيا على هذه الخطوة.

تضافرت عدة عوامل معا وأدت إلى ازدهار مجال العلاقات الاقتصادية-التجارية بين مصر وإسرائيل وأن يكون المجال الذى ازدهر بشكل أكبر فى عهد حكومتى رابين وبيريز. فقد لبى تطور العلاقات فى هذا المجال المصلحة المصرية فضلاعن أن مصر أرادت أن تظهر، عن طريق دفع العلاقات الاقتصادية مع إسرائيل، أنها من ناحيتها تكافئ سياسة السعى من أجل السلام التى اتبعتها الحكومات الإسرائيلية. كما كان ذلك أمرا مهما فى نظر مصر سواء بالنسبة لإسرائيل أو الولايات المتحدة التى أرادت دفع عملية السلام. كما يجب أن نضع فى الاعتبار أن طائفة رجال الأعمال من القطاع الخاص والتى زاد ثقلها منذ الاصلاح الاقتصادى الذى أجراه الرئيس السادات، التى عملت كقوة ضغط من أجل دفع العلاقات الاقتصادية مع إسرائيل. ولم يكن هذا التكتل موجودا فى المجالات الأخرى من العلاقات بين مصر وإسرائيل. ويمكن أن نفترض أنه لولا المخاوف والحساسيات التى كان المسئولون شركاء فيها والصعوبات

التى ظهرت خلال تلك الفترة لكان من الممكن أن تتطور العلاقات الاقتصادية بشكل أفضل من ذلك.

التعاون الزراعى

"لو أن مصر منذ بداية عصر السلام دخلت فى تعاون شامل مع إسرائيل لما توقف دخل الفردفى مصر عند 640 دولار فقط فى السنة بل وصل إلى مستويات أعلى بكثير" كلمات قالها الدكتور يوسف والى نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة المصرى فى شهر أغسطس 1995 على غداء فى منزل السفير الأمريكى إدوارد ووكر وبمشاركة وزير البترول الدكتور حمدى البنبى ووزير الكهرباء ماهر أباظة والسفير الإسرائيلى. ربما كان هذا التصريح مبالغا فيه قليلا من شخص آمن منذ بداية عصر السلام بضرورة التعاون الوطيد لاعتبارات المصالح المصرية مع إسرائيل فى مجال الزراعة. غير أن هذا التصريح وبدون شك يعكس القوة الكبيرة الكامنة فى هذا المجال الحيوى. ولقد تحقق ذلك بشكل جزئى نظرا للقيود السياسية المصرية التى حددت حجم التعاون وكذلك القيود المادية التى لم تكن تسمح بتوسيع النشاط فى نطاق المعايير المحددة.

لقد لعب التعاون الزراعى مع إسرائيل حاجة مصرية مزدوجة: موضوعية وسياسية. فعلى المستوى الموضوعى فإن مصر تواجه عدة

مشكلات فى عدة مجالات تواجهها إسرائيل أيضا أو واجهتها بالفعل مثل الحاجة إلى استصلاح الأراضى للزراعة فى المناطق شبه الصحراوية والزراعة بالمياه المالحة وتطوير أساليب الرى وزيادة المحاصيل من خلال الزراعة بأساليب أكثر تقدما وإدخال شتلات جديدة والقضاء علىالحشرات والحشائش الضارة وتحسين سلالات الأبقار والأغنام سواء للحم أو اللبن. إن المشاكل المصرية أكثر إلحاحا وذلك للزيادة الطبيعية المرتفعة للسكان مما يعنى الحاجة إلى تلبية الحاجات الغذائية للسكان الذين يتزايدون بسرعة وكذلك لحقيقة أن عددا كبيرا من السكان يعيشون على الزراعة التى ينخفض مستوى الدخل فيها. لذا فالتعاون مع إسرائيل فى كل المجالات السابقة بما فيه نقل التكنولوجيا المتقدمة وإجراء الأبحاث المشتركة معها أمر به فائدة كبيرة لمصر.

وعلى المستوى السياسى كانت مصر فى حاجة إلى التعاون الذى تم تطويره بينها وبين إسرائيل فى مجال الزراعة لتقديمه أمام كل من يدعى أن مصر لم تحترم اتفاقيات التطبيع التى وقعتها مع إسرائيل. وذلك أمر مهم خاصة فى إطار علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية. ولقد استمع الرئيس مبارك بنفسه أكثر من مرة أثناء زيارته للولايات المتحدة لادعاءات على المستوى الرسمى للإدارة الأمريكية أو على المستويات الشعبية الإعلامية واليهودية عن سياسة

السلام البارد مع إسرائيل. واعتاد الرد على هذه الادعاءات بعرض التعاون القائم مع مصر فى مجال الزراعة. لهذا السبب فقد تقلصت العلاقات، فى أوقات تدهور العلاقات، فى معظم المجالات لكن ليس بنفس المستوى فى مجال الزراعة ذلك ليكون هناك ما يمكن تقديمه وقت الحاجة. ولذلك كان موضوع التعاون الزراعى مع إسرائيل ضروريا لمصر بشكل كبير لعرضه أمام الخارج. وحقيقة وجود صمت إعلامى حول هذا التعاون تثبت ذلك، وصحيح أيضا أنه كانت هناك عدم رغبة فى جذب انتقادات عناصر المعارضة. لكن النتيجة على أية حال هى أن صحف المعارضة فقط هلى التى كتبت فى الموضوع من خلال توجيه اتهامات وهمية حول الضرر الذى سببه هذا التعاون للزراعة المصرية. وكان صمت الصحافة القومية الموجهة من السلطات سببا فى ترك الصورة المشوهة التى خلقتها صحف المعارضة كمصدر وحيد استقى منه المواطن المصرى معلوماته عن التعاون الزراعى مع إسرائيل.

صحيح أن التعاون الزراعى مع مصر كان غير قليل فى حجمه وحقق إنجازات مهمة للزراعة المصرية لكن يصعب القول أنه وصل إلى أبعاد كبيرة. تشهد على ذلك حقيقة أنه منذ بداية عصر السلام تم استثمار على مر السنين ما يقرب من مائة مليون دولار وذلك وفق تقدير الدكتور شموئيل بوهوريلس الذى رأس الوفد الإسرائيلى

للمباحثات حول اتفاقية التعاون الزراعى فى إطار إتفاقيات التطبيع ورأس بعدها على مدى سنوات الوفد الإسرائيلى فى لجنة الزراعة المشتركة(83). ويجب أن نشير إلى حقيقة أن حوالى40% من الاستثمارات كان مصدرها حكومة الولايات المتحدة ومصادر خاصة وصناديق أمريكية. فقد أعطت الولايات المتحدة منذ بداية عصر السلام أهمية كبيرة للتعاون الزراعى بين مصر وإسرائيل وشجعته لأنها رأت فيه عا ملا يسهم فى تقوية السلام بين الدول علاوة على دوره فى الزراعة المصرية. كما كانت هناك مشاركة من جانب حكومة الدانمارك خاصة فى المشاركة فى تمويل الإرشاد الإسرائيلى وساهمت كل من حكومتى هولندا وألمانيا بشكل أقل.

استمرت واتسعت المشروعات المشتركة فى مجال الزراعة فى الفترة التى نناقشها غير أن المجال الذى شهد دفعة كبيرة على وجه الخصوص كان مجال إرشاد وتوجيه الشباب المصريين فى إسرائيل أو خريجى كليات الزراعة من الجامعات المصرية على وجه الخصوص. فكان هؤلاء الشباب يؤهلون لاستصلاح الأراضى الجديدة فى الصحراء الغربية. وكان الغرض من الدورات التى يحصلون عليها فى إسرائيل على مدى عدة أسابيع تحسين قدراتهم على إدارة المزارع من خلال استخدام أساليب الزراعة المتقدمة. وعلاوة على الدورات التدريبية التى حصلوا عليها والتى منحتهم

المعرفة المتخصصة فإن هؤلاء الشباب الذين زاروا إسرائيل لأول مرة اطلعوا على الواقع الإسرائيلى وهو أمر مهم فى ذاته. وزاد عدد المشاركين فى هذه الدورات من عام إلى آخر ووصل إلى عدة مئات. وزاد فى المقابل عدد المصريين فى الدورات التى عقدها المرشدون الإسرائيليون فى مصر نفسها، وذلك فى مركز الإرشاد فى مريوط على مسافة ما يقرب من خمسين كيلومتر جنوب الأسكندرية. ويشير الجدول التالى إلى حجم نشاط الإرشاد فى مصر وإسرائيل(84).

السنة	عدد الدارسين في إسرائيل	عدد الدارسين في مصر	الإجمالي
1992	114	-	-
1993	261	-	-
1994	6020	-	-
1995	526	200	726
1996	466	296	726

استمر فى الفترة التى نناقشها برنامجان كبيران من البحث والتنمية متعددة السنوات بتمويل أمريكى وبمشاركة ثلاثية لكل من مصر وإسرائيل والولايات المتحدة. تم هذين البرنامجين اللذين تركزا حول الزراعة فى المناطق الجافة بين كل من وزارة الزراعة فى مصر وجامعة بن جوريون فى إسرائيل وجامعة سان دييجو بكاليفورنيا. إستمر البرنامج الأول المعروف بـ **CALAR – COOPERATIVE ARID LANDS AGRICULTURE RESEARCH PROGRAM** منذ عام 1982 ولمدة ثلاثة عشر علما, شارك فيه حوالى أربعين علما مصريا وعشرين علما إسرائيليا. واهتمت الأبحاث فى المرحلة الأولى بموضوع الرى بالمياه المالحة وتحسين المراعى ومواءمة زراعة الخضروات والفواكه مع ظروف الجفاف. وتركزت الأبحاث فى المرحلة الثانية على زراعة الصوبات.

أما البرنامج الثانى فهو برنامج مربوط **MARYUT COOPERATIVE R&D ACTIVITY FOR AGRICULTURE IN THE DESRT.** بدأ عام 1989 واستمر ثمانى سنوات وركز أبحاثه حول موضوع تطوير الزراعة المكثفة فى الظروف الصحراوية. تم هذا البرنامج فى توقيت واحد فى مربوط فى مصر وفى هضبة النقب فى إسرائيل واشتغل بزراعة الحقول وأشجار الفواكه والزراعة المحمية. ولقد تأقلمت بصورة جيدة فى إطار التجارب نباتات العنب

وأشجار التفاح مع الظروف الصحراوية لمريوط. ساهم البرنامجان، علاوة على الإنجازات الزراعية، في تطوير العلاقة بين الباحثين المصريين والإسرائيليين بشكل متبادل مع مؤسسات البحث في الدولتين.

كانت البرامج الأخرى للتعاون المصرى الإسرائيلى فى مجال تحسين سلالات الأبقار للألبان واللحوم فقد تم استجلاب 2500 إلى منطقة الصالحية تفوق نسبة انتاجها من الحليب انتاجية الأبقار الهولندية التى كانت فى المكان. كما كان هناك تعاون فى مجال تحسين السلالات ومقاومة أمراض البهائم وحماية المحاصيل من النباتات الطفيلية ومحاربة آفات القطن وزيادة المقاومة الطبيعية للآفات ووقف استخدام المبيدات السامة. ولقد عمل الخبراء الإسرائيليون بالتوازى مع التعاون الرسمى بين الدولتين فى مزارع القطاع الخاص وأدخلوا أساليب متقدمة فى الرى والزراعة ساهمت فى رفع إنتاجية هذه المزارع.

وكان هناك الكثير من المعارضين فى مصر للتعاون الزراعى مع إسرائيل. فلقد عارضت أولا أحزاب المعارضة التى رفض بعضها من حيث المبدأ أى تعاون مع إسرائيل مثل الحزب الناصرى أو عارضوا التوقيت وطلبوا الانتظار حتى تحقيق السلام الشامل مثل حزب الأحرار. وقد عمل المعارضون بلا كلل من أجل رفض التعاون

الزراعى مع إسرائيل وتشويهه. ونشرت صحف المعارضة مقالات تضم قصصا مختلقة حول المبيدات التى أدخلتها إسرائيل إلى مصر وعن الزراعات الفاسدة والأعمال التخريبية وتآمر الجانب الاسرائيلى ضد الزراعة المصرية. كما وجهت انتقادات فى مجلس الشعب المصرى من قبل أعضاء المعارضة. واعتاد الدكتور يوسف والى نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة الرد على منتقديه وتفنيد ادعاءاتهم وأشار إلى الفائدة الكبيرة التى استفادت بها الزراعة المصرية نتيجة التعاون مع إسرائيل وأشار على سبيل المثال إلى نموذج شتلات التفاح الإسرائيلى "عانا" الذى تحول من فاكهة الطبقات العليا إلى فاكهة تستطيع الطبقات الشعبية شرائها. وعلى الرغم من المعارضة الشديدة إلا أن الوزير والى كان مصرا على تأييده القوى للتعاون مع إسرائيل. ولم يتردد فى إظهار هذا التأييد فى كل مناسبة أتيحت له. كما حرص الوزير والى على حضور حفلات الاستقبال التى يقيمها سفير إسرائيل ويحضر معه كل طاقم مكتبه فعل ذلك أيضا فى حفل الاستقبال الذى أقامه السفير الإسرائيلى بمناسبة عيد الإستقلال (إعلان الدولة) والذى كان بعد عملية "عناقيد الغضب" فى لبنان فى الوقت الذى لم يحضر فيه كثير من المصريين. كما أشاد وزراء مصريون آخرون بالتعاون الزراعى مع إسرائيل فقد ذكر وزير الإقتصاد يوسف بطرس غالى على سبيل المثال الفائدة التى عادت

على مصر من استخدام التكنولوجيا الحديثة والموفرة فى مجال الرى وفى مجالات أخرى وكذلك شتلات الفواكه الإسرائيلية التى تأقلمت فى مصر.

ساهم التعاون الزراعى بين مصر وإسرائيل علاوة على الاسهام الموضوعى له فى دفع علاقات التطبيع بين الدولتين ووصل عدد الباحثين والمزارعين المصريين الذين اتصلوا بنظرائهم الإسرائيليين إلى الآلاف. كما كانت هذه فرصة ليس فقط لتطوير العلاقات المهنية بل للتعاون الإنسانى والتعرف المتبادل على الواقع. وكانت هناك بالاضافة إلى العلاقات المهنية علاقات صداقة غير قليلة وفى هذا الاتجاه فإن التعاون الزراعى تفوق على المجالات الأخرى التى شهدت اتصالا بين مصريين وإسرائيليين.

الإعلام

كان هناك أمل فى بداية عصر السلام، فى الوقت الذى ساد فيه إحساس بالنشوة ، على الأقل فى إسرائيل، بأن يفتح الإعلام المصرى الذى كان أداة دعائية فى محاربة إسرائيل، صفحة جديدة فى العلاقات مع إسرائيل صفحة خالية من الإهانات تكون أكثر اعتدالا وانفتاحا. وصحيح أنه كانت هناك بعض المؤشرات التى زادت من هذا الأمل مثل زيارة صحفيين مصريين لإسرائيل وإعداد برامج

مشتركة بواسطة صحفيين بين الدولتين وبرامج تبث أجزاء منها فى آن واحد فى مصر وإسرائيل فى اليوم الذى تم فيه إكمال الانسحاب الإسرائيلى من سيناء. وصحيح أن الحكومة المصرية دعت الصحفيين الإسرائيليين الأعضاء فى قسم المراسلين للشئون العربية إلى زيارة مصر وقابلتهم ليس فقط مع شخصيات مصرية بل مع هيئة تحرير صحيفة "الأهرام". لكن سرعان ما خاب الأمل فى فتح هذه الصفحة الجديدة واتضح أن المقابل الوحيد والأوحد فى تعامل الإعلام المصرى مع إسرائيل هو تغطية زيارة الضيوف الإسرائيليين الرسميين للقاهرة والمؤتمرات الصحفية المشتركة مع المضيفين المصريين والتى عقدت فى نفس المناسبة. لقد استمر كل شئ كما كان قبل السلام فمن يقرأ ما تكتبه الصحافة المصرية عن إسرائيل يجد كتابة عدائية فى مقالات معادية للسامية فى ظل غياب أى شئ إيجابى عن إسرائيل وطرح للحقائق من زاوية مشوهة. وكان أى جدل أو خلاف بين مصر وإسرائيل بمثابة ضوء أخضر لشن هجوم شديد ضد إسرائيل ولا يرتبط الأمر بصحف المعارضة فقط بل الصحف القومية الكبرى الخاضعة لتوجيه شديد من السلطة التى تعين رؤساء تحريرها.

أما التلفزيون والذى هو حكومى وتابع لوزراة الإعلام ففيه حظر على إسرائيل فى الموضوعات الكبرى والصغرى التى يكون المشاهد

واعيا لها. فعلى سبيل المثال عند إعداد برنامج عن موضوع فى قضايا الساعة فإنهم يدعون متحدثين يمثلون الموقف المصرى والعربى والفلسطينى لكن ليس أبدا من يمثل الموقف الإسرائيلى. وعندما يظهرون الرئيس مبارك يصافح السائحين الأجانب يذكرون جنسياتهم باستثناء الإسرائيليين.

وينتج عن هذا الوضع أن معظم الشعب المصرى الذى لا يقرأ الصحافة العالمية أو يشاهد شبكات التلفزيون الأجنبية لا يكون لديه مفهوم حقيقى عن إسرائيل. ويأسف عدد غير قليل من بينهم شخصيات بارزة على ذلك الوضع. أنيس منصور مثلا قال فى عدة مناسبات إن قلة المعرفة تؤدى إلى أنه عند الحديث أو النقاش حول إسرائيل فإن ذلك يكون من منطلق جهل مطلق وعواقب ذلك على السلام وخيمة جدا. فالصحافة التى كان من الممكن أن تلعب دورا مهما فى التثقيف من أجل السلام تقوم بالدور العكسى. فهى ترعى وتؤصل مشاعر العداء والكراهية تجاه إسرائيل علاوة على أن الصحافة القومية فى نظر الشعب هى المعبر عن سياسة النظام الحاكم. كما يعتبر الكثيرون الكتابة السلبية عن إسرائيل تعبيرا عن السياسة الرسمية تجاهها.

وتدل المواظبة والمنهجية لشكل التقارير والتغطيات المذكورة سابقا عن إسرائيل على أن هذه سياسة مصرية تضعها القيادة

الحاكمة وتقوم بمهمة تنفيذها وزارة الإعلام. ويبدو أن الأسباب والاعتبارات التى أدت إلى اتباع هذه السياسة إعتبارات داخلية للنظام،فلْتعتبر الشأن الإسرائيلى مجال يستطيع الإعلام أن يعبر فيه عن مشاعر الإنتقاد التى لا يستطيع أن يعبر عنها بنفس الحرية فى مجالات أخرى مثل انتقاد النظام وقياداته. بهذا الشكل يتم "التنفيث" فى مجال لا يراه يشكل خطرا عليه. كما أراد النظام من خلال انتقاد إسرائيل فى الصحف القومية الكبرى أن يعطى مصداقية لهذه الصحافة فى نظر القارئ. ويجب أن نضيف إلى ذلك أن النظام المصرى غير مهتم بالانعكاس الحقيقى لنموذج النظام الديمقراطى فى إسرائيل الذى يعمل رغم الصعوبات ويحقق إنجازات وكل ذلك يتم على مقربة من مصر. فالأمر من الممكن أن يكون مصدر إلهام وأفكار لعناصر المعارضة فالكتابة الإنتقادية والسلبية عن إسرائيل خدمت النظام الذى لم يرغب فى أن يكون لدى الشعب إحساس أنه مع السلام أصبح كل شيئ مفتوحا وممكنا مع إسرائيل. ولقد أدت كل هذه الإعتبارات والأسباب معا إلى أن تكون هذه السياسة الإعلامية حول الشأن الإسرائيلى ثابتة ومستمرة لفترة طويلة بل حتى فى أوقات تحسن العلاقات.

عند الحديث عن هجوم ضد إسرائيل فى الصحافة المصرية فإنه يجب أن نشهد للأمانة أن الصحافة المصرية تتسم فى كتاباتها

النقدية عن أية قضية بغياب الفروق الطفيفة والميل نحو الهجوم وهذه سمة فى الصحافة المصرية غير مرتبطة بالشأن الإسرائيلى فقط. يبرز هذا الاتجاه أكثر عندما يكون الحديث عن قضايا خارجية أكثر من القضايا الداخلية التى تعالج فى الصحف القومية بشكل أكثر اعتدالا. فعندما يكون هناك نقد لقضية ما فإن اتجاه الصحافة يكون الزحف نحو الانتقاد الجارف والشديد الذى لا يقتصر على القضية المطروحة فقط. ويكون فى الكتابة فى هذه الحالات ميل نحو المشاعر أكثر من عرض الحقائق. علق على ذلك صحفى مصرى كبير أمام سفير إسرائيل قائلا إن الصحافة المصرية ليس فيها Fine Tuning أى الضبط الدقيق.

ظهر اختلاف كبير فى الفترة التى نناقشها بين تعامل القيادة المصرية مع حكومتى رابين وبيريز وبين تعامل الإعلام كما انعكس فى الصحافة القومية الكبرى: "الأهرام" و"الأخبار" و"الجمهورية" و"أخبار اليوم". فقد تعاملت القيادة المصرية بإيجابية كبير مع حكومة رابين ومن بعدها حكومة بيريز باعتبارهما أفضل حكومتين من أجل الحاجة إلى دفع السلام. وعلى هذا الأساس امتدحت القيادة المصرية كثيرا رابين وبيريز شخصيا واعتاد الرئيس مبارك التأكيد على ثقته التامة فيهما ومصداقيتهما وسياستهما من أجل تحقيق السلام. وفى إحدى المناسبات بعد التوقيع على الاتفاقية مع الفلسطينيين عندما

وصل رابين للقاء مبارك فى الأسكندرية نظم المصريون مجموعة من الناس بينهم أطفال صفقوا له على طول الطريق من المطار وحتى قصر رأس التين حيث أجريت المقابلة. وفى المقابل شككت الصحافة المصرية فى صدق نوايا رابين وبيريز حول دفع السلام. كما لم تندر المقالات النقدية ضدهما بما فى ذلك الرسوم الكاريكاتيرية. وكان هناك انطباع واضح بأن مصر تتحدث بنبرتين مختلفتين بل ومتناقضتين فمن ناحية نبرة القيادة المصرية ومن ناحية أخرى الصحافة القومية الكبرى التى هى فى الواقع يتحكم فيها النظام.

ورغم تحسن العلاقات بين الدولتين إلا أن إمكانية إجراء حوار بين الدبلوماسيين الإسرائيلين فى القاهرة وبين رؤساء تحرير الصحف كان أمرا محدودا. فامتنع رؤساء تحرير الصحف القومية الكبرى عن مقابلة سفير إسرائيل وكان المبرر بأن هناك مقاطعة فرضتها نقابة الصحفيين على الاتصال بإسرائيل والإسرائيليين. مع هذا كان هناك بعض الصحفيين البارزين الذين استطاع السفير الإسرائيلى محاورتهم مثل مكرم محمد أحمد رئيس تحرير مجلة "المصور" ورئيس مجلس إدارة دار الهلال وصلاح منتصر رئيس تحرير مجلة "أكتوبر" وأنيس منصور وهو صاحب عامود وصحفى مشهور. كما كان المسئولون عن الصحافة المصرية فى السفارة الإسرائيلية مائير كوهين ومن بعده يعقوب سيتى على اتصال بعدد

غير قليل من الصحفيين من الصف الثانى. لكنهما لم يستطيعا مقابلة أى صحفى أرادا مقابلته. فهؤلاء الصحفيون الذين التقوا أعضاء السفارة الإسرائيلية كانوا كما اتضح من الذين سمح لهم بذلك، أى صحفيون سمح لهم رجال الأمن المصرى بالاتصال بأعضاء السفارة الإسرائيلية أو أختيروا لهذه المهمة. وكان الغرض من ذلك منع أى إدعاء بأن هناك مقاطعة تامة من جانب الإعلام وخلق انطباع بأن موضوع العلاقات مع إسرائيل أمر متروك لكل صحفى ولا ينبع من سياسة النظام. كماء فرض على الصحفيين الذين سمح لهم بمقابلة أعضاء السفارة تقديم تقارير لأجهزة الأمن المصرية عن تلك اللقاءات.

كان من الواضح أنه من أجل القيام بأى تغيير فى هذا الموضوع فإن هناك ضرورة لبذل جهد كبير مع وزير الإعلام صفوت الشريف. لم يجد السفير الإسرائيلى الذى جاء إلى القاهرة بعد تولى حكومة رابين أية صعوبة فى مقابلة وزراء مصريين وقام خلال فترة قصيرة بمقابلة عدد من الوزراء باستثناء وزير الإعلام. ولقد تمت هذه المقابلة فقط بعد تحسن العلاقات بين الدولتين فى أعقاب التوقيع على اتفاقيات أوسلو مع الفلسطينيين.

سمح التحسن فى جو العلاقات من إجراء مقابلة بين سفير إسرائيل ووزير الإعلام صفوت الشريف فى نوفمبر 1993. ولقد بذلت

جهود كبيرة منذ فترة طويلة من أجل عقد هذا اللقاء غير أنه كما ذكرنا عقد فقط بعد التوقيع على إتفاق أوسلو بين إسرائيل والفلسطينيين. عرض الوزير رؤيته حول السياسة الإعلامية المصرية وقال إن هذه السياسة كانت منذ بداية السلام "الترويج" للسلام سواء للشعب المصرى أو العربى. وشهدت هذه السياسة فترات وأوقات عصيبة مثل حرب لبنان والإنتفاضة. ولقد أثرت الصور التى عرضها العالم والتغطية الإعلامية العالمية على الرأى العام المصرى وصعبت على حكومة مصر والحمد لله أن تغيرت هذه الظروف وتبدلت وأن عملية السلام فى تقدم وذلك يفتح جميع الاحتمالات حتى فى موضوع الإعلام. حيث أن التقدم فى هذا المجال سيكون تدريجيا لارتباطه بكثير من الأمور الحساسة. ويعتبر الوزير إلغاء قرار مقاطعة نقابة الصحفيين أمرا حتميا وأن ذلك سيتم بشكل طبيعى مع تقدم عملية السلام.

حاول الوزير عرض الوضع القائم اليوم بالنظر إلى نصف الكوب المملوء. فالأمور القائمة بيننا فى مجال الإعلام، على حد قوله، لها مغزى. فالصحفيون الإسرائيليون الذين يزورون مصر يلقون كل العون من المكتب الصحفى المصرى كما يحصل التلفزيون الإسرائيلى على كل التسهيلات والتعاون من جانب التلفزيون المصرى بالنسبة للبث الخاص الذى يغطى الأحداث وزيارات القادة

الإسرائيليين. زكل هذه الأمور بناء على توجيهاته وويتم التعامل معها فى التلفزيون المصرى كأمر طبيعى نظرا لتحسن العلاقات. وأضاف الوزير أنه يريد بالطبع أن يبدأ وبشكل تدريجى فى بث برامج عن إسرائيل فى التلفيزيون وأن يساعد كذلك فى المجالات الأخرى التى طرحها السفير.

أختتم اللقاء مع الوزير بعدة نقاط: أن ترسل إسرائيل إلى مكتب الوزير برامج تلفزيونية عن إسرائيل حول موضوعات غير سياسية مثل الزراعة والصناعة والسياحة وغيرها وسيعمل الوزير على إذاعتها مبدئيا فى إطار برامج عن عدة دول. وفى المرحلة الثانية ستذاع برامج عن إسرائيل فقط. كما وعد السفير بالعمل على السماح بالتعبير عن الموقف الإسرائيلى عند إجراء التفزيون نقاشات حول قضايا سياسية مرتبطة بإسرائيل ولضمان الاتصال الدائم سيعطى الوزير تعليماته لرئيس مجلس أمناء إتحاد الإذاعة والتلفزيون أمين بسيونى كى يكون على اتصال بسفارة إسرائيل. وحول اللقاء بين رؤساء تحرير الصحف القومية الكبرى وبين سفير إسرائيل وعد الوزير بالحديث مع رؤساء تحرير "الجمهورية" و"الأخبار" وطلب أن يتصل بهم السفير بعد فترة قصيرة. ولم يذكر الوزير إبراهيم نافع رئيس تحرير "الأهرام" لكونه رئيس نقابة الصحفيين والمسئول عن المقاطعة التى تفرضها النقابة على

الاتصال بإسرائيل. وحول أية مشكلة قد تطرأ اختتم الوزير بأنه يمكن للسفارة الاتصال بالدكتور مصطفى حجاج نائب وزير الإعلام.

ويعتبر التلخيص السابق واعدالكن للأسف الشديد لم ينفذ شئ واحد مما تم الاتفاق عليه. لكن يقع اللوم فى أحد الموضوعات على الجانب الإسرائيلى حيث لم تنجح السفارة الإسرائيلية فى أن تحصل على البرامج التلفزيونية وذلك بسبب الذى نشب بين وزارة الخارجية الإسرائيلية وبين التلفزيون الإسرائيلى حول مسألة التمويل. نتيجة لذلك لم ترسل البرامج التلفزيونية إلى السفارة. لكن على ضوء حقيقة أن بقية ما تم الاتفاق عليه مع وزير الإعلام لم ينفذ من الجانب المصرى فلم يكن من المؤكد أن هذه البرامج كانت ستذاع حتى لو تم إرسالها. لكن المؤكد أن فرصة لاختبار وعود الوزير قد ضاعت.

وصل مدير عام هيئة الإذاعة مردخاى كيرشنباوم إلى القاهرة بعد فترة قصيرة من هذا اللقاء فى فبراير 1994 مع الوفد المرافق لوزيرة الثقافة شولاميت ألونى والتقى نظيره رئيس اتحاد أمناء الإذاعة والتلفزيون أمين بسيونى. كان هدف الجانب الإسرائيلى من هذا اللقاء دراسة إمكانية إحياء إتفاقيات التعاون الموقع عليها فى إطار اتفاقيات التطبيع فى بداية عصر السلام والتى أصبحت مع الوقت حروفا ميتة. طرح أمين بسيونى فى اللقاء ادعاءات قاسية حول

إذاعة التلفزيون الإسرائيلى لأفلام وبرامج مصرية حصل عليها بطرق غير مشروعة دون دفع حقوق الملكية الخاصة بذلك. وأعرب كيرشنباوم عن استعداده لشراء هذه البرامج فذكر بسيونى مبلغا أكبر من المعقول وكان كيرشنباوم على استعداد لإجراء مفاوضات حول المبلغ سواء للتوصل إلى اتفاق أو لإجراء مباحثات مع رجال التلفزيون المصرى وانتهت هذه الجهود فى نهاية الأمر دون نتيجة نظرا لعدم الإهتمام المصرى.

حدث فى الفترة التى نناقشها والتى سادها التفاؤل حول تقدم عملية السلام خرق لمقاطعة نقابة الصحفيين ضد إسرائيل. فقد زار الصحفيون إسرائيل بأعداد متزايدة كما زاد فى المقابل عدد الصحفيين، إن لم يكن على مستويات رفيعة، الذين كانوا على اتصال بسفارة إسرائيل. لم تتخذ نقابة الصحفيين أى إجراءات ضدهم وساد إحساس بأن مقاطعة نقابة الصحفيين فى طريقها إلى الإلغاء. تطرق وزير الإعلام فى لقائه مع سفير إسرائيل لذلك كما تحدثوا فى وزارة الخارجية عن ذلك كاحتمال ممكن ذلك فى حالة استمرار تقدم عملية السلام. كما كان هناك حديث فى مكتب وزير الخارجية عن محاولة إبراهيم نافع نائب رئيس تحرير الأهرام ونقيب الصحفيين تمهيد الطريق بتشجيع من وزارة الخارجية على اتخاذ قرار بإلغاء المقاطعة مع إسرائيل. وقال الصحفى أحمد نافع وهو

شقيق إبراهيم نافع بعد عودته من إسرائيل بانطباعات إيجابية للسفير الإسرائيلى أنه يرى أن هناك فرصة طيبة فى أن يتم اتخاذ قرار فى الاجتماع السنوى لنقابة الصحفيين فى مارس 1995 بالغاء المقاطعة. ويعتقد أن حدوث تقدم فى عملية السلام مع سوريا والفلسطينيين سيسهل من اتخاذ القرار. لكن هذا التقدم لم يحدث كما تعكر صفو العلاقات بين مصر وإسرائيل قبل انعقاد الاجتماع على خلفية القضية النووية. وفى نهاية الأمر لم يطرح مشروع إلغاء المقاطعة.

لم تتح فرصة الحوار الثنائى بين الإسرائيليين ورؤساء تحرير الصحف القومية، طوال الفترة محل النقاش. ولم يأت وعد وزير الإعلام صفوت الشريف بالمساعدة فى تنظيم لقاء بين سفير إسرائيل واثنين من رؤساء التحرير بأية نتيجة. وكذلك الوعود بخصوص هذا الشأن والتى قدمها وزير الخارجية عمرو موسى والدكتور أسامة الباز. ويعتقد أن القيادة المصرية درست جيدا هذا الموضوع ووجدت أن قرار الحوار الثنائى مع رؤساء التحرير يعتبر خطوة جادة يجب تأجيلها حتى التوصل إلى تقدم آخر فى عملية السلام. ولقد عقد لقاء استثنائى بين رؤساء التحرير وشخصيات إسرائيلية أثناء زيارة الرئيس فايتسمان الرسمية للقاهرة فى ديسمبر 1994 .وتم هذا اللقاء بعد تدخل مباشر من

الرئاسة وأجرى فى مقر الرئاسة ذاتها. وكان من المقرر أن يتم مثل هذا اللقاء مع شمعون بيريز عند زيارته للقاهرة كرئيس للوزراء لكنه لم يتم بسبب الغاء الجانب المصرى له. بذلك أصبح لقاء الرئيس فايتسمان هو اللقاء الاستثنائى الوحيد والأوحد.

لم يسمح النظام المصرى فى عدة مناسبات بهجوم وسائل الإعلام على إسرائيل فقط بل ساهم نفسه فى هذه الهجمات عن طريق التصريحات والتوجيهات. مثال بارز على ذلك الخلاف حول القضية النووية والذى أشعلته وسائل الإعلام عن قصد وذلك سواء لمنح غطاء شعبى أو خلق تأييد جبهة شعبية عريضة للسياسة التى اتبعتها مصر. وفى المقابل كانت هناك حالات حاول فيها النظام تقليل حدة هجمات وسائل الإعلام ذلك عندما كان له مصلحة فى محاصرة رد الفعل الإعلامى. مثال على ذلك مذبحة الخليل فقد أراد النظام من خلال التصريحات الرسمية المعتدلة والتوجيهات وفرض الرقابة على نشر الصور فى التلفزيون كبح الشجار الإعلامى فى هذا الموضوع. وهذا هو المجال الذى نذكر فيه أن السلطات يقظة بشكل خاص حول الصور التى تبث فى التلفزيون فى الشأن الإسرائيلى والقادرة على إلهاب الجماهير فى وسائل الإعلام المرئية أكثر منه فى الصحافة المكتوبة.

على عكس انغلاق وسائل الإعلام المصرية ومعظم الصحفيين العاملين فيها فإن هناك صحفيون مصريون عملوا فى مكاتب الإعلام العربية فى القاهرة أظهروا انفتاحا أكبر بكثير. فعلى سبيل المثال نظم عمرو عبد السميع مدير مكتب جريدة "الحياة" اللبنانية فى القاهرة لقاء شارك فيه مع رجال السفارة الإسرائيلية والمركز الأكاديمى الإسرائيلى فى القاهرة بعض المثقفين المصريين البارزين مثل لطفى الخولى وعلى الدين هلال وكذلك مندوب فلسطين فى القاهرة سعيد كمال. إستمر الحوار حول موضوعات تقدم عملية السلام وأفكار حول التعاون الإقليمى لساعات طويلة ونشر مضمونه بالكامل وبأمانة فى سلسلة من أربع مقالات. وفى مناسبة أخرى نظم عمرو عبد السميع لقاء بين المثقفين المصريين وبين خمسة عشر سفيرا إسرائيليا حضروا إلى القاهرة قبل توجههم إلى بلدان عملهم ونشرت حوارات هذا اللقاء فى سلسلة مقالات. كانت هذه اللقاءات فرصة لعرض المواقف الإسرائيلية فى القضايا المطروحة على الساحة ويذكر أن هذه الفرصة لم تتح فى وسائل الإعلام المصرية.

وعندما كان جو العلاقات بين مصر وإسرائيل أفضل على خلفية تقدم عملية السلام وجو التفاؤل الذى ساد حول استمرار هذا التقدم كانت هناك بشائر ببداية انفتاح فى وسائل الإعلام المصرية تجاه إسرائيل ففى أثناء زيارة الرئيس عيزر فايتسمان للقاهرة أجرى

التلفزيون المصرى لقاء معه غير أن ذلك كان فى القناة التى تبث باللغة الانجليزية وعدد مشاهديها من المواطنين المصريين غير كبير. ومع تقدم المباحثات حول نقل الصلاحيات للسلطة الفلسطينية والتوقيع فى القاهرة على نقل الصلاحيات فى ثمانى مجالات، إستطاع السفير الإسرائيلى أن يظهر فى التلفزيون فى أغسطس 1995 وإجراء لقاء معه فى برنامج "صباح الخير يا مصر". كانت هذه السابقة الأولى فى التلفزيون المصرى الذى يبث باللغة العربية. وقال مسئول كبير فى وزارة الإعلام لممثل السفارة إن وزير الإعلام نفسه هو الذى وافق على هذا اللقاء وأن ذلك يعتبر بادرة لحسن النوايا على خلفية تقدم المباحثات مع الفلسطينيين. ويذكر أن هذا اللقاء تم على الرغم من حقيقة أنه فى نفس الفترة كانت الضجة الشعبية حول قتل الأسرى المصريين. وبعد عدة شهور ظهر رئيس الحكومة شمعون بيريز فى البرنامج نفسه. كما أجريت عدة لقاءات مع سفير إسرائيل فى مجلات "المصور" و"أكتوبر" وجريدتى "السياسى المصرى" والعالم اليوم" ذات الطابع الاقتصادى لكن ليس فى الصحف القومية الكبرى. كانت هذه هى أقصى ملامح انفتاح وسائل الإعلام المصرية تجاه إسرائيل طوال فترة حكومتى رابين وبيريز.

نبع الانفتاح الضئيل الذى حدث فى مجال الإعلام، على الرغم من أن منطق العلاقات بين مصر وإسرائيل كان يلزم بانفتاح أكبر،

من تشابك قضية التطبيع فى مجال الإعلام ولا يحكم على هذه القضية فقط من منطلق الإعتبارات التى تحدد السياسة المصرية تجاه إسرائيل بل أيضا للإعتبارات الداخلية للنظام وغير المرتبطة بالعلاقة مع إسرائيليين. وأدت حاجة النظام إلى السماح للإعلام بـ"التنفيث" إلى وضع الموضوع الإسرائيلى هدفا لهذه العملية. ونرى نتيجة ذلك أنه حتى فى الفترة التى شهدت العلاقات بين مصر وإسرائيل تحسنا إلا أن هذا التحسن لم يصل الى المجال الإعلامى.

العلاقات الثقافية

العلاقات الثقافية هى ربما العلاقات التى تدل على بناء علاقات السلام لأن موضوعها التعارف والعلاقات الانسانية بين الشعوب. ويرمز وجودها أكثر من العلاقات فى المجالات الأخرى، إلى التعايش والاستعداد لانهاء فصول العداء والكراهية. فهى تمنح السلام بعد العمق والقوة. لذلك أعطت إسرائيل أهمية كبيرة للتطبيع فى مجال العلاقات الثقافية وكانت مصر فى المقابل حذرة جدا إما لأنها لم ترغب فى التعجل فى موضوع له أهمبية كبيرة فى التطبيع مع إسرائيل قبل تحقيق تقدم حقيقى أكثر فى عملية السلام أو لأن الأمر يثير لديها مشكلة داخلية. ويرفض معارضو السلام مع إسرائيل

إقامة علاقات ثقافية معها ويعتبرونها خطرا وتهديدا للثقافة المصرية.

وقع فى القاهرة فى إطار اتفاقيات التطبيع الموقعة فى أعقاب معاهدة السلام، فى شهر مايو 1980 على إتفاقية لدفع العلاقات الثقافية بين مصر وإسرائيل والتزمت الدولتان بتشجيع التعاون بينهما فى مجالات الثقافة والفن والعلوم وتشجيع الاتصال وتبادل الخبراء فى تلك المجالات وكذلك تشجيع أنشطة الشباب والرياضة ودفع الفهم الأفضل لحضارة وثقافة الطرف الآخر من خلال تبادل المعارض والمنشورات والبرامج الإذاعية والتلفزيونية والأفلام. ولتنفيذ هذه الاتفاقية وقع فى أكتوبر 1981 على اتفاقية تنفيذية لمدة عامين فصلت سلسلة طويلة من الأعمال التى سيتم تنفيذها فى كل مجال. لكن جزءا صغيرا فقط من كل ما تم تفصيله هو الذى تم تنفيذه. ولم يوقع بعد العامين على إتفاقية تنفيذية أخرى. بهذا أصبحت الاتفاقية الأصلية لتطبيع العلاقات الثقافية حبرا على ورق.

بذلت إسرائيل مع تحسن العلاقات فى الفترة التى نتناولها جهودا كبيرة لدفع العلاقات فى مجال الثقافة. ففى بداية عام 1983 التقى السفير الإسرائيلى مع وزير الثقافة الدكتور فاروق حسنى. والرجل صاحب شخصية ساحرة وودود جدا. قال فى تقديمه لنفسه فى

دعابة واصفا نفسه بالفنان الذى كل عالمه الثقافة وليس السياسة التى لا يهتم بها. وبعد هذه التقدمة سمع السفير منه أن الوقت مازال غير مناسب لدفع العلاقات الثقافية بين البلدين. جاء هذا الموقف السلبى مغلفا بعبارات إيجابية جدا استطاع الوزير ذو الشخصية الساحرة أن يصيغها. فالوزير مقتنع أن للدولتين ما يمكن أن تستفيدا به من التعاون فى المجال الثقافى وأن مثل هذا التعاون سيتطور فى المستقبل. بل وزعم أنه أعرب عن رأيه فى ذلك وأن لديه تصورات محددة حول ما يمكن عمله سويا. مع هذا فإن مجال الثقافة يختلف، وعلى حد قوله، فى طبيعته عن بقية المجالات الأخرى، فهذا المجال فى طبيعته موجه إلى القاعدة العريضة من الشعب ومرتبط بصدى ونشر على نطاق واسع. لذلك يجب التفكير فى التوقيت السليم كى لا يتسبب هذا النشر والصدى فى نتائج غير مرغوب فيها مثل إثارة كل هؤلاء المعارضين للتطبيع مع إسرائيل، وسيتحول المكسب هنا إلى خسارة. وتعكس أقوال الوزير فاروق حسنى قليلا من الإشكاليات الموجودة لدى السلطات فى مصر حول كل ما يرتبط بإقامة علاقات ثقافية مع إسرائيل. طلب السفير من الوزير، من منطلق الرغبة فى إنهاء الحوار بصورة مفيدة وفعالة، تحديد شخص من مكتبه يمكن التواصل معه والحصول منه وإعطاؤه المواد الثقافية. حدد الوزير السيد أحمد غنيم

المسئول عن العلاقات الخارجية الذى حضر اللقاء كى يتم من خلاله التواصل مع سفارة إسرائيل. وتم إرسال المادة الثقافية من خلال هذه القناة بشكل أحادى الجانب من السفارة إلى وزارة الثقافة وليس بالعكس. وذكر السفير أن هناك إحتفالات تنظمها وزراة الثقافة تدعو فيها كل السفراء المعتمدين باستثناء السفير الإسرائيلى وقال الوزير إن ذلك غير منطقى وطلب من مساعده أن يسجل ذلك وأن يحرص على إرسال الدعوات إلى السفير الإسرائيلى وسجل المساعد ذلك لكن الدعوات لم تصل. وبعد عدة شهور من لقائه مع سفير إسرائيل التقى وزير الثقافة فى حوار إرشادى مع السفراء المصريين المتوجهين لبلدان عملهم فى صيف 1993. وتطرق أحد الأسئلة التى وجهت إلى الوزير إلى العلاقات مع إسرائيل فى مجال الثقافة وكان رده أنه فى نهاية الأمر سيكون مع إسرائيل فى مجال الثقافة علاقات كاملة. فى هذه الكلمات التى ذكرت فى منتدى مصرى مغلق ما يؤيد الاعتقاد بأن هذا موقف الوزير من هذه القضية.

بذل الجانب الإسرائيلى مجهودا آخر وذلك بعد الانفراجة بين إسرائيل والفلسطينيين فى أوسلو والتى أدت إلى إزالة القيود عن العلاقات الاقتصادية والسفر إلى إسرائيل من أجل دفع العلاقات أيضا فى مجال الثقافة. وفى لقاء آخر بين السفير الإسرائيلى ووزير

الثقافة الدكتور فاروق حسنى بدا الوزير أكثر تفاؤلا وذلك على ما يبدو بتأثير الانفراجة بين الفلسطينيين وإسرائيل وجو التفاؤل بأن العملية بينهما سوف تتقدم بشكل سريع وأعطى الوزير الإحساس بأن التحرك الأولى فى العلاقات الثقافية مع إسرائيل سوف يحدث فى المستقبل وقال فى تعبيراته الايجابية التى كانت هذه المرة أكثر واقعية أنه لا مفر من التطبيع الكامل أيضا فى مجال الثقافة. ولو أنه كان وزيرا للصناعة لقال أن كل شئ مفتوح لكن ما العمل فإن المجال المسئول عنه هو مجال حساس جدا واقترح بأن يتم تقسيم دفع العلاقات الثقافية مع إسرائيل إلى مرحلتين: المرحلة الأولى يتم فيها تنفيذ الأنشطة التى يسميها بالتقنية العلمية مثل التعاون والزيارات المتبادلة بين رجال المتاحف والأثريين وغيرهم. والمرحلة الثانية يتم فيها تنفيذ الأنشطة المرتبطة بالشعب مثل المعارض الفنية والفرق الغنائية. وفى تقديره أن المرحلة الثانية لن تكون بعيدة بل بفارق عدة شهور عن المرحلة الأولى. وبعد الحوار مع وزير الثقافة ذكر السفير الوعد الذى قدمه الوزير حول توجيه دعوات الحفلات الثقافية، التى يدعى اليها باقى السفراء، إلى السفير الإسرائيلى. إعتذر الوزير الذى بدا عليه الحرج قليلا على ما وصفه بالخطأ وطلب ثانية من معاونه أن يهتم بإرسال الدعوات إلى سفير إسرائيل وسجل المساعد ثانية وفى هذه المرة أيضا لم ترسل

الدعوات. ويبدو أن الجانب المصرى إعتقد أن الوقت لم يحن بعد حتى لهذه الخطوة الصغيرة. مع هذا يجب أن نذكر أنه فى هذه الفترة تم حل على الأقل بعض المشكلات الصغيرة مثل دخول الباحثين الإسرائيليين إلى "دار الكتب المصرية" ومكتبة المتحف المصرى.

طرح السفير الإسرائيلى من منطلق العلم بأهمية منصب وزير الخارجية ووزارته فى كل ما يرتبط بالعلاقات مع إسرائيل قضية العلاقات الثقافية على وزير الخارجية عمرو موسى وكبار موظفى مكتبه فى عدة مناسبات. ولقد اعتاد وزير الخارجية فى رده القول إن مصر لديها الرغبة السياسية فى دفع العلاقات مع إسرائيل بما فى ذلك المجال الثقافى وأن العلاقات سوف تتقدم بالفعل لكن نظرا للحساسية الموجودة فى مصر حول هذا المجال فإنه يجب أن نجعل الأمور تتقدم تدريجيا وأن تتقدم أولا فى المجالات الأقل حساسية. وفى حوار مع كبار مسئولى الوزراة حول طريقة ترجمة أقوال وزير الثقافة إلى خطوات عملية طرح السفير أحمد المسيرى رئيس قسم العلاقات الثقافية فكرة التوقيع على اتفاقية تنفيذ للاتفاقية الثقافية كما حدث فى الماضى. ورأى أن هذه الاتفاقية ممكن أن تكون مظلة تخفف عليهم من أجل تنفيذ الأنشطة الثقافية المتفق عليها وتخصيص الميزانيات من أجلها. وفى يناير 1994 وبعد أن أعطى وزير الخارجية الضوء الأخضر توجه وفد مصرى إلى إسرائيل ووقع

على اتفاقية تنفيذ الاتفاقية الثقافية الأصلية للسنوات 1994-1996. وتطرقت الاتفاقية إلى موضوعات متعددة من بينها تشجيع العلاقات بين المؤسسات التعليمية والعلمية وتنظيم زيارات لوفود من كبار رجال العلم بغرض التعارف فى مجالات البحث بين الجانبين من أجل تقرير تفاصيل التعاون مثل تبادل العلماء وورش العمل المشتركة وبرامج البحث وتشجيع إقامة المعارض الفنية وتبادل زيارات الفرق الموسيقية والغنائية والأوبرالية والبالية والمسرح وتشجيع تبادل الزيارات بين الكتاب والمترجمين والمشاركة فى معارض الكتاب فى الدولتين وزيارة رؤساء مجالس الشباب والرياضة. ومن الواضح أن تنفيذ ولو جزء صغير مما ذكر فى الاتفاقية يعتبر انفراجة فى العلاقات الثقافية بين الدولتين.

أراد فنانون إسرائيليون فى تلك الفترة أن يعرضوا أعمالهم فى القاهرة أو الظهور هناك لكنهم لم يستطيعوا ذلك و من بينهم الرسام إيلان حسون الذى لم ينجح فى العثور على صالة عرض واحدة توافق على عرض أعماله فتوجه إلى سفير اسرائيل الذى اقترح عليه أن يعرض أعماله فى حفل إستقبال يوم الاستقلال (إعلان الدولة) والذى كان يقام فى ذلك الوقت فى حديقة منزل السفير الإسرائيلى ويشارك فى هذا الحفل كالمعتاد ما لا يقل عن ألف شخص. وكانت هذه فرصة لتقديم إبداع إسرائيلى أمام جمهور

مصرى حتى وإن كان قليلا نسبيا. ولقد عرض الرسام إيلان حسون أعماله فى حفل استقبال يوم الاستقلال مرتين. ولقد أبدى الجمهور اهتملما بالرسومات التى كان موضوعها فى الأساس اليهودية والعهد القديم. وبعد انتهاء حفل الاستقبال إتصل كثير من الضيوف بالفندق الذى أقام فيه الرسام واشتروا منه رسوماته حتى آخر لوحة. كان ذلك ظهورا محدودا جدا أمام الجمهور المصرى لكنه كان أقصى ما يمكن عمله فى هذه الظروف.

ورغم وجود الاتفاقية التنفيذية ورغم أن الجانب المصرى هو الذى طرح فكرة هذه الاتفاقية إلا أنه لم يطرأ أى تقدم. ومن الواضح أنه مازال ينقصها قرار سياسى على أعلى مستوى من أجل فتح مجال العلاقات الثقافية مثلما حدث مع العلاقات الاقتصادية والسماح بالسفر إلى إسرائيل، أتيحت فرصة طرح هذه القضية الثقافية على الرئيس مبارك عندما قامت وزيرة الثقافة الإسرائيلية شولاميت ألونى بزيارة القاهرة فى فبراير 1994 وأشارت أمام الرئيس مبارك إلى أهمية وجود علاقات ثقافية بين الدولتين. وذكر مبارك أن العلاقات الثقافية ستتقدم بعد التوقيع على الاتفاقية الاسرائيلية الفلسطينية (إتفاق غزة-أريحا) كما ذكر لها ما تطور حتى الآن فى العلاقات مع إسرائيل. و كما ذكرنا فإن الاتفاق تم توقيعه بالقاهرة فى مايو 1994 فهل نفذ الرئيس كلامه واتخذ قرارات حول فتح

مجال العلاقات الثقافية مع اسرائيل؟. الإجابة عن هذا السؤال غير بسيطة. فمن ناحية تشير دراسة النتيجة إلى عدم حدوث أى تغيير فى هذا المجال. ومن ناحية أخرى هناك عدة شواهد خلال عام1994، تدل على أنه حتى وإن لم يتقرر فتح مجال العلاقات الثقافية إلا أنه تمت دراسة بدايات متواضعة بإيجابية فى هذا المجال. كماكانت هناك عدة بوادر انفتاح ففى المقابل فقد أجريت فى عدة مناسبات بتشجيع من السلطات حوارات حول العلاقات الثقافية مع إسرائيل فى أطر نصف علنية حيث كانت نوايا السلطات تمهيد الطريق للتقدم فى مجال العلاقات الثقافية. وفى هذه المناسبات، أطلق ممثلو السلطات تصريحات فى صالح العلاقات مع إسرائيل حتى فى مجال الثقافة. ومع هذا لم تحظ هذه التصريحات بالنشر فى وسائل الإعلام.

قال أحمد المسيرى رئيس قسم العلاقات الثقافية فى وزارة الخارجية فى شهر مايو 1994 لسفير اسرائيل أنه تم التصديق على إقامة حفل من أجل السلام أراد اثنان من المنظمين، مصرى وإسرائيلى، إقامته فى طابا مع مغنى البوب بيتر جبرائيل بحضور جمهور مختلط مصرى وإسرائيلى. ورغم الاستعدادات التى شبه اكتملت لم يقم الحفل فى النهاية لعدم سماح محافظ جنوب سيناء بإقامته. وقال وزير الخارجية عمرو موسى بعد فترة قصيرة من إلغاء

الحفل لسفير إسرائيل إن الرئيس مبارك غضب بشدة عند علمه بإلغائه. وقال إنه والرئيس لم يكونا فى مصر فى ذلك الوقت وأن الموضوع ترك لمحافظ جنوب سيناء غير أن هذا التفسير غير مقنع قليلا. فمن الممكن أنه بعد إعطاء الموافقة على إقامة الحفل أعيد النظر فى الموضوع. وقال وزير الخارجية فى نفس الحوار إن التوقيع على الاتفاق مع الفلسطينيين يؤثر بالإيجاب على العلاقات المصرية الإسرائيلية وأن مصر ترغب فى التقدم بشكل تدريجى فى مجال العلاقات الثقافية رغم حساسية الموضوع من ناحية مصرية داخلية.

بعد أسبوعين من التوقيع على الاتفاق بين إسرائيل والفلسطينيين تم عقد مؤتمر بجامعة عين شمس فى 18 مايو 1994 تحت عنوان "هل يجب وقف مقاطعة التطبيع مع إسرائيل فى المجال الثقافى؟". ودعى إلى الحوار أعضاء هيئة التدريس من بقية الجامعات وكذلك بعض الشخصيات العامة. وكان من بين المشاركين السفير تحسين بشير(رحمه الله)، وهو سفير متقاعد استمر فى العمل بشكل غير رسمى كرجل إعلام فى اللقاءات مع العناصر الخارجية. ولقد قال تحسين بشير للسفير الإسرائيلى إن المؤتمر الذى انعقد كان بتشجيع من وزارة الخارجية المصرية المهتمة بالحوار الشعبى حول الموضوع، وذلك للانفتاح التدريجى مع إسرائيل

فى المجال الثقافى. وقال إنه رغم معارضة بعض المشاركين بشدة العلاقات الثقافية مع إسرائيل إلا أن أهمية الحوار هى فى انعقاده وفى حقيقة قول نائب وزير الخارجية للشئون العربية السفير بدر همام قال أنه لا يجب الخوف من العلاقات مع إسرائيل فى مجال الثقافة وأن السياسة المتبعة هى السعى الى التطبيع مع إسرائيل فى هذا المجال أيضا.

وقد حكى الرئيس مبارك لشخصية إسرائيلية أنه التقى فى منتصف شهر أغسطس 1994 مع أعضاء هيئة تدريس جامعة الأسكندرية ولقد تطرق أحد الأسئلة التى وجهت له إلى موضوع التعاون مع إسرائيل وكان رده أنه ليست هناك أية مشكلة. وقال أحمد خيرى أمين الحزب الحاكم فى الأسكندرية والذى حضر اللقاء للسفير الإسرائيلى إن الرئيس أعطى فى هذا اللقاء الضوء الأخضر لإقامة علاقات مع إسرائيل فى المجال الأكاديمى. وأوصى خيرى بالعمل الفورى لتنفيذ هذه الموافقة. وكانت توصيته بدعوة رئيس جامعة الأسكندرية ونائبه لزيارة إسرائيل كضيوف على إحدى الجامعات وأوصت سفارة إسرائيل بذلك للوزارة فى القدس التى قبلت ذلك ووجهت الدعوة من رئيس جامعة حيفا لكن الزيارة لم تتم.

التقى سفير إسرائيل فى شهر نوفمبر 1994، ومن منطلق نفس الهدف وهو دفع العلاقات في المجال الجامعى بالدكتور مفيد شهاب رئيس جامعة القاهرة الذى شغل أيضا منصب رئيس لجنة الشئون الخارجية في مجلس الشورى. فضل الدكتور مفيد شهاب إجراء المقابلة فى مكتبه فى مجلس الشورى وليس فى الجامعة. وذلك على ما يبدو من منطلق الحذر من ناحيته لعدم التسبب فى رد فعل سلبى من قبل الطلاب المعارضين للعلاقات مع إسرائيل. قال شهاب إن التقدم فى عملية السلام أدى إلى حدوث تغيير فى العلاقات بين مصر وإسرائيل وإقامة علاقات معها. ولقد تقدمت العلاقات الثنائية فى مجالات كثيرة ومن الطبيعى أن يكون المجال الثقافى فى مرحلة متأخرة جدا نظرا لحساسيته. لكن تتوافر الآن سواء الظروف السانحة أو الرغبة فى التقدم فى هذا المجال أيضاوسيكون هذا التقدم تدريجيا حيث ستكون البداية تشجيع أعضاء هيئة التدريس والباحثين على إقامة علاقة مع نظرائهم الإسرائيليين. وأشار الدكتور شهاب إلى أنه لا توجد اليوم مشكلة أو صعوبة فى الاتصال بين أعضاء هيئة تدريس جامعة القاهرة بنظرائهم الإسرائيليين. أما الطلاب فيجب الحذر فى ذلك غير أنه يتوقع أن تنخفض تدريجيا هذه الحساسية. ولقد رافق السفير الإسرائيلى فى مقابلة رئيس جامعة القاهرة الدكتور عمانوئيل ماركس مدير المركز الأكاديمى

الإسرائيلى فى القاهرة الذى كان مهتما بإقامة علاقات أكاديمية بين الدولتين. وتم الاتفاق على أن يكون الدكتور فاروق إسماعيل نائب رئيس الجامعة للعلاقات الخارجية هو عنوان الاتصالات الجارية من أجل دفع العلاقات العملية فى هذا المجال. ورغم التصريحات الإيجابية فى هذا اللقاء إلا أن تطور العملية على الأرض كان ضعيفا جدا.

جرت مباحثات بين مصر وإسرائيل فى القاهرة فى أكتوبر 1994 حول موضوع العلاقات الثقافية وكان الهدف كما وصفه الجانبان مناقشة دفع العلاقات الثقافية وتنفيذ الاتفاقية التنفيذية الموقعة فى يناير 1994 ولم تسهم الاتفاقية التنفيذية رغم إدعاء الجانب المصرى أنها ستكون مظلة تسهل عليهم عملية التقدم فى دفع العلاقات الثقافية. وأحد أسباب ذلك أنها صيغت بما يناسب التعنت المصرى بشكل عام للغاية وليس بصورة عملية لكن يبدو أن السبب الرئيسى لعدم التقدم يكمن فى غياب الضوء الأخضر من القيادة المصرية لتنفيذ البنود المذكورة. ولقد أجرى السفير الإسرائيلى لهذا السبب حوارا مع وزير الخارجية عمرو موسى الذى زعم أن التقدم الذى حدث حتى الآن فى العلاقات الثنائية كان على خلفية قرار سياسى مصرى على أعلى مستوى. وحتى فى مجال العلاقات الثقافية هناك حاجة إلى قرار واضح كهذا ولا يبدو أنه

موجود فى الوقت الحالى. وقال الوزير موسى أن مصر تريد أن ترى الآن بالتأكيد كيف يتم دفع العلاقات الثقافية ولهذا السبب سيهتم أن يلتقى الوفد الإسرائيلى مع وزير الثقافة الدكتور فاروق حسنى. كما أمر وزير الخارجية مستشاره السياسى نبيل فهمى بأن يجرى فى منزله حفل استقبال للوفد الإسرائيلى الذى يضم شخصيات ثقافية. وأعلن وزير الثقافة الذى قابل الوفد بحفاوة عن لقائه بعد عدة أيام مع مجموعة من المثقفين ليناقش معهم قضية تطبيع العلاقات الثقافية. وذلك على حد قوله من أجل خلق قاعدة من التأييد أو على الأقل عدم المعارضة من جانب المثقفين لعملية دفع العلاقات الثقافية مع إسرائيل.

وأظهر ممثلو وزارة الخارجية المصرية خلال حديثهم مع الوفد الإسرائيلى قدرا من الانفتاح فى حين أن ممثلى وزارات الثقافة والتعليم والشباب والرياضة كانوا متحفظين. وفى هذه المرة أيضا تمت صياغة الاتفاقيات بصورة عامة دون ذكر أى رؤى تنفيذية على الرغم من صياغة بنود كان من الممكن أن تشكل انفراجة فى العلاقات الثقافية بين الدولتين: الاتفاق على الدعوات المتبادلة لرؤساء الجامعات وتشجيع العلاقات بين المؤسسات الأكاديمية وبين الباحثين والاتفاق على التعاون فى مجال علم الآثار مثل الحفريات فى مصر وورش العمل المشتركة وتبادل الخبراء وزيارات

قادة الشباب وتشجيع ظهور الأوركسترا الإسرائيلية فى القاهرة خلال عام 1995 وتشجيع دعوة المايسترو زوبين مهاتا لقيادة أوركسترا القاهرة ودعوة المايسترو يوسف السيسى لقيادة الأوركسترا الإسرائيلية. كل هذا للتنفيذ عام 1995 لكن لم ينفذ. وحتى البند الذى حدد عقد لقاءات اللجنة المشتركة مرة كل ستة شهور لم يتم تنفيذه وعندما حان موعد اللقاء فى شهر مارس 1995 قال المصريون إن لقاءا واحدا فى العام يكفى.

ساد فى ذلك الوقت التوتر بين الدولتين بسبب القضية النووية وموضوعات أخرى عكرت جو العلاقات. وفى أكتوبر 1995 وبعد مرور عام على اللقاء السابق لم يتم اللقاء وفى الحقيقة كان عام 1994 هو آخر مرة جرت فيها مباحثات بين الدولتين حول دفع العلاقات الثقافية بينهما.

بذلت السفارة الإسرائيلية على مدى شهور طويلة جهودا من أجل السماح بإقامة معارض فنية فى القاهرة حول موضوع السلام من نتاج عمل فنانين إسرائيليين وفلسطينيين. وكان الاعتقاد بأن موضوع مثل هذا المعرض ليس محل خلاف ولن يثير حساسيات ويسهل على السلطات من أجل الموافقة عليه. كان القصد بأن يحظى المعرض على قدر من الاعتراف وإن لم يكن الرعاية من هيئة رسمية حكومية. وطرح السفير الإسرائيلى الموضوع على القسم

الثقافى فى وزارة الخارجية . وتحدث فى المقابل من أجل المساعدة فى اتخاذ القرار الايجابى مع وزير الخارجية عمرو موسى والدكتور أسامة الباز والدكتور يوسف والى نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة ولقد أظهروا جميعا رد فعل مبدئى إيجابى. على الرغم من ذلك فإن هذه الجهود لم تؤت النتائج المرجوة ولم يخرج المعرض إلى النور.

ويبدو أنه رغم تحسن الأجواء ومباحثات دفع العلاقات الثقافية بين الدولتين فإن حكومة مصر كانت لاتزال غير مستعدة لإقامة حدث ثقافى إسرائيلى فى القاهرة حتى إن كان موضوع هذا الحدث ليس محلا للخلاف.

فى نهاية 1994 تقدمت عملية إعادة الاكتشافات الأثرية التى وجدها الباحثون الإسرائيليون فى حفرياتهم فى سيناء عندما كانت تحت الاحتلال الإسرائيلى وكان من المفروض أن تصل آخر شحنة من هذه الآثار إلى مصر فى ديسمبر 1994. وطرحت إسرائيل فكرة أن حفلا بمناسبة هذا الحدث ممكن أن يكون فرصة مناسبة لزيارة وزير الثقافة الدكتور فاروق حسنى لإسرائيل. فمثل هذه الزيارة ممكن أن تكون رمزية يرى فيها كثير من المصريين تعاملا إيجابيا من الحكومة المصرية مع موضوع العلاقات الثقافية مع إسرائيل. وقد قام الوفد الإسرائيلى للمباحثات الثقافية بتقديم دعوة رسمية لوزير الثقافة فى أكتوبر 1994. ولقد تقرر تقديم هذه الدعوة بعد

أن قال كل من وزير الخارجية عمرو موسى والدكتور أسامة الباز اللذين تحدث معهما السفير أن هذه فكرة طيبة ووعدا بالمساعدة فى تنفيذها لكن فى النهاية لم تتم الزيارة بمناسبة إعادة الآثار المكتشفة فى سيناء ولا بعدها.

بذل "المركز متعدد المجالات فى هرتسليا" فى صيف عام 1995 جهودا لإيجاد علاقات تعاون مع الجامعة الأمريكية فى القاهرة ووصل رئيس المركز الدكتور أوريئيل رايخمان واثنان من الأساتذة فى زيارة للقاهرة وعقدوا بمساعدة السفارة لقاء مع رئيس الجامعة دونالد ماكدونالد. أجاب ماكدونالد فى رد حول التعاون أن السلطات المصرية على المستوى الوزارى نصحوه بالتقدم ببطء فى كل ما يتصل بالعلاقات مع إسرائيل. وشرح أن المعارضة هى للعلاقة بين الجامعات وليس بين الأساتذة وهو أمر قائم فى المؤتمرات الدولية. وأقصى ما يمكن أن تقوم به الجامعة الأمريكية فى هذه المرحلة هو ما تقوم به بالفعل وهو السماح للطلاب الإسرائيليين بالمشاركة فى دورات اللغة العربية وليس أكثر من ذلك.

وينعقد فى القاهرة مرة كل عام فى شهر يناير أو فبراير معرض القاهرة الدولى للكتاب وتعرض دور النشر العربية من مصر وباقى الدول العربية آلاف الكتب الجديدة أو التى صدرت فى طبعات جديدة. يستمر المعرض عدة أسابيع ويجذب إليه مئات الآلاف من

الزائرين من بينهم كثير من الطلاب والمثقفين. كما تعقد ندوات أثناء المعرض تظهر فيها شخصيات من قيادات النظام. وآخر مرة شاركت فيها إسرائيل فى هذا المعرض كان عام 1983. ومع تحسن العلاقات بين الدولتين فى الفترة التى نناقشها بذلت إسرائيل جهودا كبيرة للمشاركة من جديد فى هذا المعرض المهم. لكن لم تؤد كل الجهود المبذولة إلى تغيير القرار المصرى بعدم السماح بالمشاركة الإسرائيلية واعتادت السلطات المصرية القول أن ليس لديهم مشكلة من ناحية المبدأ فى المشاركة الإسرائيلية لكن المشكلة أمنية. فقد كانت المخاوف المصرية، التى أشير اليها، من اندلاع احتجاجات من جانب الجمهور الذى يوجد فيه عدد كبير من الطلاب والعناصر الدينية بنسبة كبيرة. وقال الرئيس مبارك فى إحدى المناسبات لوفد من القيادات اليهودية من الولايات المتحدة أن المشاركة الإسرائيلية تستلزم وسائل أمنية وتواجد كبير لرجال الشرطة وعناصر الأمن فى المكان وهو لا يريد ذلك ولن يكون ذلك فى صالح العلاقات مع إسرائيل. يبدو أن المبرر الأمنى كان فى أساسه ذريعة لعدم مشاركة إسرائيل فى معرض الكتاب وأن السبب الحقيقى هو أن القيادة المصرية تعتقد أن الظروف مازالت غير مناسبة لمشاركة إسرائيل فى هذا المعرض.

عند الحديث عن العلاقات الثقافية بين مصر وإسرائيل يجب أن نذكر وجود المركز الأكاديمى الإسرائيلى فى القاهرة. تم التوقيع على إنشاء هذا المركز فى إطار اتفاقيات التطبيع فى القاهرة فى فبراير 1982. ورغم أن إنشاء المركز كان على أساس تبادلى أى أن تنشئ مصر مركزا مقابلا فى إسرائيل لكنها لم تفعل ذلك. والمركز ليس جزءا من السفارة وليس له وضع سياسى، تموله وتديره الأكاديمية الاسرائيلية للعلوم وأهدافه كما هى محددة فى الاتفاق دفع التعليم والبحث فى المجالات التعليمية والعلمية والثقافية وعلم الآثار والتاريخ. ومن المفترض أن يساعد المركز الراغبين فى الدراسة أو القيام ببحث فى إسرائيل وكذلك الإسرائيليين الذين يرغبون فى الدراسة أو القيام ببحث فى مؤسسات أكاديمية مصرية وفى الأرشيفات والمكتبات والمتاحف كما يقدم المركز المنح الخاصة لهذه الأغراض. فعليا لم يحقق المركز معظم الأهداف التى كان من المقرر أن يحققها فقد أدت الحملات الاعلامية إلى تشويه اسم المركز الذى وصفوه بأنه هيئة تجسس إسرائيلية وامتنع الأكاديميون المصريون والطلاب عن زيارة المركز باستثناء قلة قليلة من دارسى اللغة العبرية الذين يحتاجون إلى كتب تعليم العبرية أو القواميس وكتب أخرى موجودة فيه. أما الهدف المهم وهو مساعدة الأبحاث المشتركة ودفع العلاقات بين الأكاديميين من الجانبين فلم يتم تنفيذه. ساعد المركز

من حين لآخر، ليس بدون صعوبات، بعض الباحثين الإسرائيليين فى استخدام المكتبات المصرية أو مقابلة نظرائهم المصريين وذلك عندما كان الجو غير متوتر. كما يتم إحضار محاضرين من إسرائيل بشكل دورى لالقاء محاضرات فى المركز أمام عدد قليل من الطلاب الذين درسوا اللغة والأدب العبرى. لم يكن وصف المركز بأنه هيئة تجسسية إسرائيلية السبب الوحيد فى قلة تردد المصريين عليه فقد خشى الأكاديميون والباحثون المصريون على الرغم من علمهم بالفائدة الكامنة فى التعاون مع إسرائيل أن يضر مثل هذا التعاون بعلاقاتهم بالدول العربية الغنية التى ستتوقف عن دعوتهم والاستعانة بهم. بهذه الطريقة يستمر المركز الأكاديمى الإسرائيلى فى الوجود فى القاهرة كهيئة نشاط محدودة اقتصر نشاط عملها على عدد محدود من الطلاب دارسى العبرية.

ورغم حقيقة أن مصر لم تستبعد أبدا احتمال وجود علاقات ثقافية مع إسرائيل وتشهد على ذلك تصريحات وزير الثقافة للسفراء المصريين غير أنه يمكن القول فى الختام أن الفترة التى نناقشها فترة حكومتى رابين وبيريز لم تشهد أى انفراجة فى كل ما يخص مجال العلاقات الثقافية بين مصر وإسرائيل رغم حقيقة وجود تقدم فى العلاقات فى مجالات أخرى.

ويبدو أن التطبيع فى مجال العلاقات الثقافية لم يكن متاحا لأنه كان ضد الاعتبارات الرئيسية التى تحدد السياسة المصرية تجاه إسرائيل، المصلحة المشتركة: فالعلاقات الثقافية مع إسرائيل من وجهة النظر المصرية على الأقل، لا تخدم المصلحة المصرية، الضغوط الداخلية: فحجم المعارضة الداخلية لوجود علاقات ثقافية مع إسرائيل كبير جدا بذلك يكون لقرار إقامة علاقات ثقافية مع إسرائيل ثمن داخلى والنظام غير مقتنع بأن هناك مبررا لدفع هذا الثمن، تقدم عملية السلام خاصة مع الفلسطينيين: باستثناء الفترة من نهاية 1993 وعام 1994 حيث ساد تفاؤل كبير حول فرصة التقدم السريع فى هذه العملية وكان التقدير أن الحديث عن مسيرة طويلة ومعقدة. هناك عدد من الشواهد الايجابية فى فترة التفاؤل عام 1994 فى مجال العلاقات الثقافية غير أنها لم تخرج أبدا إلى حيز التنفيذ.

العلم والطب

المجالان اللذان لم تتوج فيهما الجهود من أجل تطوير علاقات التعاون بين مصر وإسرائيل بالنجاح هما البحث العلمى والطب. تقلص فى بداية حكم رابين التعاون الذى كان قائما فى مجال البحث العلمى إلى مشاريع متواضعة الحجم فى مجال أبحاث البحار.

والمقصود المشاريع الثلاثية التى شاركت فيها الولايات المتحدة إلى جانب مصر وإسرائيل ومولتها بمبالغ تصل إلى ربع مليون دولار لكل مشروع إستمر لأكثر من سنتين إلى ثلاث سنوات. إرتبطت موضوعات البحث بالزراعة البحرية والتى تعطيها مصر أهمية كبيرة نظرا للحاجة المستمرة فى زيادة كميات الصيد لتلبية حاجة السكان المتزايدين بسرعة. عمل الباحثون الإسرائيليون من معهد بحوث البحار والبحيرات والباحثين من مصر من المعهد القومى لعلوم البحار والمصايد فى تنسيق وتعاون ناجح. ولأن الحديث هنا عن مشروعات تلبى المصلحة المصرية فقد استمرت الأبحاث حتى عندما كانت العلاقات متدهورة بين الدولتين.

التقى السفير الإسرائيلى مع وزير البحث العلمى الدكتور عادل عز بعد أيام من التوقيع على اتفاقية أوسلو بين إسرائيل والفلسطينيين فى سبتمبر 1993 وتحسن جو العلاقات بين مصر وإسرائيل بشكل إيجابى وتفاؤلى. وأعرب الوزير عن رضا مصر عن التعاون المشترك بين مصر وإسرائيل فى أبحاث البحار وتحدث بتقدير كبير عن الأبحاث العلمية التى تجرى فى إسرائيل وأشار على وجه الخصوص إلى إ نجازات معهد فايتسمان العلمية وقدم اقتراحا لدفع التعاون بين الدولتين: زيارة وفد مكون من خمسة من كبار العلماء المصريين لإسرائيل للوقوف على الاستعداد للتعاون فى المجالات التى تهم

الدولتين يزور بعدها مصر وفد إسرائيلى تكون مهمته تحديد مجالات وموضوعات التعاون المشترك. وأعرب الوزير عن استعداده رئاسة الوفد الذى سيزور إسرائيل. كما قدمت هذا الاقتراح الوزيرة فينيس كامل جودة التى خلفت الوزير عز الذى تغير بعد فترة وجيزة من هذا اللقاء. فاقترحت الوزيرة الجديدة فى لقائها مع السفير الإسرائيلى أن تزور وزيرة العلوم الإسرائيلية شولاميت ألونى مصر أولا لإجراء مباحثات أولية تتوجه بعدها الوزيرة جودة لزيارة إسرائيل مع رئيس أكاديمية البحث العلمى الدكتور على حبيش وذلك لتحديد مجالات التعاون. وصلت الوزيرة ألونى فى بداية شهر فبراير 1994 فى زيارة عمل إلى القاهرة. ظهرت فى المباحثات التى أجرتها الوزيرة المصرية الرغبة فى التعاون فى المجالات العلمية المختلفة وتم التوقيع بعد المباحثات على مذكرة تفاهم حددت عدة مشروعات فى مجال الأبحاث البحرية محل الاهتمام لتنفيذها والحصول لها على تمويل من مصادر دولية. أما المشروعات الأخرى فى المجالات المختلفة مثل التكوين الجيولوجى لسيناء وصناعة الأدوية من النباتات وإنتاجها والتبريد الشمسى من خلال استخدام العمليات الكميائية والبرامج التعليمية وغيرها، فقد أعتبرت كلها مشروعات تحتاج إلى دراسات أخرى. كما تم الاتفاق على إجراء زيارات متبادلة بين العلماء لدفع الموضوعات المشار اليها. وبعد شهور

من التوقيع على مذكرة التفاهم وقعت المذبحة التى قام بها باروخ جولدشطاين فى الخليل جمد بعدها المصريون كل قضايا التعاون مع إسرائيل لعدة شهور. وفى صيف 1994 حدث نوع من الانفراجة وسافر أول وفد من العلماء المصريين إلى إسرائيل وهو وفد من المركز القومى للبحوث ووفد من وزارة التعليم من أجل دفع التعاون فى مجال البرامج التعليمية. وفى نوفمبر 1994 توجهت إلى إسرائيل وزيرة البحث العلمى فينيس كامل جودة مع وفد من العلماء فى مجالات الالكترونيات والطاقة وموارد المياه وتكنولوجيا الأغذية ومشاكل البيئة والتكنولوجيا الحيوية وتم الاتفاق على إعداد المشاريع فى المجالات المذكورة وذلك فى الزيارات المتبادلة.

بدت الأمور على الورق واعدة لكن الحقيقة هى أن كل الاتفاقيات لم تؤد إلى التنفيذ الفعلى لهذه المشروعات. ويبدو أن عدة أسباب أدت إلى ذلك فكان واضحا من البداية أن هناك مشكلة فى التمويل وكان يبدو، إلى جانب هذا السبب، أن هناك مشكلة أساسية حول التعاون المباشر بين العلماء المصريين والإسرائيليين. فقد جسدت الاتصالات الأولية للجانبين الفجوة القائمة بين البلدين فى مجال البحث العلمى ويبدو أن التعاون على هذه الخلفية لم يكن مريحا للمصريين وهذا من الأسباب التى فضل المصريون من أجلها فى بعض الأحيان التعاون الثلاثى على التعاون

الثنائى مثل مجال الزراعة. كما أن نافذة الفرص التى فتحت كانت صغيرة جدا من حيث الوقت مع الوضع فى الاعتبار المعدل الذى أراد فيه المصريون التقدم الذى لم يكن كافيا للترجمة العملية للمشروعات التى ذكرت علاوة على وجود مشكلات فى العلاقات بين الدولتين . على امتداد عام 1995 وفى ربيع أغلقت نافذة الفرص تماما 1996 بعد تبدل الحكومات فى إسرائيل.

بدأت جهود دفع التعاون فى مجال الصحة فى نهاية 1994 بلقاء السفير الإسرائيلى الدكتور على عبد الفتاح وزير الصحة المصرى. ودرست فرص دفع العلاقات بين الدولتين فى موضوعات الطب والصحة. قال الوزير إن مصر مهتمة بالتعاون مع إسرائيل غير أن المجال الذى يرأسه يستلزم التقدم الحذر فهو كوزير للصحة يعمل من منطلق التعاون مع نقابة الأطباء التى تضم حوالى مائة ألف طبيب يعارض كثير منهم العلاقات مع إسرائيل، فلديهم مشكلة نفسية معها، وأنه يرغب فى العمل للتغلب التدريجى على هذه المشكلة واقترح بأن يقوم وزير الصحة الإسرائيلى الدكتور إفرايم سنيه بزيارة القاهرة لمناقشة موضوع العلاقات فى المجالات التى تهم الجانبين وبدء التعاون بشكل تدريجى.

وصل وزير الصحة الإسرائيلى إفرايم سنيه إلى القاهرة فى أبريل 1995 رغم أن العلاقات بين الدولتين كانت فى ذلك الوقت تشهد

العديد من المشكلات التى عكرت الجو بينهما. وسبق اللقاء مع نظيره المصرى لقاء مع الرئيس مبارك. وقال الرئيس فى حضور وزير الصحة المصرى إنه ليست هناك مشكلة فى التعاون بين الدولتين فى مجال الصحة وأنه يؤيد ذلك. وأضاف صحيح أن هناك فى نقابة الأطباء بعض الأصول اليسارية ومن الإخوان المسلمين "يصنعون المشكلات" مثل النقابات الأخرى، لكن مع كل هذا فإن العلاقات مع إسرائيل تتطور تدريجيا. بعد هذه المباركة من الرئيس والتى كانت مهمة أيضا بالنسبة للوزير المصرى بدأت المباحثات التى انتهت بالتوقيع على بروتوكول تعاون بين وزارتى الصحة وفصل هذا البروتوكول فى ثلاث صفحات المجالات التى سيتم دفع العلاقات فيها بين مصر وإسرائيل. ومن الموضوعات المذكورة أمراض الدم والطب الاستوائى والعناية المركزة والتكنولوجيا الطبية والإنتاج والإشراف على الأدوية وكذلك تبادل الخبراء والمتخصصين بين الدولتين.

حصل موضوع دفع العلاقات مع إسرائيل فى المجال الطبى على تأييد كبير من الدكتور أسامة الباز الذى شجع على سبيل المثال رئيس المعهد القومى للسرطان الدكتور نبيل البلقينى على زيارة إسرائيل من أجل بدء التعاون فى مجاله وعندما خاف الدكتور البلقينى من السفر بسبب مقاطعة نقابة الأطباء طلب منه الدكتور أسامة الباز الكتابة لوزير التعليم (حيث أن المعهد تابع لجامعة

القاهرة) ووزير الخارجية وأن الدكتور الباز سيهتم بنفسه بأن يرد عليه الوزيران بالموافقة على طلبه السفر والتعاون مع إسرائيل.

غير أنه فى نهاية الأمر وعلى الرغم من الضوء الأخضر الذى أعطاه الرئيس فإن التعاون بين الدولتين فى مجال الصحة لم يشهد تقدما حقيقيا. ولم تنفذ المشروعات ويبدو أن النافذة فى المجال الطبى أكثر من البحث العلمى كانت أصغر بكثير من حيث الوقت هذا لو أخذنا فى الاعتبار المعدل الحذر والتدريجى الذى أرادت به مصر التقدم على ضوء وضع موقف نقابة الأطباء فى الحسبان. يضاف الى ذلك تسبب التردد المصرى فى عدم بذل مجهود خاص من الجانب الإسرائيلى لدفع التعاون فى المجال الطبى.

المجال العسكرى

لم تؤد فترة تحسن العلاقات بين مصر وإسرائيل بين السنوات 1992-1996 إلى أى تحول فى العلاقات بين المؤسسات العسكرية فى الدولتين. فكان الاتصال الوحيد القائم بين الجيشين منذ بداية عصر السلام من خلال وحدة الاتصال العسكرى فى مصر وإسرائيل. وكان المضمون الرئيسى للاتصالات بين ضباط الوحدتين يدور حول المشكلات المرتبطة بالقوة متعددة الجنسيات (MFO) الموجودة فى سيناء لمراقبة تنفيذ بنود الملحق العسكرى لمعاهدة السلام

والموضوعات المرتبطة بالأمن على طول الحدود. كان قادة الاتصال بين الجانبين المصرى والإسرائيلى يلتقون سنويا ضابط برتبة عميد مع ممثلى وزارة الخارجية فى مقر قيادة القوة متعددة الجنسيات فى روما للاستماع ومناقشة التقرير السنوى لقائد هذه القوة. هذا فى الواقع هو اللقاء الوحيد بين كبار ضباط الجيش من الدولتين. وكان يتم عمل ضباط الاتصال فى جو طيب من التعاون بدون أى مشكلات خاصة، وذلك فى ظل حقيقة حرص مصر على الحفاظ على بنود الملحق العسكرى فى معاهدة السلام. وكان هناك انقطاع تام بين المؤسسة العسكرية المصرية والإسرائيلية باستثناء ذلك الاتصال الذى تم من خلال ضباط الاتصال.

،بذل فى عهد حكومة رابين مجهود إسرائيلى للعمل على حدوث تغيير من شأنه أن يضع حدا لهذا الانقطاع التام بين المؤسستين العسكريتين فى الدولتين. وطرحت فى إسرائيل فكرة زيارة نائب وزير الدفاع موطى جور كبداية لصنع التغيير فى هذا القطاع. كان موطى جور فى تلك الفترة أكثر من كونه نائبا لوزير الدفاع نظرا لإنشغال وزير الدفاع إسحق رابين فى مهامه كرئيس للوزراء. وطب من سفير إسرائيل فى القاهرة متابعة الأمر أمام السلطات المصرية وذلك لتنفيذ فكرة الزيارة. وكان من الواضح أن مثل هذا الموضوع يستلزم التوجه إلى أعلى المستويات. طرح السفير فى إحدى المناسبات فكرة

الزيارة على الرئيس مبارك وكان رد الرئيس يبدو إيجابيا فقال: لا توجد مشكلة وطلب من السفير التحدث فى ذلك مع وزير الدفاع المشير حسين طنطاوى. يدل هذا الرد فى حد ذاته على وجود مشكلة فلو لم تكن هناك مشكلة لقال الرئيس إنه سيتحدث مع المشير طنطاوى ويعطيه التوجيهات. فعل السفير رغم ذلك كما قال الرئيس وطرح الأمر على وزير الدفاع المشير طنطاوى. ساد فى ذلك الوقت، ديسمبر 1993، جو إيجابى فى العلاقات بين مصر وإسرائيل على خلفية الاتفاقات المبدئية مع الفلسطينيين وكان هناك تفاؤل بخصوص استمرار التقدم فى عملية السلام. تحدث المشير طنطاوى بأسلوب لطيف وأعرب عن سعادته لتطور العلاقات بين البلدين بقوله إنه لا يوجد صراع أبدى فالظروف تتبدل وإن أمام مصر وإسرائيل اليوم تحديات مشتركة مثل الإرهاب وإيران. وحتى فى رده الذى تهرب فيه من زيارة موطى جور قال بكلمات طيبة إن كل شئ سيأتى سريعا وأنه سيزور إسرائيل بنفسه وسيزور موطى جور مصر وأن السفير الإسرائيلى سيسمع منه حول هذا الموضوع. يذكر أن السفير لم يسمع منه بعد ذلك حول هذا الموضوع.

يبدو أن مصر انتظرت حدوث تقدم آخر فى عملية السلام قبل أن تقرر حدوث انفراجة فى كل ما يخص العلاقات بين المؤسسة العسكرية فى الدولتين. وفى هذه الأثناء فقد حل الترقب محل

التقدير التفاؤلى حول فرصة التقدم السريع نحو تسوية إسرائيلية فلسطينية وإسرائيلية سورية حيث أن الحديث عن عمليات مستمرة ومعقدة. أضيف إلى ذلك المشكلات التى ظهرت من حين إلى آخر وعكرت صفو العلاقات بين مصر وإسرائيل ولقد أبعدت هذه الظروف القرار المصرى بحدوث انفراجه فى العلاقات العسكرية. ويبدو أن إحدى المشكلات التى أقلقت وزير الدفاع طنطاوى تصريحات رئيس الوزراء رابين فى شهر يناير 1995 التى تقول أنه فى ظل غياب التقدم فى عملية السلام فإن ذلك سيؤدى إلى حرب فى المستقبل. فقد أعرب المشير طنطاوى فى حديث مع مسئول أجنبى رفيع المستوى عن غضبه الشديد لتصريحات رابين وقال عن نفسه أنه بذل مجهودا كبيرا من أجل تخفيض الحجم العسكرى المصرى وأنه يواجه فى هذا الموضوع معارضة شديدة ويأتى تصريح رابين الآن ليزيد من صعوباته.

فى صيف 1995هدأت بعض القضايا التى عكرت الجو بين مصر وإسرائيل وساد الانطباع بأن مصر ترغب فى فتح صفحة جديدة فى علاقاتها مع إسرائيل. وفى حوار لسفير إسرائيل مع وزير الخارجية عمرو موسى نوقشت سبل تحسين العلاقات ودفعها بين الدولتين. وذكر السفير فى هذ ا الإطار ضرورة أن تتخذ مصر قرارا بفتح الباب أمام العلاقات بين المؤسسات العسكرية للدولتين واقترح السفير أن

يدعى رئيس هيئة الأركان الإسرائيلى لزيارة تعارف وكضيف على رئيس هيئة الأركان المصرى. فأشار الوزير موسى فى رده إلى الرغبة الأساسية المصرية فى دفع العلاقات مع إسرائيل ووعد بدراسة كل الأفكار التى طرحها السفير بما فى ذلك زيارة رئيس هيئة الأركان الإسرائيلى. علم السفير الإسرائيلى بعدها بفترة قصيرة من مصدر مصرى، بشكل غير رسمى، أن وزير الخارجية عمرو موسى أرسل رسالة إلى وزير الدفاع طنطاوى أوصى فيها بدعوة رئيس هيئة الأركان الإسرائيلى للزيارة كضيف على رئيس هيئة الأركان المصرى. ويشاء سوء الحظ أن تتفجر بعد بضعة أيام قضية الكشف عن قتل الأسرى المصريين. وكان من الواضح على خلفية الغضب الذى اعترى مصر بسبب هذا الموضوع أن زيارة رئيس هيئة الأركان الإسرائيلى لم تتم لنفس الأسباب. ولا مانع من أنه كانت هناك نية إجراء مثل هذه الزيارة وبسبب الظروف أهدرت فرصة حدوث انفراجه فى كل ما يخص العلاقات بين القيادة العسكرية فى الدولتين؟. سأل مسئول أمريكى وزير الدفاع طنطاوى، بعد شهور من ذلك، لماذا لا توجد اتصالات وزيارات متبادلة بين القيادة العسكرية فى الدولتين أجابه طنطاوى بأن الوقت مازال غير مناسب لذلك. بعد ذلك تحدث طنطاوى عن ضرورة عدم منح سوريا الشعور بالوحدة.

وعندما ساد إحساس التفاؤل عام 1994 بأن السلام الشامل أصبح فى متناول الأيدى وعلى مرأى العين طرأت لدى الجانب المصرى، أفكار حول الحاجة إلى استمرار وجود القوات متعددة الجنسيات فى سيناء. وقام الوزير طنطاوى فى أثناء زيارته لواشنطن بعمل جس نبض حول الموضوع وأعرب عن رأيه بأنه قد حان الوقت للتنازل عن وجود القوات متعددة الجنسيات غير أنه حتى الولايات المتحدة التى أرادت خفض حجم الوحدة الأمريكية العاملة فى إطار هذه القوات لم تعتقد أنه قد حان الوقت للتنازل عن وجود هذه القوات. ويذكر هنا أن هذه القوة التى يبلغ قوامها نحو 3 آلاف جندى ومدنى قامت بعمل طيب فى مراقبة تنفيذ بنود الملحق العسكرى فى معاهدة السلام. فقد عملت بميزانية صغيرة نسبيا مقارنة بقوات الأمم المتحدة وهذه الميزانية تغطيها بالتساوى الولايات المتحدة ومصر وإسرائيل. تعايشت إسرائيل من جانبها بحماس غير كبير مع الرغبة الأمريكية فى خفض عدد جنودها فى القوة لكنها اعتقدت أن استمرار وجود هذه القوات أمر ضرورى. كما عارضت الضغوط المصرية من أجل خفض آخر فى حجم القوات. فحاولت مصر تحقيق هدفها بطريق غير مباشر من خلال الضغط لخفض ميزانية القوات بزعم أنها تثقل عليها وكانت الميزانية فى هذه الفترة حوالى60 مليون دولار سنويا تدفع مصر ثلثها. وافقت إسرائيل من

جانبها على خفض الميزانية شريطة ألا يكون ذلك على حساب خفض حجم القوات. فإن الظروف فى نظر إسرائيل غير مناسبة بعد لكى تسمح بالتنازل عن هذه القوات وذلك بالطبع ليس فى ظل واقع تسوده القطيعة بين القيادة العسكرية للجانبين قطيعة منعت بناء علاقات ثقة بينهما.

لم تؤد فرصة تطوير علاقات التطبيع والتى سنحت فى عصر حكومتى رابين وبيريز إلى حدوث تغيير فى مجال العلاقات بين المؤسسات العسكرية للدولتين. ويكمن تفسير ذلك إن لم يكن كاملا فى حقيقة أن لهذا المجال حساسية كبيرة على خلفية رمزيته. فقد خشيت مصر، فى الفترة التى لم تتوقف فيها المواجهات بين الجيش الإسرائيلى والأطراف العربية مثل الجبهة اللبنانية والفلسطينية، من أن تؤدى أية علاقات حميمة بين الضباط المصريين والإسرائيليين إلى خلق انطباع حول المشاركة المصرية فى أى نشاط عسكرى إسرائيلى ضد الأطراف العربية. على أية حال الحقيقة هى عدم وجود علاقات جديدة تنم عن علاقات ثقة بين الجانبين. لذلك لم يطرأ أى تغيير على ضرورة وجود القوات المتعددة الجنسيات الموجودة فى سيناء.

العلاقات المصرية الإسرائيلية

2007-1996

أدت استقالة حكومة شمعون بيريز بعد خسارته فى الانتخابات وتشكيل حكومة بنيامين نتانياهو فى شهر مايو 1996 إلى نهاية فصل من العلاقات بين مصر وإسرائيل. فقد انتهى فصل استمر أربع سنوات تميزت بعلاقات كان بها قدر كبير من الثقة بين قيادات الدولتين. فقد حظيت العلاقات بين الدولتين فى هذه الحقبة بتقدم فى عدة مجالات على الرغم من الصعوبات التى ظهرت من حين إلى آخر. قوبل بنيامين نتانياهو الذى وصل إلى الحكم وشكل حكومة لها أجندة مختلفة عن الحكومة السابقة، فى مصر ببعض المخاوف. قررت مصر منذ البداية التعامل مع الحكومة الجديدة برئاسة نتانياهو ليس وفقا لمخاوفها لكن وفقا لأفعال الحكومة خاصة فى كل ما يتعلق باستمرار عملية السلام. قوبل نتانياهو بترحيب فى زيارته الأولى لمصر فى صيف 1996 وكذلك عندما شارك فى القمة الاقتصادية فى القاهرة فى أكتوبر من نفس العام. لكن بدأت بعد ذلك حقبة كانت إحدى سماتها غياب علاقات الثقة بين قيادة الدولتين. خاصة من جانب الرئيس مبارك الذى شعر بأن رئيس الوزراء نتانياهو لم يف بأقواله التى قالها حول استمرار تقدم عملية

السلام. كما شعرت مصر أن حكومة نتانياهو قد غيرت طريقة التعامل معها والتى كانت موجودة أيام رابين وبيريز فازدادت الشكوك تجاه مصر ولم يعودوا يعتبرونها عنصرا مهما يساعد فى تقدم عملية السلام. وركزت الحكومة الجديدة فى المقابل على علاقاتها مع حسين ملك الأردن. كما زادت الخطوات التى اتخذتها الحكومة من الإستياء العام فى مصر ومن الإحساس بأن عملية السلام لن تتقدم فى ظل الظروف الجديدة. وفى 23 سبتمبر 1996 أفتتح نفق حائط البراق فى القدس مما أدى إلى كثير من الاضطرابات الدامية واعتبره العالم العربى إستفزازا مقصودا سيؤدى إلى طرح القدس على الأجندة اليومية كقضية عاجلة. كما اتخذت الحكومة الإسرائيلية فى 13 ديسمبر قرار يلغى قرار حكومة رابين منذ حوالى أربع سنوات ونصف ويمنح الاستيطان فى الضفة الغربية وقطاع غزة أولوية قومية أولى. وعلى الرغم من أن القرار لم يدع إلى إقامة مستوطنات جديدة إلا أنه كان من الواضح أن هدفه توسيع المستوطنات فى الضفة والقطاع. تلقت مصر وعناصر عربية أخرى القرار باستياء شديد لأنها اعتبرته، مثل افتتاح نفق البراق، عودة إلى سياسة وضع العراقيل فى طريق البحث عن حل للقضية الفلسطينية ووضع الحقائق على الأرض فى قضايا كان يجب مناقشتها فى المرحلة الأخيرة من المفاوضات حول التسوية النهائية.

واتخذت حكومة إسرائيل بعد فترة قصيرة من ذلك الوقت وفى 26 فبراير 1997 قرارا ببناء آلاف الوحدات السكنية لليهود فى جبل أبو غنيم جنوب شرق القدس. ورغم أن القرار تحدث كذلك عن بناء وحدات سكنية للسكان العرب إلا أنه قوبل بـ"قلق" من الاتحاد الأوربى وبـ"خيبة أمل" من الولايات المتحدة. كانت إدانة مصر للقرار شديدة جدا. وحاول رئيس الحكومة نتانياهو في محاولة لتهدئة الأجواء فى مصر الاتصال هاتفيا بالرئيس مبارك وشرح له أن النية كانت، إلى جانب بناء ألفى وحدة سكنية لليهود، بناء ثلاثة آلاف وحدة سكنية للعرب فى خلال السنوات القادمة. لكن ذلك لم يضعف الانتقاد المصرى للسياسة العامة لحكومة نتانياهو فيما يتعلق بقضية بناء المستوطنات فى شرق القدس .

وجاء الرد العربى الجماعى بعد حوالى شهر من القرار الإسرائيلى بالبناء في جبل غنيم فى 31 مارس وذلك فى القرار الذى اتخذه وزراء الخارجية العرب فى اجتماع القمة العربية بتجميد العلاقات بين الدول العربية واسرائيل. لم تنفذ مصر القرار لكن توقف أى تقدم فى العلاقات بين الدولتين، على مدى أربع سنوات وحتى اندلاع الانتفاضة الثانية فى سبتمبر 2000، على الرغم من عدم وجود تدهور حقيقى فى العلاقات حتى ذلك الوقت. شعر نفس المصريين الذين عارضوا أو كانت لديهم مخاوف ولم يكونوا راضين عن بعض

الأشياء مثل التعاون الاقتصادى الاقليمى بتخفيف بعد وصول نتانياهو إلى الحكم بأجندة مختلفة عن حكومتى رابين وبيريز بعدما حذف من أجندته الآن دفع التعاون الاقليمى. وكانت القمة الاقتصادية الأخيرة التى عقدت فى القاهرة فى أكتوبر 1996 هى الأخيرة. ثم جاء القبض على المواطن الإسرائيلى عزام عزام فى نهاية 1996 كإشارة من الجانب المصرى إلى حدوث تغيير فى التعامل مع قضية العلاقات الاقتصادية والتجارية مع إسرائيل.

أدى تغير حكومة بنيامين نتانياهو بحكومة إيهود باراك فى أعقاب انتخابات مايو 1999 إلى بث الآمال فى مصر. فباراك مثل رابين أجرى فى حينه أولى زياراته الخارجية كرئيس للوزراء إلى مصر. وكان التوقع فى مصر أن تتنصل حكومة باراك من الخطوات التى اتخذتها حكومة نتانياهو التى اعتبرتها مصر عقبة فى دفع التسوية مع الفلسطينيين. لكن اتضح مع الوقت أنه لم يحدث أى تغيير حقيقى فى ما يخص سياسته تجاه بناء المستوطنات. وعلى الرغم من صدق النوايا والجهود والاقتراحات بعيدة المدى من جانب حكومة إسرائيل، إلا أن التقدم فى عملية السلام على المسار الفلسطينى والذى منحته مصر أهمية كبيرة لم يحدث وكان نتيجة ذلك عدم حدوث تقدم فى العلاقات بين مصر وإسرائيل بل حدث تراجع فى بعض المجالات. ومن بين المجالات التى تضررت فى السنوات 1996-2000 نشير إلى

العلاقات الاقتصادية فقد توقف عمل اللجنة الاقتصادية المشتركة وتوقفت المشاركة الإسرائيلية فى المعرض الصناعى التجارى الدولى السنوى فى القاهرة. كما حدث انخفاض معين فى التعاون الزراعى خاصة فى عدد المشاركين المصريين فى الدراسات التكميلية فى إسرائيل. كما توقفت المباحثات الخاصة ببيع الغاز المصرى لإسرائيل بعد فشل مؤتمر كامب ديفيد فى يولية 2000.

أما القضية التى تثير التساؤلات وإن لم يكن الدهشة فهى الدور الذى لعبته مصر فى الجهود المبذولة فى فترة حكم باراك من أجل تسوية الصراع الإسرائيلى الفلسطينى. فمصر التى تحاول بشكل عام المساعدة فى الجهود المبذولة لإيجاد تسوية بين إسرائيل والفلسطينيين لم تحاول المساعدة عندما اجتمع كل من رئيس الوزراء باراك ورئيس السلطة الفلسطينية عرفات بمشاركة فعالة من الرئيس الأمريكى بيل كلينتون فى يولية 2000 فى كامب ديفيد. وكانت إسرائيل على استعداد فى هذا اللقاء- فى محاولة لايجاد حل شامل للصراع بين الإسرائيليين والفلسطينيين- لتسوية تاريخية بعيدة المدى فى موضوعات مثل أراضى الضفة الغربية وكذلك القدس. وامتنعت مصر فى ذلك الوقت عن بذل أى مجهود لإقناع عرفات وتشجيعه على المضى نحو تسوية بالأفكار المطروحة. ولا توجد إجابة شافية حول سبب قيام مصر بذلك. لكن أحد

التفسيرات هو أن مصر لم تكن راضية عن تسوية فلسطينية فيما يتعلق بالسيادة الكاملة على منطقة الأقصى وشرق مدينة القدس.

لم يمنع فشل المفاوصات فى كامب ديفيد واندلاع الانتفاضة الثانية فى أكتوبر 2000 استمرار جهود التسوية الإسرائيلية الفلسطينية. وصاغ الرئيس كلينتون فالمراحل الأخيرة لفترة ولايته وثيقة للتسوية كانت محاولة منه للتقريب بين مواقف الطرفين. وفى الوقت الذى قبلت فيه إسرائيل هذه الوثيقة أبدى الفلسطينيون تحفظهم على بعض عناصرها. وهنا أيضا لم تبذل مصر أى جهد لاقناع عرفات بقبول الوثيقة كأساس للتسوية وحتى عندما ، لمتؤنفت المفاوضات بين إسرائيل والفلسطينيين فى يناير 2001 فى مدينة طابا المصرية اكتفت مصر بالمساعدة اللوجيستية فى المفاوضات التى أجريت على أراضيها ولم تبذل أى جهد مع الفلسطينيين. ولقد وصف شلومو بن عامى الذى رأس وفد إسرائيل فى مفاوضات طابا الموقف المصرى الذى ساند الرفض الفلسطينى لاقتراحات التسوية بنوع من خيبة الأمل(85). فهل ينبع موقف مصر من أن التسوية المقترحة فى قضية القدس لم تكن كافية أو انها اعتقدت أن الفلسطينيين يمكن أن يحصلوا على تسوية أفضل من وثيقة الرئيس كلينتون عندما تبدأ إدارة جديدة فى واشنطن أو أن رؤية وزير الخارجية عمرو موسى التى تفضل الحل القريب للموقف

العربى أكثر من التسوية مع إسرائيل قد تغلبت على الموقف؟. على أية حال فإن النتيجة النهائية لجهود التسوية كانت إضاعة الفلسطينيين فرصة ربما كانت تاريخية لتحقيق جزء حقيقى وإن لم يكن كبيرا من طموحاتهم وأن كل أصدقائهم بما فيهم مصر لم يساعدونهم فى اتخاذ القرار الإستراتيجى لإنهاء الصراع.

على مسار العلاقات الثنائية نذكر أنه مع اندلاع الانتفاضة الثانية بدأ الضرر الحقيقى فى العلاقات بين الدولتين. فقد اعتقدت مصر فى البد اية أو بالأصح كانت تأمل فى أن تتعقل إسرائيل وتضع حدا للعنف خلال فترة قصيرة. ولذلك عملت على تهدئة قرارات القمة العربية الطارئة التى انعقدت فى 21 أكتوبر 2000 فى القاهرة بهدف مساندة رئيس السلطة الفلسطينية ياسر عرفات. وقررت مصر بضغط من الرأى العام لديها فى 21 نوفمبر 2000 أى بعد شهرين من اندلاع الانتفاضة ومع تزايد أعمال العنف بين الفلسطينيين والإسرائيليين إستدعاء سفيرها فى إسرائيل، محمد بسيونى، للتشاور ولم يعد من بعده. واستمرت السفارة المصرية فى إسرائيل فى العمل بمستوى تمثيل دبلوماسى أقل مع قائم مؤقت بالأعمال. وخفضت فى نفس الوقت من تعاونها الاقتصادى مع إسرائيل رغم حرصها على المجال الزراعى للأسباب التى ذكرناها فيما يتعلق بالمجال الزراعى على عقد اللقاءات الدورية النصف سنوية للجنة

الزراعية المشتركة. وأعلنت الحكومة المصرية فى 3 أبريل 2002 وبعد عملية الجدار الواقى التى قام بها الجيش الإسرائيلى وقف كل الاتصالات الحكومية مع إسرائيل باستثناء الاتصالات عبر القنوات الدبلوماسية التى تخدم القضية الفلسطينية. وعلى الرغم من أن الرئيس مبارك أوضح أن مصر لا تقطع العلاقات مع إسرائيل إلا أنه مع مثل هذا القرار توقف كل تعاون على المستوى الحكومى بما فى ذلك المجال الزراعى. كما فرضت مرة أخرى القيود على سفر المواطنين المصريين إلى إسرائيل والتجارة معها. وكان القرار بمثابة إشارة للمواطنين المصريين الذين أدركوا أن الوقت غير مناسب لإجراء علاقات مع إسرائيل أو إسرائيليين. وبذلك ضاع هباء كل ما تم تحقيقه تقريبا وبجهد شاق فى مجال تطبيع العلاقات بين مصر وإسرائيل فى فترة حكومتى رابين وبيريز.

بدأ جو العلاقات يتحسن بين مصر وإسرائيل بعد حوالى عامين بعد ما تبنت حكومة أريئيل شارون فى مارس 2001 قرار فك الارتباط مع قطاع غزة. ولقد لوحظ هذا التحسن بشكل كبير بعد تنفيذ فك الإرتباط فعليا فى سبتمبر 2005. وأدى اللقاء بين رئيس الحكومة شارون وبين الرئيس مبارك إلى عودة علاقات الثقة بين الزعيمين بقدر ما مثلما كانت فى عصر حكومتى رابين وبيريز. تم هذا اللقاء فى القمة الرباعية التى ضمت رئيس السلطة الفلسطينية

محمود عباس وعبد الله ملك الأردن والرئيس مبارك. وخرج هذا اللقاء بتفاهمات شرم الشيخ الخاصة بتهيئة الجو المناسب لإستئناف عملية السلام على المسار الفلسطينى. ولقد انعكست هذه التفاهمات والآمال التى انعقدت من جديد بشكل إيجابى على العلاقات بين مصر وإسرائيل. كما يذكر حدوث تقدم فى التنسيق العسكرى بين مصر وإسرائيل على خلفية تنفيذ فك الارتباط مما تمثل فى التوقيع على بروتوكول نشر قوات من حرس الحدود المصرية بطول محور صلاح الدين وترتيبات عبور الفلسطينيين من منفذ رفح. ولقد زاد مثل هذا التعاون كلما زاد الإحساس بتهديدات إرهابية من جانب الجماعات الإسلامية فى المنطقة. وقررت مصر فى إطار الحوار الثنائى فى شهر مارس 2005 تعيين سفير جديد لها فى إسرائيل بدلا من الذى أعيد إلى القاهرة قبل أكثر من أربع سنوات. وقبل فترة قصيرة من ذلك وكتعبير عن حسن النوايا، أطلقت مصر سراح المواطن الإسرائيلى عزام عزام وذلك قبل إكمال مدة عقوبته. كما انعكس تحسن جو العلاقات فى مضمون عدة مجالات وكان التحول الرئيسى فى مجال العلاقات الاقتصادية التى تلبى المصالح المصرية. ففى 14 ديسمبر 2004 تم التوقيع على إتفاقية ثلاثية بين مصر وإسرائيل والولايات المتحدة بتحديد مناطق صناعية مؤهلة فى مصر(QUALIFYING INDUSTRIAL ZONES) تتمتع بتسهيلات

جمركية بالنسبة للصادرات للولايات المتحدة طبقالإتفاقية التجارة الحرة بين إسرائيل والولايات المتحدة. ومن أجل الاستفادة بهذه التسهيلات يجب أن يشمل المنتج المصدر إلى الولايات المتحدة مكونات إسرائيلية بنسبة 11%. أدى هذا الاتفاق إلى زيادة الصادرات الإسرائيلية إلى مصر والتى انخفضت فى سنوات الانتفاضة إلى حوالى 25 مليون دولار لتصبح أكثر من 90 مليون دولار عام 2005. لكن الفائدة الأكبر لمصر كانت فى زيادة صادراتها من منطقة الصناعات المؤهلة إلى الولايات المتحدة بمئات الملايين من الدولارات بفضل الاتفاقية. وعلاوة على هذا الاتفاق أستؤنفت الاتصالات لدفع عملية بيع الغاز المصرى إلى إسرائيل، وفى 8 أغسطس 2005 تم التوقيع على الاتفاقية. ويذكر كذلك استئناف سفر شباب مصريين إلى إسرائيل فى دورات فى المجال الزراعى. كان هذا التقدم بمبادرة مصر التى طلبت فى يولية 2005 استئناف إجتماعات اللجنة الزراعية المشتركة والدورات الزراعية فى إسرائيل. سافر فى أعقاب ذلك إلى إسرائيل حتى نهاية 2005 عدد 46 شابا مصريا فى دورات زراعية مختلفة وارتفع العدد عام 2006 إلى 96 مشاركا فى سبع دورات أقيمت فى إسرائيل. وكانت النية هى التوسع فى هذا النشاط الإرشادى فى عام 2007(86). وتجدر الإشارة

إلى أن التحسن فى العلاقات لم يخرج كثيرا عن المجال الاقتصادى والزراعى والعسكرى.

لم يتغير هذا الوضع كثيرا فى عام 2006 حتى تولى إيهود أولمرت مكان أريئيل شارون وتشكيله حكومة برئاسته. ومع ذلك تجدر الإشارة إلى وجود ظاهرة فى أثناء عام 2006 تحمل فى طياتها استعدادا للتأثير السلبى على علاقات مصر بإسرائيل. والمقصود هو الفجوة بين تعامل النظام وتعامل الشعب والرأى العام مع رئيس الوزراء إيهود أولمرت. ففى الوقت الذى تعامل فيه النظام بإيجابية مع أولمرت على اعتبار أنه يحاول السير على درب شارون المؤيد للتعاون مع مصر إلا أن الرأى العام كما عكسته صحف المعارضة بل والصحافة القومية كان انتقاديا جدا لأولمرت. فتم التأكيد على إبراز سمات مثل قلة الخبرة والمنطقية ونواياه السلبية تجاه الفلسطينيين والعرب بشكل عام. كما كان هناك رسوم كاريكاتيرية سلبية، ولقد زادت الفجوة بين تعامل السلطة وبين تعامل الرأى العام المصرى أثناء حرب لبنان الثانية التى اندلعت فى صيف 2006. فلقد ألقت مصر الرسمية مسئولية إشعال الحرب على حزب الله ولم يكن هناك خلاف بين مصر الرسمية وإسرائيل حول هوية المنظمة التى تمثل التدخل الإيرانى المتزايد فى المنطقة. وصحيح أنه كلما تزايد عدد القتلى من المدنيين وكلما ازداد تدمير البنية التحتية

فى لبنان كانت هناك انتقادات من مصر الرسمية لاستمرار القتال لكن مصر الرسمية استمرت ترى فى حزب الله المسئول عن هذا التدهور فى الأوضاع. وفى المقابل انتقد الرأى العام منذ بداية القتال إسرائيل وتحول إلى انتقاد شديد ولاذع. كما وجهت الانتقادات أيضا للنظام الذى يعطى غطاء للدفاع عن إسرائيل فى وقت حربها مع طرف عربى. وتم التعبير عن التعاطف مع حزب الله الصامد أمام إسرائيل. وأدت كل هذه الظروف إلى فتح الجراح القديمة من جديد وظهرت على السطح مشاعر العداء ضد إسرائيل والرغبة فى الانتقام من هزيمة 1967. وهذا تطور غير مفيد بالمرة لدفع العلاقات المصرية الإسرائيلية. ويذكر أن السلطات المصرية لم توقف فى أثناء الفترات الصعبة من عام 2006 الحوار الثنائى الهادئ والمستمر مع إسرائيل فى موضوع الأمن والقضايا المرتبطة بالعلاقات الإسرائيلية الفلسطينية. ومن الواضح أن حالة من الهدوء فى الرأى العام تسهل على السلطات إجراء حوار ثنائى مع إسرائيل. وهذا الحوار الثنائى له مغزى استراتيجى ويعطى العلاقات المصرية الإسرائيلية بعدا من الاستقرار.

أبرز التحولات والأحداث فى العلاقات بين مصر وإسرائيل فى السنوات 1996-2000: جمود العلاقات منذ عام 1996 مع تغيير حكومة بيريز بحكومة نتانياهو والتدهور الذى حدث عام 2000 مع

اندلاع الانتفاضة الثانية والتقدم الذى طرأ على العلاقات عام 2004 مع عملية فك الإرتباط مع قطاع غزة.

يجسد كل هذا إلى أى مدى ترتبط العلاقات المصرية الإسرائيلية بما يحدث بين إسرائيل وجاراتها العرب خاصة الفلسطينيين وهذه سمة بارزة فى العلاقات منذ إحلال السلام بين الدولتين سمة ستستمر فى المستقبل.

بدأ عام 2007 بأحداث على المسار الإسرائيلى المصرى لم تتماش مع التطلع لدفع العلاقات بين الدولتين. فقد التقى الرئيس مبارك مع رئيس الوزراء أولمرت فى شرم الشيخ فى القمة الرباعية وذلك فى شهر يناير أثناء عمل الجنود الإسرائيليين فى جنين. ونقلت محطات التلفزيون بالتفصيل صور العمليات ضد الفلسطينيين لهذا السبب كان جو اللقاء محرجا للرئيس المضيف ولرئيس الحكومة الضيف. ولقد انعكس ذلك فى المؤتمر الصحفى الذى انتقد فيه الرئيس مبارك إسرائيل علانية. بذلك أهدرت فرصة لخلق جو ينعكس إيجابيا على العلاقات بين الدولتين.

وفى 25 فبراير أذاعت القناة الأولى فى التلفزيون الإسرائيلى برنامجا وثائقيا أنتجه الصحفى ران أدليسط عن دورية شاقيد. كشف البرنامج عن أحداث وقعت أثناء حرب 1967 عندما كف جنود

دورية شاقيد بعد انتهاء المعارك بمطاردة وقتل كتيبة قوات كوماندوز مصرية فى المضايق. أدت إذاعة هذا البرنامج إلى فتح الجروح القديمة فى مصر. ووبعد يومين من إذاعة البرنامج بدأت الصحف المصرية القومية أولا ثم المعارضة، فى نشر ردود فعل قاسية. وكما يحدث فى كثير من الأحيان بالنسبة لإسرائيل، ما أن تفتح الجراح القديمة تتوه الحقائق الدقيقة فى ردود الفعل. وأضيف إلى الإتهامات التى وجهت إلى إسرائيل لمقتل الأسرى إتهامات أخرى وهمية عن القيام بجرائم حرب. وكتب قاسم المصرى، وهو سفير مصرى متقاعد، فى إحدى الصحف إن إذاعة هذا التقرير كان أمرا مخططا له من جانب الحكومة الإسرائيلية من منطلق الرغبة فى إرباك وإضعاف النظام المصرى أمام صراعه مع الإسلاميين(87). وأضيفت إلى الكلمات التى تهاجم إسرائيل بشكل قاس رسوم كاريكاتيرية تذكر بالرسوم الكاريكاتيرية التى نشرت قبل عصر السلام. ورغم كون ردود الفعل الرسمية معتدلة إلا أنها شملت مطالبة إسرائيل بالتحقيق فى القضية. وأدت الأجواء الشعبية التى نشأت إلى تعليق كل الأنشطة المخطط لها بين الدولتين. على سبيل المثال لا الحصر مباحثات وزير البنية التحتية الإسرائيلى فى القاهرة.

من الزاوية المصرية نذكر أن الحدثين المذكورين سابقا وخاصة التقرير عن دورية شاقيد ساهما فى توسيع الفجوة بين مصر

الرسمية وبين الرأى العام والشعب المصرى بالنسبة للقضية الإسرائيلية. فالنظام لاعتباراته الخاصة به مهتم بعلاقات ملموسة مع إسرائيل وإقامة سلام معها. وفى المقابل فإن العداء لدى الشعب المصرى تجاه إسرائيل يتزايد وتتصاعد الأصوات المهاجمة للسلام معها. ومن الزاوية الإسرائيلية فإن الحدثين يمثلان نموذجا آخر لعدم الوعى أو قلة الاهتمام الإسرائيلى بالمشاعر الموجودة فى مصر حول كل ما يخص العلاقات مع إسرائيل.

فهل فكر شخص ما ماذا سيكون تأثير عرض برنامج وثائقى حول حروب إسرائيل مع مصر؟. تعلمنا التجربة فى الماضى أن فتح الجراح القديمة يؤدى فى مصر إلى ردود فعل شعبية عدائية ضد إسرائل وعودة صورتها فى الماضى إلى الحياة من جديد. وتؤدى هذه الردود إلى خلق ضغط على النظام المصرى يصعب عليه تجاهله مما ينتج عنه تراجعا فى العلاقات بين الدولتين. وهذا ما حدث عام 1995 عندما تسربت نتائج بحث قام به قسم التاريخ فى الجيش الإسرائيلى يقول أن جنود إسرائيليين قتلوا أسرى مصريين فى حرب عام 1956. لذلك لم يكن رد الفعل المصرى على إذاعة برنامج 2007 والأضرار الناتجة عنه على العلاقات بين إسرائيل ومصر مفاجئاوكان يمكن توقع ذلك منذ البداية.

النتائج

النتيجة الرئيسية من دراسة موضوع تطبيع العلاقات بين مصر وإسرائيل هى أنه لا يوجد فى مصر سواء لدى النظام أو معظم الشعب موقف مبدئي ضد التطبيع. كما أن مصر تضع فى الحسبان إمكانية إقامة علاقات كاملة مع إسرائيل، فى نهاية المطاف، وأن إسرائيل سوف تندمج فى معظم وإن لم يكن فى كل المجالات فى المنطقة شريطة أن يحدث ذلك فى ظل سلام بين إسرائيل وجاراتها خاصة الفلسطنيين.

فعندما تقدمت عملية السلام وساد التفاؤل حول استمرار تقدمها أقدمت السلطات المصرية على اتخاذ خطوات من أجل دفع جزئى للعلاقات مع إسرائيل كما أقدمت على اتخاذ خطوات صحيح أنها متواضعة لتجهيز الرأى العام نحو استمرار دفع العلاقات مع إسرائيل. وظهرت فى بداية تلك الفترة براعم التعايش مع إسرائيل والتى اجتثت فى بداية عصر السلام مع الغزو الإسرائيلى للبنان عام 1982 ولعوامل أخرى. كما بدأ فى النمو الى جانب براعم التعايش الوعى بخصوص المصالح المشتركة للدولتين.

مصر لديها مخاوف من الآثار السلبية المحتملة للسلام الشامل على مكانتها ولديها مخاوف من ارتفاع مكانة إسرائيل وحجمها لذا عملت فى القضية النووية من منطلق الرغبة فى إلغاء ما يعتبر القدرة الإسرائيلية العسكرية فى المجال النووى. كما يخشى النظام المصرى من التأثيرات الداخلية جراء إقامة علاقات كاملة مع جارة يختلف نظامها السياسى والإجتماعى تمامًا عن النظام فى مصر. ويعتقد أن مصر كانت ترغب فى رؤية إسرائيل " شيئًا صغيرًا" لا يشكل حجمه تهديدًا لمصالح مصر لكن لا دليل على ترجمة هذه المخاوف إلى قرارات استراتيجية تضع حدودًا حول مستوى العلاقات التى ستقيمها فى نهاية المطاف.

ويبدو أن فرص إقامة علاقة كاملة ستكون أفضل فى ظل وجود سلام شامل أى تسوية بين إسرائيل والفلسطينيين وبين إسرائيل وسوريا ولبنان. غير أنه فى ظل غياب السلام الشامل هناك فرصة لتقدم العلاقات بين مصر وإسرائيل فقط فى حالة حدوث تقدم نحو تسوية بين إسرائيل والفلسطينيين حتى بدون إنجازات أخرى. فبعد خروج مصر من دائرة الحرب مع إسرائيل بقيت ملتزمة بالقضية الفلسطينية وإن كانت لم تحارب من أجل الفلسطينيين. فسواء النظام أو الرأى العام يعتبران القضية الفلسطينية قلب الصراع والموضوع الأكثر حساسية الذى يثير مشاعر التضامن

القوية. لذا فإن التقدم نحو تسوية مع الفلسطينيين والاحساس بالتفاؤل حول استمرار هذا التقدم من شأنه أن يؤثر بشكل إيجابى على العلاقات المصرية الإسرائيلية.

فى ظل غياب تقدم فى عملية السلام وفى ظل واقع استمرار الاحتكاكات والمواجهات مع وباقى جارات إسرائيل العربيات لا توجد أية فرصة لتقدم عملية التطبيع بين مصر وإسرائيل. ليس هذا فقط بسبب سياسة النظام الذى يربط التقدم فى التطبيع مع إسرائيل بعملية السلام بل أيضا بسبب الضغط الشعبى المصرى العام على النظام.

وقد أدى واقع جمود عملية السلام واستمرار المواجهات بين إسرائيل وجاراتها فى السنوات الأخيرة إلى تراجع استعداد الشعب المصرى للتعايش مع إسرائيل. وزاد فى المقابل العداء لدى الشعب تجاه إسرائيل والرجوع إلى رواسب الماضى. ويشكل هذا التحول فى موقف الشعب المصرى من إ سرائيل ضغطا يضعه النظام فى حسبانه عند وضعه لسياسته. غير أنه إذا استمر هذا الواقع فمن المتوقع أن تبقى مصر ملتزمة بالسلام مع إسرائيل على الرغم من أن مضمون هذا السلام سيتقلص أكثر فأكثر كلما زادت المواجهات فى المنطقة. فى مثل هذه الحالة ستحافظ مصر فقط على العناصر الأساسية جدا لهذا السلام بما فى ذلك الملحق العسكرى لمعاهدة

السلام ووجود السفارات والحفاظ على عوامل الاتصال الأساسية بين الدولتين.

على الرغم من التقدم فى عملية السلام فى الفترة التى نتناولها وجو التفاؤل حول استمرار التقدم الذى ساد فى جزء من هذه الفترة إلا أن العلاقات بين مصر وإسرائيل تطورت بشكل محدود فقط وساهم فى ذلك عدة عوامل عملت أحيانا فى آن واحد مثل غياب تقدم حقيقى على المسار الإسرائيلى السورى وكثرة العقبات التى ظهرت فى العلاقات المصرية الإسرائيلية على مدى الفترة والتى تسببت فى تعكير الجو وضياع الوقت وكذلك حقيقة عدم تقدم العملية السياسية بين إسرائيل والفلسطينيين بما يتماشى مع التطلعات والآمال التى صاحبتها فى البداية.

وأدى توقف المباحثات فى عدة مناسبات وصعوبات أخرى إلى فقدان الاحساس بالتفاؤل حول فرص استمرار التقدم السريع نحو تسوية إسرائيلية فلسطينية. كما يجب أن نضع فى الاعتبار حقيقة أن نافذة من فرص دفع العلاقات كانت مفتوحة لفترة قصيرة جدا. صحيح أن فترة حكومتى رابين وبيريز استمرت لما يقرب من أربع سنوات لكن الفترة الحقيقية لدفع العلاقات كانت أقصر بكثير من التقدم الفعلى لعملية السلام على المسار الإسرائيلى الفلسطينى مع التوقيع على اتفاقيات أوسلو فى سبتمبر 1993 وحتى بداية 1995

بعدها زادت الخلافات بين الدولتين وتبدد التفاؤل حول استمرار التقدم السريع لعملية السلام. وإن كان الأمر كذلك فنحن بصدد الحديث عن فترة عام وربع العام بل ضاعت منها عدة شهور بسبب الجو العام الذى ساد بعد المذبحة التى قام بها باروخ جولدشطاين فى الخليل. تتعتبر هذه الفترة بمفهوم تطوير العلاقات بين الدول قصيرة جدا خاصة وإن كانت هناك خلفية من الحساسيات وتاريخ من العداء. وقد اختارت مصر علاوة على ذلك التقدم بحذر وببطء من منطلق مراعاة الاعتبارات الداخلية للنظام ويعتقد أن نافذة فرص أطول كانت ستمكن من تقدم أكبر فى تطوير العلاقات بين الدولتين.

لاتعتبر مصر العلاقات مع إسرئيل مستقلة بذاتها بل مرتبطة بعوامل أخرى على رأسها تقدم عملية السلام. لكن هذا العامل لا توجد لدى إسرائيل وبالطبع لا توجد لدى مصر سيطرة كاملة عليه لأنه مرتبط بأطراف أخرى: الفلسطينيون وسوريا ولبنان. ومع ذلك فإنه يجب أن نؤكد على أن العلاقات التى وجدت فى الفترة التى تم دفع العلاقات فيها لم تخلق واقعا جديدا لا يتبدل. فقد اتضح مع الأيام أن معظم ثمار التقدم فى التطبيع يمكن الغاؤها بقرارات سياسية إدارية. ويعتقد أنه عندما تتطور العلاقات بشكل أكبر فإنها لن تكون علاقات عادية فرواسب الماضى خبت لكنها لم تختف

وتعلمنا التجربة أنه حتى الأحداث الهامشية والأقل أهمية مثل التصريحات غير الحذرة أو التصريحات التى يساء فهمها من الممكن أن تؤدى إلى ظهور راوسب الماضى من جديد على السطح ويعود وصف إسرائيل بالعدو وليس بشريك سلام. ففى الحالة المصرية الإسرائيلية فإن أحداثا تحدث فى علاقات طبيعية بين الدول، لا تحمل مغزى خاص، تحمل فى طياتها مقدرة على إثارة أزمات وتضر العلاقات. وكلما كانت إسرائيل على دراية أكبر بحساسية العلاقات وألا تعتبرها علاقات بديهية فإن ذلك أفضل للعلاقات بين الدولتين.

ستستمر العلاقات بين الدولتين، تحمل فى طياتها قدرا من الحساسية، دون علاقة برواسب الماضى، ذلك لإحساس مصر بالخوف والتهديد من إسرائيل. فصورة إسرائيل كدولة قوية وديناميكية تمتلك صناعة متقدمة وإنجازات علمية وتكنولوجية مبهرة أمر مخيف ورادع على حد السواء. هذا فضلا عن مخاوف وهمية تلعب دورا لدى المسئولين والمثقفين الذين يخشون من سيطرة إسرائيل على الاقتصاد المصرى واقتصاد الشرق الأوسط كله وسيطرتها على الثقافة المصرية والمساس بقيمها. وحتى إن كانت هذه المخاوف غير معقولة فإنها مستمرة وستستمر فى المستقبل لتصبح عوامل مؤثرة على العلاقات بين الدولتين.

هناك فرصة لتحقيق تطبيع للعلاقات بين مصر وإسرائيل بمفهوم العلاقات المتطورة فى مجالات متعددة وذلك تدريجيا كلما تقدمت إسرائيل والفلسطينيون وسوريا ولبنان نحو تسوية سلمية. ومع ذلك فإن التطبيع بمفهوم إقامة علاقات طبيعية بين الدول، بدون مشاعر ورواسب الماضى، علاقات مستقلة غير مرتبطة بعوامل أخرى أمر متروك للمستقبل الأكثر بعدا.

لقد تطرقت فى هذا العمل لما يمكن توقعه فى مجال تطبيع العلاقات مع إسرائيل فى إطار النظام الحالى فى مصر. وأى تغيير فى جوهر هذا النظام مثل صعود القوى الأصولية إلى الحكم من شأنه أن يخلق واقعا مختلفا فى كل ما يخص العلاقات مع إسرائيل. كما سيحمل حدوث أى تحول حقيقى فى ميزان القوى الإقليمى فى طياته تأثيرا على العلاقات بين الدولتين.

ملاحظات

المقدمة

الكاتب هو الدكتور سعد الدين إبراهيم مؤسس ومدير مركز بن خلدون للبحوث الاجتماعية والسياسية فى القاهرة ومحاضر بالجامعة الأمريكية فى القاهرة.

الخلفية التاريخية

2- للخلفية التاريخية وتطور مواقف الأطراف حول التطبيع أنظر باب "السلام والتطبيع" فى كتاب إيتامار رابينوفيتش، مخاض السلام، (إصدار: كينرت، زمورا بيتان، دافير، 2004).

3- جونار يارنج عينه سكرتير عام الأمم المتحدة، أوثانت، كمبعوثه بموجب قرار مجلس الأمن 242 فى نوفمبر 1967 الذى يهدف إلى اقرار السلام السلام بين إسرائيل وجيرانها.

4- الصيغة الكاملة للرد الإسرائيلى موجودة فى : Israel Foreign Relations, Selected Documents, Ministry for Foreign Affairs, Vol. 2 (Jerusalem, 1967), p. 952-953.

5- حول مناقشات الحكومة الإسرائيلية فى هذا الموضوع، أنظر فصل مصر: "السلام فى مقابل الإنسحاب"، فى كتاب جاد يعقوبى، "كخيط الشعرة" (إصدار: عيدانيم، يديعوت أحرونوت، تل أبيب 1989)، أنظر صفحة 93-100. أنظر أيضا جدعون رفائيل، بسر القوميات، (إصدار: عيدانيم، يديعوت أحرونوت، القدس 1981) أنظر صفحة 230-231.

6- Israel's Foreign Relations, Vol. 2, op. cit, pp. 1102-1103.

7- رابينوفيتش، مخاض السلام، ص 17

8- S.A, The Decline of the Arab-Israeli Conflict (Albany, N.Y., 1998), p.344.

9- النص الكامل للرد المصرى يظهر فى: Israel's Foreign Relations, Vol 2, op.cit, pp, 951-952.

10- النص الكامل للقرارات السرية لمؤتمر القمة العربية فى الجزائر، كما نشرته صحيفة "النهار" اللبنانية فى يوم 1973/12/4 أنظر صفحة 1074-1081.

11- نفس المرجع، المجلد الثالث، صفحة 282-286.

12- من مقابلة الرئيس السادات مع وفد من الأساتذة الأمريكيين، "الأهرام"، 3/7/1975.

13- Boutros Boutros-Ghali, "The Arab Response to the Challenge of Israel", in A.L. Udovich, ed., The Middle East: Oil, Conflict and Hope (Lexington, Mass., 1976), pp. 248-249.

14- Mohamed Sid-Ahmed, After the Guns Fall Silent, (London, 1976).

التطبيع وحكومة رابين – بداية جديدة؟

15- أنظر فى هذا الموضوع الفصل الخاص بالتطبيع فى كتاب كمال حسن على، محاربون وصناع السلام، إصدار "معراخوت"، تل أبيب، 1993.

16- أبراهام تامير، جندى داعية سلام، إصدار: عيدانيم، يديعوت أحرونوت" تل أبيب، 1988، صفحة 86-87.

17- ساسون سوميخ، "إنذار سلام كاذب"، عال هامشمار، 7/5/1984.

18- الوصف الكامل للطريقة التى نفذت بها اتفاقيات التطبيع موجود فى كتاب إفرايم دوبق، مع هذا هناك سلام، إصدار "يديعوت أحرونوت"، تل أبيب، 1998. أنظر أيضا عمل يورام ميطال فى سلسلة أبحاث صندوق أرماند هامر للتعاون الاقتصادى فى الشرق الأوسط، تطور العلاقات الاقتصادية بين الدول الأعداء فى الماضى: الحالة المصرية الاسرائيلية، جامعة تل أبيب .1990

19- White Paper On Normalization of Relations Between The Arab Republic Of Egypt and The State of Israel, Ministry Of Foreign Affairs, Cairo, 1984.

20- Israel's Foreign Relations, Selected Documents, Vol. 13 p. 11, Ahva Press 1995.

21- "الأهرام"، 1992/7/22

السياسة المصرية تجاه إسرائيل فى عصر حكومتى رابين وبيريز.

22- "يديعوت أحرونوت"، 1995./2/14

23- Ismail Fahmy, Negotiating for Peace in The Middle East, (The Johns Hopkins University Press, Baltimore, Maryland), 1983, p. 260.

24- Dennis Ross, The Missing Peace, (Farrat, Straus and Giroux, New York, 2004) p. 194.

25- أنظر فى هذا الموضوع، على سبيل المثال، مقال إبراهيم سعدة رئيس تحرير "أخبار اليوم"، 1994./7/23.

26- "روز اليوسف" العدد 3391 يوم1993/7/6

27- "أخبار اليوم" 1994/1/29

28- "أخبار اليوم" 1994/2/5

29- "أخبار اليوم"1994/1/12

30- "أخبار اليوم"1994/4/9

31- "الأهرام"1994/2/18

32- فؤاد عجمى، قصر أحلام العرب، إصدار عام عوفيد تل أبيب، 2000، ص .270

33- "أخبار اليوم" 1994/2/26

34- "أخبار اليوم"1994/3/5

35- حول الجدل الداخلى فى نقابة الصحفيين أنظر كتاب عادل حسنين، مصر والمصريون، مدينة نصر، 2000 ص .1008

36- نفس المرجع، ص .1009

37- حول التقارب بين التيار القومى والاسلامى والتعاون بينهما أنظر كتاب عبد العاطى محمد، تحولات الاسلام السياسى فى مصر، القاهرة، 2004، أنظر 95-.96

38- "أخبار اليوم" 1994/2/26

39- "أخبار اليوم"1994/2/12

40- "أخبار اليوم" 1994/3/19

41- "أخبار اليوم"1994/2/5

42- حول موقف الحزب واليسار المصرى بشكل عام من السلام مع إسرائيل، أنظر باب "اليسار المصرى والصراع العربى الاسرائيلى" الذى كتبه رفعت السعيد فى الكتاب الذى أعده المؤرخ عبد العظيم رمضان، مساعى السلام العربية الاسرائيلية، إصدار الهيئة العامة للكتاب، القاهرة ،1993.

43- نفس المرجع ص .179.

44- "أخبار اليوم" 1994/3/19

45- تظهر الأقوال فى مقال حازم صاغية، "المرجعيتان الدينية والسياسية"، "الحياة"1996/4/6

46- عادل حسنين، ص 668-.669

47- حازم صاغية، "الحياة"1996/4/6

48- "الأهرام"1995/11/9

49- "أخبار اليوم" 1994/2/12

50- "أخبار اليوم" 1994/2/5

51- "أخبار اليوم"1994/2/19

52- "أخبار اليوم"1994/2/26

53- فؤاد عجمى، ص .263

54- "الأهرام" 1993/10/14

55- "أكتوبر"1984/2/19

56- ساسون سوميخ، "عال هامشمار"،1984/5/7

57- "الأهرام"، 1994/10/7، 1995/10/1، 1995/10/18

58- "الحياة" 1993/11/3، وكذلك "الحياة" 1994/6/1

59- على سالم، رحلة إلى إسرائيل، إصدار مدبولى، القاهرة 1995.

60- نفس المرجع، ص .129

61- Mohamed Sid Ahmed, After The Guns Fall Silent (London, 1976).

62- أنظر فى هذا الموضوع وصف عبد الرحيم على، الدولة وجماعات العنف فى مصر، القاهرة، 2004، ص 116-117.

عقبات فى الطريق

63- "أخبار اليوم" 1994/2/19

64- "أخبار اليوم"1994/3/19

65- "أخبار اليوم"1994/3/26

66- "الحياة" 1996/4/9

67- "أخبار اليوم"1994/3/5

68- "أخبار اليوم"1994/3/19

69- "أخبار اليوم" 1994/3/19

70- تم الاتفاق فى أعقاب مؤتمر السلام الذى انعقد فى مدريد فى أكتوبر 1991، على تشكيل خمس مجموعات عمل تدفع التعاون الإقليمى فى الموضوعات: المياه والبيئة والاقتصاد واللاجئين ومراقبة السلاح والأمن الإقليمى. وسميت هذه المجموعات بـ"العملية متعددة الأطراف".

71- "الحياة"1994/4/30

72- وثيقة الأمم المتحدة 3340.S/PV

73- أنظر عن المناقشة فى مجلس الشعب Al-ahram Weekly بتاريخ 1994/3/10.

74- وثيقة الأمم المتحدةS/PV.3536

75- "الشعب" 1995/8/29

76- "الأهرام"1996/2/6

77- وثيقة الأمم المتحدة.S/PV.3654

78- "الحياة" 1996/4/10

تقدم التطبيع فى السنوات 1992-1996

79- المقصود وزراء الخارجية الثلاثة: للدولة الرئيسة الدورية للإتحاد الأوروبى، والدولة التى سبقتها فى الرئاسة والقادمة بعد الدولة الحالية.

80- قام بالإمداد بالمعطيات المكتب المركزى للإحصاء فى القدس.

81- المعطيات مأخوذة من الدورية الإحصائية لإسرائيل، المكتب المركزى الإحصائى.

82- "الحياة" 1993/11/3

83- شموئيل بوهوريلس، التآلف الأخضر، إصدار "ساعر" تل أبيب 2005، ص 116

84- المعطيات مأخوذة من التقرير السنوى لقسم التعاون الدولى، وزارة الخارجية، القدس.

علاقات مصر وإسرائيل 1996-2007

85- شلومو بن عامى، جبهة بلا داخل، إصدار يديعوت أحرونوت، تل أبيب 2004، ص 450-451.

86- المعطيات من قسم التعاون الدولى فى وزارة الخارجية بالقدس.

87- "المصرى اليوم" 2007/3/18